

رئيس «مركز دراسات الأمن القومي» في جامعة حيفا وأحد أبرز المستشرقين في إسرائيل:

كل المجتمع الفلسطيني مدمن على العنف!

صفحة (٥) من ٥

عشر سنوات على حرب لبنان الثانية:

إسرائيل تسعى إلى تأجيل حرب مقبلة مع «حزب الله»!

صفحة (٦) من ٦

الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٤/١٧/٢٠١٧م الموافق ٢٦ ربيع الآخر ١٤٣٨هـ العدد ٣٩٣ السنة الخامسة عشرة

المنتزه الاسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

النقب: الأرض لبّ الصراع!

بقلم: أنطون شلحت

اتسمت السنوات القليلة الفائتة، من ناحية الفلسطينيين في الداخل، على أحزابهم ومؤسساتهم وسلطاتهم المحلية كافة، بكونها سنوات حراك كان عنوانه «نصرة النقب»، وذلك في مواجهة تواتر نيات الحكومة الإسرائيلية صادرة مئات آلاف الدنومات من السكان العرب الاصلايين في تلك المنطقة.

في واقع الأمر، لا يرتبط هذا الموضوع بوجود العرب في منطقة النقب فحسب، وإنما ينطوي أيضاً على انعكاسات خطيرة تتعلق بجوهر المعركة على الأرض بين الفلسطينيين في الداخل ودولة إسرائيل.

ومعروف أن كل ما بقي من الأراضي الخاصة التي كان يملكها فلسطينيو ٤٨ في منطقتي الجليل والمثلث لا يزيد عن ٦٥٠ ألف دونم، ومن هنا رأت «لجنة المتابعة العليا لشؤون الجاهير العربية في الداخل» أن المشاريع التي جاءت لمصادرة أراضي العرب في النقب تعتبر أكبر مخطط كولونيالي يستهدف وجودهم منذ نكبة ١٩٤٨، وأن معركة النقب تشكل بالتالي معركة فاصلة على ما تبقى من أراض عربية، بعد أن نالت المؤسسة الإسرائيلية من أراضي الجليل والمثلث والمدن الساحلية على مز الأعوام.

وفقاً للإحصائيات التي جرت في فترة الانتداب البريطاني (سنة ١٩٣٦) بلغ عدد البدو في النقب ٦٥ ألف نسمة، وقدرت لجنة فلسطين للأراضي سنة ١٩٢٠ الأراضي المفتوحة في قضاء بئر السبع بما لا يقل عن ٣,٧٥ مليون دونم عدا أراضي الرعيّة. كما تبين صور سلاح الجو البريطاني من سنة ١٩٤٥ أن جميع مناطق السكن في قضاء بئر السبع مفتوحة بالكامل، وهذا يحض فرية إسرائيل بأن النقب صرأه بالكامل وأن أهلها بدو رحل. وقد احتفظ أهالي بئر السبع بملكيّتهم لأراضيهم بحسب قانون العرف والعادة لعدة قرون، ولحومها وعاشوا فيها. كما أكد وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرتشيل، لدى زيارته للقدس سنة ١٩٢١ بحضور أول مندوب سام بريطاني هو هربرت صموئيل، نيابة عن الحكومة البريطانية، حق الأهالي في ملكية أرضهم بحسب قانون العرف والعادة («وعد تشرتشيل للبدو») وصدرت بيانات رسمية وحكومية في هذا الشأن، وتم احتلال بئر السبع من جانب الجيش الإسرائيلي في الفترة الواقعة بين تشرين الأول وكانون الأول ١٩٤٨، واقتزن ذلك بترحيل ٩٠ بالمئة من سكان النقب خارج حدود الدولة، حيث أصبحوا للاجئين والأغلبية العظمى منهم جرى تهجيرهم إلى الأردن وقطاع غزة، حيث أن عدد اللاجئين من قضاء النقب، وفقاً لإحصاء جرى سنة ١٩٩٨، بلغ ٥٥٥,٨١٣ نسمة، ومن تبقى في هذا القضاء بعد حملة التهجير - وكانت نسبتهم ١٠ بالمئة وتعدادهم لا يتجاوز ١٠ آلاف نسمة - تم تهجيرهم وتركيزهم في منطقة جغرافية محدودة محاذية للحدود الأردنية - الإسرائيلية آنذاك وتسمى «منطقة السياح»، والممتدة شرقي شارع بئر السبع - الخليل، بمحاذاة الخط الأخضر حتى تل عراد، ومن هناك حتى ديونا - بئر السبع.

وبتاريخ ٢ أيار ١٩٧١ بدأت الحكومة الإسرائيلية حملة لتسجيل الأراضي في النقب، بهدف تسجيل أراضي السكان الذين تم ترحيلهم خارج الحدود على اسم دولة إسرائيل بحجة أنها «أماكن غائبين»، وقام سكان النقب العرب بتقديم طلبات ملكية على مليون دونم، لكن الحكومات الإسرائيلية لم تعترف بالقرى العربية في النقب بما في ذلك القرى القائمة قبل إقامة الدولة. وكانت البلدة الأولى التي تم الاعتراف بها سنة ١٩٦٨ هي تل السبع، وبعد ذلك أقرت الحكومات الإسرائيلية جميع السكان العرب في النقب في سبعة تجمعات سكنية، وفي المقابل تبنت الحكومات اقتراحات طاقم حكومي بأن لا تعترف بملكية البدو على أراضيهم على أساس أن كل أراضي النقب موات، معتمدة على قانون صدر سنة ١٩٢٠ إبان فترة الانتداب البريطاني يناقض قانون الأراضي العثماني من سنة ١٨٥٨، الذي ينص على أن من أحيأ أرضاً مواتاً يحصل على حقوق ملكية عليها. أما القانون البريطاني الذي أقر بضغط من الوكالة اليهودية فينص على أن من يفلح أرضاً مواتاً لا يحصل على حقوق ويعتبر مخالفاً للقانون. غير أن الحكومة الإسرائيلية ومع رفضها الاعتراف بحقوق الملكية أعلنت أن أي مواطن عربي يتنازل عن حقوقه في أرضه يحصل على تعويض بأرض بدلية بنسبة ٢٠ بالمئة من مساحة أرضه، وعلى تعويض مالي عما تبقى. وبعد أن فشلت مخططات الحكومة الإسرائيلية في ترحيل العرب من النقب وتركيزهم ودفعهم للتنازل عن أراضيهم عنوة جاءت المخططات الأخيرة، متمثلة بداية في لجنة القاضي

رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزراؤها يستمدون التشجيع من تنصيب ترامب

نتنياهو: الدولة الفلسطينية التي أقصدها «دولة ناقصة» و... إزالة القيود عن البناء الاستيطاني في القدس!

«ليبرمان: لا أمل في تسوية ثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين... لن يبلغ هذا النزاع نهايته إلا في إطار تسوية إقليمية شاملة!»



نتنياهو «منتشياً» بعد الاتصال بترامب.

من خطابه هذا، في خضم المعركة الانتخابية التي جرت لانتخاب الكنيست الإسرائيلي في آذار ٢٠١٥، معلناً أنه «إذا ما تم انتخابي، فلن تقوم دولة فلسطينية» وهو ما عاد وتراجع عنه لاحقاً، بعد الانتخابات وبعد فوزه و«الليكود» بها، حين كرر التزامه بحل الدولتين^١ وفي أعقاب الانتخابات الرئاسية الأخيرة في الولايات المتحدة، عاد نتنياهو وتحدث عن «تأييده لحل الدولتين» معلناً أنه «سينسق الأمر مع الرئيس ترامب»!

وفي جلسة المجلس الوزاري المصغر، التي أعقبت جلسة الحكومة، أبلغ نتنياهو الوزراء بأنه قرر «إزالة كل القيود السياسية أمام خطط البناء في القدس الشرقية»، وأقعدت بعض الأنباء أن إعلان نتنياهو هذا كان أحد العوامل التي اقتضت وزراء حزب «البيت اليهودي» بالموافقة على تأجيل إقرار مشروع ضم معاليه أدوميم، الذي أكد نتنياهو دعمه له «إذ من الواضح أن هذا ما سيكون معاليه أدوميم تحت السيادة الإسرائيلية» في أي اتفاق سلام مستقبلي^٢، لكنه فضل إرجاءه «تجنب مفاجأة الإدارة الجديدة في واشنطن».

وقد وجد إعلان نتنياهو هذا تجسيدا فوراً على الأرض، إذ أقرت «اللجنة المحلية للتخطيط والبناء» التابعة لبلدية القدس، صباح اليوم نفسه، إصدار تراخيص لبناء ٥٦٦ وحد سكنية جديدة في مستوطنتي «راموت» و«رمات شلومو»، الواقعتين خلف «الخط الأخضر» في القدس الشرقية، وكانت هذه اللجنة قد بحثت إصدار هذه التراخيص قبل أسبوعين، لكنها أراجأت قرارها «خشية بيان استنكار من جانب إدارة أوباما» و«رغم ما يدخل الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض»!

المطرّف، وفي رأيه، أن نجاح مثل هذا التحالف «سيشكل قاعدة للتوصل إلى تسوية إقليمية شاملة بين إسرائيل والدول العربية، تشمل أيضاً حل المسألة الفلسطينية في إطار تبادل للأراضي والسكان»!

وقال نتنياهو لوزراء حزبه (الليكود)، في جلستهم التي سبقت جلسة الحكومة الأسبوعية يوم الأحد وبحث مشروع «قانون ضم مستوطنة معاليه أدوميم»: «ليس هناك من هو أكثر حرصاً على الاستيطان مني ومن حكومة الـليكود. سنواصل رعايته وتطويره، بحكمة ومسؤولية، لما فيه مصلحة الاستيطان ومصلحة دولة إسرائيل».

وشن وزير العلوم، أوفير أكونيس، هجوماً حاداً على الوزير نفتالي بينيت (رئيس «البيت اليهودي») على خلفية الضغوط التي يمارسها لإقرار مشروع القانون المذكور «على نحو متسرع»، ثم توجه إلى نتنياهو قائلاً: «أنا أيضاً أعارض حل الدولتين، وهذا هو موقف الـليكود، خلافاً لما طرحه أنت»؛ فردّ نتنياهو قائلاً إن «أكونيس لا يفهم حقيقة موقعي في مسألة إقامة دولة فلسطينية، ولو كنت تصغي بالتفصيل لموقعي، لما عارضته!» ثم أوضح: «ما أنا مستعد لإعطائه للفلسطينيين هو ليس دولة تماماً مع كل الصلاحيات، وإنما دولة ناقصة. ولهذا السبب، الفلسطينيون لا يوافقون!»

يذكر أن نتنياهو كان قد أعلن، للمرة الأولى، تبنيّه لفكرة «حل الدولتين» خلال خطاب القاه في «جامعة بار إيلان» (في رامات غان) في العام ٢٠٠٩، إذ ادعى بأنه يؤيد «إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح، إلى جانب دولة إسرائيل اليهودية»! لكنه تنصل

أصبح واضحاً الآن، أن المسؤولين السياسيين في حكومة إسرائيل كانوا ينتظرون بفارغ الصبر انتهاء مراسم تادية الرئيس الأميركي الجديد، دونالد ترامب، اليمين الدستورية واستلام مهام منصبه رسمياً، حتى يعلنوا على الملأ أنهم لا يقيمون أي وزن أو اعتبار للمجتمع الدولي ويتحدون الشرعية الدولية، جاهزين بكل ما كانوا مضطرين إلى «مداراته» و«كتمانه» من قبل عن آرائهم، مواقفهم، طروحاتهم ونواياهم السياسية الحقيقية، إذ يتخذون من ترامب الآن «ظهاً متيناً» يتيح لهم إطلاق ما كتومهم، اضطراباً.

هذا ما أثبتته رئيس وزراء الحكومة الإسرائيلية بتصريحاتهم وقراراتهم المختلفة خلال اليومين الماضيين، التاليين لدخول ترامب إلى البيت الأبيض، والتي جاءت لتوجه صفعاً مدوية إلى «مؤتمر باريس الدولي للسلام في الشرق الأوسط» الذي عقد في العاصمة الفرنسية، باريس، الأسبوع الماضي، ولقادة الدول الذين شاركوا فيه ولما اتخذوه من قرارات وما تبناه في نص بيانهم الختامي (طالع عن ذلك ص ٧).

وكانت هذه التصريحات والقرارات قد سبقت حتى المحادثة الهاتفية التي جرت، أمس الأول الأحد، بين الرئيس الأميركي، ترامب، ورئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، والتي أكد خلالها ترامب «التزامه غير المسبوق بأمن إسرائيل» - حسبما قال البيان الصادر عن البيت الأبيض حول المحادثة، مضيفاً أن «السلام بين إسرائيل والفلسطينيين يمكن تحقيقه، فقط من خلال التفاوض المباشر بين الجانبين» وأن «الولايات المتحدة سوف تتعاون مع إسرائيل لتقديم نحو هذا الهدف»!

وقال المتحدث بلسان البيت الأبيض إن الجانبين اتفقا على أن يقوم رئيس الحكومة الإسرائيلية، نتنياهو، بزيارة رسمية إلى واشنطن خلال شهر شباط المقبل، على أن يتم تحديد موعدها النهائي في وقت لاحق.

وفيما يتعلق بلحق السفارة الأميركية إلى القدس، قال المتحدث إن «الولايات المتحدة تجري الخطوات الأولية بشأن نقل السفارة»، بينما رفض ترامب نفسه الإجابة عن سؤال حول هذا الموضوع وجهته إليه مراسلة صحيفة «وول ستريت جورنال».

وأعتبر وزير الدفاع أيفيدور ليبرمان (رئيس «إسرائيل بيتنا») بداية عهد الرئيس الأميركي الجديد، ترامب، فرصة مواتية للتعبير عن حقيقة ما يفكر به وما يريده بشأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وهو الذي كان أعلن، أيضاً، «تأييده لحل الدولتين» في أكثر من مناسبة.

فقد قال ليبرمان، خلال لقاء جمعه مع جنرال أميركي أمس الأول الأحد، إنه «لا أمل في التوصل إلى تسوية ثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين... حولنا التوصل إلى تسوية كهذه طيلة ٥٠ سنة خلت، لكن لا فائدة... لن يصل هذا النزاع إلى نهايته إلا في إطار تسوية إقليمية شاملة»!

أما صدور المركزي الأكثر حيوية الذي «يجب أن تضطلع به الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط الآن وخلال الفترة المقبلة»، حسب ليبرمان، فهو «إقامة تحالف ضد الإرهاب، يشمل الدول العربية المعتدلة وإسرائيل لمحاربة الإرهاب الإسلامي

بينيت: بدأ عهد جديد في البيت الأبيض سيكون "عهداً جديداً في الحفاظ على أمن إسرائيل!"

«شاكيد»: «يجب أن نفهم أن قواعد اللعبة تغيرت الآن وعلينا نحن تغييرها أيضاً، سواء بسط السيادة في معاليه أدوميم، أو بتغييرات استراتيجية بعيدة المدى!»

اتخاذ خطوات مفاجئة»^٣ وقالت إذاعة الجيش الإسرائيلي («غالي العرب بتقديم طلبات ملكية على مليون دونم، لكن الحكومات الإسرائيلية لم تعترف بالقرى العربية في النقب بما في ذلك القرى القائمة قبل إقامة الدولة. وكانت البلدة الأولى التي تم الاعتراف بها سنة ١٩٦٨ هي تل السبع، وبعد ذلك أقرت الحكومات الإسرائيلية جميع السكان العرب في النقب في سبعة تجمعات سكنية، وفي المقابل تبنت الحكومات اقتراحات طاقم حكومي بأن لا تعترف بملكية البدو على أراضيهم على أساس أن كل أراضي النقب موات، معتمدة على قانون صدر سنة ١٩٢٠ إبان فترة الانتداب البريطاني يناقض قانون الأراضي العثماني من سنة ١٨٥٨، الذي ينص على أن من أحيأ أرضاً مواتاً يحصل على حقوق ملكية عليها. أما القانون البريطاني الذي أقر بضغط من الوكالة اليهودية فينص على أن من يفلح أرضاً مواتاً لا يحصل على حقوق ويعتبر مخالفاً للقانون. غير أن الحكومة الإسرائيلية ومع رفضها الاعتراف بحقوق الملكية أعلنت أن أي مواطن عربي يتنازل عن حقوقه في أرضه يحصل على تعويض بأرض بدلية بنسبة ٢٠ بالمئة من مساحة أرضه، وعلى تعويض مالي عما تبقى. وبعد أن فشلت مخططات الحكومة الإسرائيلية في ترحيل العرب من النقب وتركيزهم ودفعهم للتنازل عن أراضيهم عنوة جاءت المخططات الأخيرة، متمثلة بداية في لجنة القاضي

مساء اليوم نفسه، تأجيل النظر في مشروع قانون ضم معاليه أدوميم والتصويت عليه «إلى ما بعد لقاء نتنياهو وترامب»، المرتقب خلال الشهر القادم.

وكان الوزير بينيت قد ضغط، خلال جلسة المجلس الوزاري المصغر، للتصويت على مشروع القانون وإقراره في اللجنة الوزارية لشؤون التشريع، في جلسة كانت ستعقد في وقت لاحق من اليوم نفسه، بينما طلب رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، التمهّل «لأن من شأن خطوة كهذه أن تُخرج الإدارة الجديدة في واشنطن»^٤ وقد وافق بينيت على طلب نتنياهو هذا «على أن يجري، بدلاً من ذلك، الآن، بحث سياسي شامل حول مسألة السيادة» (أي، فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق الضفة الغربية). وفي وقت لاحق، أوضحت «مصادر مقربة من نتنياهو» (كما نشر موقع «والا» الإسرائيلي) أن طلبه بشأن التأجيل «مرّده رسائل من أوساط مقربة من ترامب طلبت عدم اتخاذ خطوات مفاجئة من جانب واحد، بل العمل وسط تنسيق بين الطرفين».

وردت وزيرة القضاء، أيليت شاكيد (البيت اليهودي)، على هذا بالقول إنه «يجب علينا أن نبذل الإدارة الأميركية بما نريده نحن، وليس انتظار التعليمات منها»^٥، وأضافت: «هذه الإدارة متعاطفة جداً معنا وليس هناك أي سبب يمنعنا من اتخاذ خطوات أحادية الجانب نعتقد بأنها صحيحة ومناسبة».

وقالت شاكيد: «يجب علينا تغيير قواعد اللعبة الآن، سواء بواسطة بسط السيادة في معاليه أدوميم أو بواسطة تغييرات استراتيجية بعيدة المدى»!

ونقلت «القناة السابعة» (الليكود) وبثسكليل سموتريتش «مصدر إسرائيلي رفيع تحدث مع مسؤول كبير» قوله إنه «يرفض بشدة ادعاءات نتنياهو وحاشيته بأن مقربي ترامب طلبوا عدم

من الصعب رصد جميع ما صدر عن وزراء حكومة إسرائيل، ورئيسهم في مقدمتهم، وأعضاء الكنيست التابعين لأحزابها، والذي يمكن اعتباره - في كثير من الحالات - خروجاً متعمداً من الجور يعكس وبيث حماساً ملتصقاً في استقبالهم ما يسمى «عهد الرئيس الأميركي الجديد، دونالد ترامب» وفي التعامل مع ما أطلقه من تصريحات وتعهدات خلال حملته الانتخابية، خصوصاً، ثم خلال خطابات النصر بعد فوزه، وصولاً إلى خطاب التنصيب، معتبرين أنه «حان وقت العمل الآن» (كما جاء على لسان «وزيرة الثقافة»، ميري ريفغ، من الـليكود).

وأعتبر وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت (رئيس «البيت اليهودي»)، في مستهل جلسة الحكومة الإسرائيلية صباح أول من أمس الأحد، أن «عهداً جديداً يبدأ اليوم في البيت الأبيض، سيكون أيضاً عهداً جديداً في الحفاظ على أمن إسرائيل».

وأبلغ أثنان من قادة «لوبي أرض إسرائيل في الكنيست»، عضوا الكنيست يوايف كيش (الليكود) وبثسكليل سموتريتش («البيت اليهودي»)، الرئيس الأميركي بأن «غالبية أعضاء اللوبي، كما الغالبية الساحقة من الجمهور في إسرائيل، تعارض وتسليم بعض المناطق للسلطة الفلسطينية قد أثبت أنه حل خبير جداً على دولة إسرائيل»!

وطلب كيش وسموتريتش من ترامب، في رسالة خاصة وجهها إليه، استقبالها في لقاء خاص «للبحث في ضم معاليه أدوميم في أسرع وقت ممكن»^٦ ومن المعلوم أن هذا «اللوبي» يسعى إلى سن «قانون السيادة على معاليه أدوميم»، أي ضمها إلى إسرائيل، مستنداً إلى «الأغلبية الهائلة من الشعب التي تدعم مساعنا هذا»، كما قال «اللوبي» في بيان خاص أصدره مساء أمس الأول الأحد، تعقيباً على قرار المجلس الوزاري المصغر،

المتقاعد غولديبرغ التي شكلت في ٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٧ وقدمت توصياتها في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٨، ولأن التوصيات لم ترق للحكومة - رغم أنها لم تلب الحد الأدنى من مطالب عرب النقب - أقامت هذه الحكومة لجنة جديدة لبحث توصيات لجنة غولديبرغ، بحجة أن هدف اللجنة الجديدة هو وضع آليات لتنفيذ توصيات اللجنة السابقة، وكان الجديد في هذه اللجنة أن رئيسها إيهود برافر، وهو عضو في «مجلس الأمن القومي»، ومدير قسم التخطيط الإستراتيجي في ديوان رئاسة الحكومة، وبالعكس لجنة غولديبرغ الذي كان في عضويتها اثنان من المجتمع البدوي من بين ثمانية أعضاء اللجنة، فإن لجنة برافر لم تضم في عضويتها أي ممثل عن أصحاب القضية التي يبحثونها ويفررون مصيرها، كما أنها لم تلتق ولم تستمع إلى موقف أي من العرب في النقب.

وأقيمت لجنة برافر في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩، وأنهت عملها وقدمت توصياتها إلى الحكومة في ٣ أيار ٢٠١١، وتم تحويل التوصيات إلى رئيس «مجلس الأمن القومي» الجنرال يعقوب عميدرزور، وهو معروف بتوجهاته اليمينية المتطرفة. وبعد إدخال التعديلات «الأمنية» للجنرال عميدرزور جرى تحويل التوصيات إلى الوزراء حيث تم إدخال تعديلات على بند رقم ١٠ للقرار الحكومي بشكل جعل الخطة تتضمن تصفية نهائية لأراضي العرب في النقب.

ما تجدر الإشارة إليه أن كل من عمل في إعداد هذا المخطط، وكذلك جميع القائمين على تنفيذه، هم من رجال المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، ومجزد ذلك يدل على أن حكومة إسرائيل تتعامل مع فلسطينيي ٤٨ بعقلية عسكرية، وعلى أنهم قضية أمنية، وخطر قومي.

ومع أن هذا المخطط تسم إرجاؤه (أساساً من أجل نسج ما هو أشد منه وأدهى)، لا يخفي كبار المسؤولين و«الخبراء» في الشؤون الجغرافية والديمقراطية أن تنفيذ غاياته المحددة بمصادرة أراض العرب يعتبر بالنسبة إلى إسرائيل، «مهمة قومية» من الدرجة الأولى، أيضاً، وبموجبها، الضغوط السكانية الشديدة في وسط الدولة، والحاجة إلى تخفيف الحضور العسكري الكثيف المنتشر حول منطقة تل أبيب الكبرى، حيث أن الجيش الإسرائيلي أعد خططاً متعددة لنقل عدد كبير من قواعده العسكرية إلى النقب بهدف إخلاء أراض في مناطق الوسط وتخصيصها للمشروعات سكنية، أو لمشروعات مدنية أخرى.

وكان تقرير صادر عن ديوان مراقب الدولة الإسرائيلي أشير إلى أن ٨٠ في المئة من أراضي الدولة (باستثناء الأراضي الموجودة في الضفة الغربية المحتلة) موجودة في يد المؤسسة الأمنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتقوم هذه المؤسسة باستعمال نصف هذه الأراضي لأغراضها الخاصة، بينما تفرض قيوداً مشددة على استعمال النصف الباقي، في وقت تحتاج فيه الدولة بصورة ماسة إلى الأرض، كما أنه إبدى استغرابه من قيام المؤسسة الأمنية بمحاولات فرض سيطرتها على مزيد من أراضي الدولة.

في الوقت نفسه تشير إلى أنه في مطلع ٢٠٠٩ نشر في إسرائيل كتاب بعنوان «بلد باللون الخاكي - الأرض والأمن في إسرائيل» من تأليف الباحثين عيرام أورن ورافسي ريفغ. وقد عرض فيه بشكل مفصل خريطة الامتداد والانتشار الأثني الإسرائيلي من الناحية الجغرافية، وبينما أنه على الرغم من شخ الأرض في إسرائيل فإن ما يقارب نصف مساحة الدولة يتبع للمؤسسة الأمنية أو أنه واقع تحت تأثيرها - وتمتد هذه الأراضي في كل أنحاء البلد، في الوسط والأطراف، وفي المدن الكبرى والصغرى، وفي الجبال وشواطئ البحر، وكذلك في المناطق المأهولة والمفتوحة، وفي هذه المساحة كلها ثمة بنى تحتية أمنية ومناطق عسكرية، وأكاد أن الحديث يدور حول ظاهرة جغرافية ليس لها مثيل من ناحية حجمها مقارنة بدول العالم الأخرى. كما أهديا دهشتها من اكتشاف أن «دولة إسرائيل المدنية» من حيث المساحة تعتبر أصغر كثيراً مما كنا نعتقدان في السابق، وشدنا على أن الجيش هو بمثابة «دولة ظل» بدلاً من أن يكون تابعاً لدولة ذات سيادة.

إن عودة موضوع النقب إلى صدارة المعارك من خلال ما جرى أخيراً في قرية أم حيران التي قمنا بتغطية قضيتها بتوسع في هذا العدد، تعيدنا إلى شعار «احتلال الأرض الصهيوني الكلاسيكي الذي لم يكن شعاراً للتغيرات المدنية فحسب، وإنما كان أيضاً شعاراً لتيارات صهيونية «يسارية» تدعي الاعتدال. وما يحدث في أرض النقب الآن يثبت أن هذا الشعار لا يزال منذ بداية المشروع الصهيوني بمثابة «فريضة» وهدف أساس لكل صهيوني، من اليمين إلى اليسار.

اليهود الشرقيون في إسرائيل: من حكم "مباي" إلى عصر نتنياهو!

اليهود الشرقيون الذين بقوا في قيادة «الليكود» موالون لتنتياهو يؤدون دور «جوقة مشجعين»!



داني دانون وميري ريفغ: قيادات "شرقية" على مقاس نتنياهو.

عينهم ورقاهم نتنياهو، يكفي أن نقارنهم بأعضاء الكنيست من حزب شاس وكذلك نواب أحزاب "الحريديم" (الأشكناز)، ليس وفق مقارنة لهم بشخصية تمتلك كاريزما وموهبة مثل آرييه درعي، وإنما بأعضاء كنيست آخرين في القائمة، فمثل هذه المقارنة تظهر بوضوح أن ثمة مصفاة مريتوقراطية تعمل في حركة "شاس" علما أن الحديث يدور هنا عن أشخاص أنكباء وبارعين ومترنزين في ميدان العمل السياسي. لقد كان نتنياهو مستعدا على الأرجح لاستبدال جميع أعضاء الكنيست الأشكنازيين في الليكود بأعوانه وأبواقه الشرقيين باستثناء وزير دفاع شرقي، كي لا يمارس استقلالية في المنصب الرفيع الوحيد في نظر الجمهور الذي يمكن للوزير في الحكومة أن يتبناه، أو أن يحاول أن يسرق منه (من نتنياهو) أصوات الشرقيين كما حصل مع إسحاق مردخاي في حينه (ويذكر في هذا السياق أن نتنياهو حاول أيضا إحداث إنقلاب داخل صفوف حركة "شاس" - لكنه أخفق في ذلك - وذلك بغية تخنبة آرييه درعي، مستعينا بالحزب الذي أقامه لصالح إيلي يشاي).

لقد تضاعف نفوذ الشرقيين أعضاء حزب السلطة ليس فقط جراء مسألة التمثيل، الذي توجد وفرة منه الآن، وإنما لان هؤلاء الأعضاء الشرقيين لا يستطيعون التأثير على الأجندة السلطوية التي حددها نتنياهو وزبائنته وهدمهم فقط. ويحقق نتنياهو، في إعادة النشطاء الشرقيين إلى الوراة وفق أساليب "مباي"، مكسبا مردوجا، فهؤلاء لن يعيقوه في ممارسة الحكم، إذ يمكن دائما "تدليلهم"، بواسطة مراسم وألقاب محترمة.

ومن المعلوم أن نتنياهو يُعتبر من ضمن أفضل زعماء العالم من حيث كفاءة الظهور الإعلامي، لكن اللافت بشكل خاص هو كفاءته في إطلاق أكثر التصريحات ظلامية وأن يجد حتى الآن من يصغي إليه كإنسان معقول وكرجل "مركز" متزن، وهو أمر يمارسه نتنياهو بالذات بواسطة إستراتيجيات سياسية. هذه الصورة للرجل الذي يجوب ويتجول بصورة طبيعية في أزقة ودوائر الحكام في العالم الكوني والاقتصادي، تتعزز في نظر مواطني إسرائيل بشكل دائم، ويشار في هذا السياق إلى أن خطاب نتنياهو أمام الكونغرس الأميركي وفي مقاليل جمهور مؤيد ومصنف مؤلف من شخصيات أميركية رفيعة المستوى، يعطيه أفضلية على السياسيين "المحليين" و"الإقليميين"، لكن الأمر لا يقتصر على ذلك وكفى، فنتنياهو يمثل في نظر الجمهور الإسرائيلي العاطفي قدوة لرجل متطرف وعنصري يلاقي مشروعه طويل الأمد في تعزيز صورة العبر كإرهابيين، نجاحا في العالم أيضا وهو في الوقت ذاته الضد للمنبوذ في نظر أمم وشعوب الغرب، بل إنه يلقي قبولا واحتراما لدى الدول الغربية عامة.

ويمكن إجمال سلوك نتنياهو بناء على التسجيلات التي يجها في خطبه، فبمقدار ما يوثق علاقاته مع "منقذين للعالم"، نجده يعزز في المقابل من هامشية الشرقيين في معسكره، ولعل ذلك هو سر حكمه مديد السنوات.

(*) كاتبة المقال صحافية وسيناريست ومعدة برامج في التلفزيون الإسرائيلي. كما أنها من مؤسسي حركة "القوس الشرقي" الديمقراطية التي تعنى بقضايا وأوضاع اليهود الشرقيين في إسرائيل. المصدر: شبكة الانترنت. ترجمة خاصة: سعيد عياش. نُشر القسم الأول من المقال في العدد السابق من "المشهد الإسرائيلي".

على تعيين أشخاص غير موهوبين من صفوف اليهود الشرقيين. فمنذ قدمه إلى إسرائيل في العام ١٩٨٦ من أجل الاستيلاء على السلطة، لجأ نتنياهو في خضم بحثه هو ومعاونوه عن موالين في مركز حزب "الليكود"، مثل الإعلامي إيال آزاد وألفيسدور ليرمان، إلى إقامة تحالفات مع المقاعد الخلفية في حزب "الليكود الشرقي" وحرص على الاستعانة فقط بهامشيين من البلطجية والوفغاء كما حرص على "تدليلهم" وترقيتهم إلى مناصب رفيعة.

في المقابل شرع نتنياهو بـ "قطع رؤوس" الزعماء الشرقيين البارزين والموهوبين في الحزب، هؤلاء الأشخاص، وخلافا لزعماء العقد الأخير، لم ينفعلوا أو يتأثروا نهائيا، مثل الصحافة الإسرائيلية في ذلك الوقت، إزاء هذا الرجل الذي جاء ليطبق قيم وأعراف الديمقراطية الأميركية في الإقليم، وإنما عملوا وحاربوا ضده منذ ذلك الحين بسبب ميلول البوية والعنصرية، غير أنه تمكن من التخلص منهم بسرعة، وهكذا أفلح نتنياهو مثلا في العام ١٩٩٥ في إقصاء دافيد ليفي الذي طرح نفسه كوريث لمناحيم بيغن (في زعامة الحزب والسلطة)، والذي نعته نتنياهو بسخرية بـ "زعيم أميل"، وفي العام ١٩٩٩ أقال نتنياهو إسحاق مردخاي، الذي تنافس ضده على زعامة "الليكود"، من منصبه كوزير للدفاع. تحالف نتنياهو مع رجالات الهامش الشرقيين جعله يصرح في زلة لسان فردية، في مقابلة تلفزيونية وصف فيها دافيد ليفي بقوله إنه "كبير في الليكود محاط بزمرة من المحررين" -ومن ناحية عملية فإن أي قدر ضئيل من الاستقلالية يعبر عنه شرقيون في حزب الليكود، يوصف من جانب نتنياهو على أنه خطر على حكمه الفردي، ولذلك لم يبق في الليكود إلا شرقيين موالين لتنتياهو في دور "جوقة المشجعين".

هذه الشراكة السياسية الفوقية التي أقامها نتنياهو والتي تدبر علاقات إنثية على أساس غير متساو، تعيد الشرقيين في الليكود إلى مربعهم الهامشي في الحزب كما كان عليه حتى سبعينيات القرن الماضي، ويصف ليئون وكوهين هذه العلاقات بقولها إنها جرت في حينه في حركة "حيروت" تماما مثلما جرت في حزب "مباي". وقد ناضل نشطاء "حيروت" ليس فقط من أجل ضم مزيد من الشرقيين للزعامة، وإنما نادوا بمطلب ثوري، ألا يتم التوزيع نهائيا على أساس التمثيل الإثني وإنما على أساس المريتوقراطية للجميع، وهو ما يصفه الباحثون بـ "شراكة تنافسية". هذا المطلب الذي دفعه قدما في شكل أساس دافيد ليفي، والذي لاعم أيضا برنامج الليبراليين في الليكود، تم قبوله في نهاية المطاف بصورة رسمية.

وبما أن نتنياهو يمسك بمقالييد الحكم والسيطرة، بواسطة زبائنته، فإنه لا يواجه أية مشكلة في السعي خلال ولايته الحالية إلى تحسين التمثيل الدوني الذي تمتع به الشرقيون في الحكومة السابقة. وقد حرص نتنياهو على إغراق القائمة الانتخابية للكنيست بموالين شرقيين مما هب ودب، فجل ما يهمه أن لا تثار شكاوى تدعي إنعدام الشرقيين. وفي هذا السياق عين نتنياهو ميري ريفغ وزيرة للثقافة وداني دانون سفيرا لإسرائيل في الأمم المتحدة، وعين أعضاء كنيست كلا من أورن حزان، يارون مرزوز، عنات باركو، ونافا بوكر، التي جبه بها لمنصبها كعضوة كنيست في مسار مباشر قبل ثمانية أيام فقط من الانتخابات التمهيدية (البرابيمرز) في حزب "الليكود"، وذلك من قبل زوجة رئيس الوزراء، سارة نتنياهو.

بغية تفحص مؤهلات ومواهب اليهود الشرقيين الذين

فعليا. لقد استولى ببساطة على الحكم في إسرائيل وصاغ بقدر كبير من التفرد والثقة الطريق السياسية والاقتصادية للدولة.

كانت نية نتنياهو، ذلك الرجل الذي حظي بدعم وتأييد القوى القوية في العالم من الناخبين السياسية والاقتصادية، تتجه فقط لاستبدال النخب القديمة وإحلال نفسه ومقربيه مكانها. وهكذا ترك عن طيب خاطر مصطلح أو لقب النخب الجديدة لأولئك الذين يرغبون بالتباهي أو التزين بها. حتى أن النخبة الجديدة، المتمثلة بالمستوطنين، والتي حلت مكان نخب "مباي"، تنأى بنفسها عن استخدام هذا اللقب المهيمن.

ويدير نتنياهو، كعازف منفرد بالتعاون مع رجالاته المقربين، الذين أتى بهم من الخارج الى الحزب، دفعة الحكم، وسط تجاوز تام لنشاط الحزب وأعضاء الكنيست والوزراء، كنظام رئاسي بكل معنى الكلمة. ويقدم أفراد حاشية نتنياهو، هؤلاء الذين يقبضون فعليا على مقاليد الحكم، المؤشر الأوضح بشأن من يستحق حقاً أن يحكم وفقا لتنتياهو - فرجالات وكبار موظفي مكتب رئيس الحكومة والمستشارون هم في أغليبتهم من الأشكناز ذوي الكنة والشارب الأميركيين في الغالب. لقد تعلم نتنياهو من تجربة الليبراليين الجدد في الولايات المتحدة بأنه ينبغي ليس فقط الإمساك بمقالييد الحكم وإنما يجب العمل على تدعيمه وتوطيده وذلك عن طريق تغيير وعي المواطنين. وقد أقام نتنياهو لهذا الغرض شبكة من معاهد الأبحاث والدراسات، مثل "مركز شاليم"، وملاها مجددا بيهود يمينيين ذوي لكنة أميركية وأشكنازيين من "صنع محلي".

يقفون في الجانب الأيديولوجي الصحيح، بمعزل عن نوعية وجودة أبحاثهم العلمية. ويعد هؤلاء الدائرة الثانية لمستودع العقول الذي يحيط بنتنياهو. ويلاحظ أن هذه المراكز والمعاهد تتجج، في سياق ترويجها لـ "النيلوبيرالية" في إسرائيل جنباً إلى جنب مع الصهيونية، في زعرة أفكار العمومية الإسرائيلية، مثل كسبر فوالب ومفاهيم "اليمين" و"اليسار" والتركيز على ما هو صهيوني في مقابل ما هو غير صهيوني. هذه العبارة أو الجملة يتردد صداها ليس فقط لدى التيار المركزي في إسرائيل وإنما أيضا لدى نشطاء شرقيين على صفحات الفيس بوك في السنوات الأخيرة. في المقابل ثمة مكان للحاشية المحيطة برئيس الوزراء هذه لكثيرين من الشرقيين، لكن وظيفة هؤلاء تقتصر على أعمال الصيانة والخدمات في منزل رئيس الحكومة.

لقد حال نتنياهو طوال العقدين اللذين كان فيهما صاحب السلطة الوحيد في الحزب الحاكم، دون تطور أي طاقة قيادية (حتى من بين صفوف الأشكناز). ويعمل النشطاء السياسيون المحليون فقط كمقاولي أصوات في يوم الانتخابات، فيما أبقى نتنياهو على مكاتب فروع حزب الليكود فارغة وذلك منذ "ثورته الأولى" في التسعينيات. لقد أضحت القوة والنفوذ في يد زعيم الحزب الذي يتواصل مع الأمة فقط عن طريق الفيس بوك دون حاجة لوسطاء في الميدان على الإطلاق.

المقعد الخلفي لحزب الليكود

إن أحاديث نتنياهو الجوفاء والساخرة عن حكم "الموهوبين" تبرز لديه ليس فقط بسبب سلطته المستندة إلى "المحسوبيات" وإنما وبشكل خاص نظرا لحرصه

يخترقوا جزئيا حصون النخب. ويقول ليئون وكوهين في بحثهما إن النشطاء الشرقيين الذين ناضلوا من أجل قبول مبدأ المريتوقراطية في حركة "حيروت" كبدل للتمثيل بناء على الأصل الإثني، كما هو مألوف ومنتجع في إسرائيل، كانوا النواة التي أنشأت الطبقة المتوسطة الشرقية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي (مريتوقراطيا : طريقة حكم وطريقة إدارة فيها أصحاب مراكز القوى يخترقوا أو يعينون في وظائفهم بناء على قدراتهم).

في مقابل تضيق فجوة المدخولات بين المجموعتين (الشرقية والأشكنازية) منذ التسعينيات، اتسعت الفجوة في اللامساواة العامة في البلاد، وذلك وفقا لما ورد في بحث د. مومي دهان، وهو ما يعني أن ثمة مفارقة جزئية للشرقيين لصفوف الطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة أو الدنيا، ودخول إليها من جانب المهاجرين الأثيوبيين والروس والمواطنين العرب في إسرائيل. أي أن هناك لدى أغلبية الشرقيين تطلمات واضحة للوصول إلى صفوف طبقة متوسطة تهتم بالسلف الرزاجي أكثر من اهتمامها بالعدالة الاجتماعية.

أحد المعطيات المهمة التي أوردها دهان في بحثه، يتمثل في أنه ليس هناك تراجع أو هبوط جلي في حافز الأصل العرقي في الأجر، بمعنى أن الظاهرة الزائجة التي يحصل بموجبها الأشكناز على أجر أعلى بكثير، بسبب أصلهم العرقي وليس بسبب مؤهلاتهم أو تخصصهم العلمي، ما زالت قائمة على حالها. وفي اللحظة التي نشأت وتطورت فيها طبقة متوسطة شرقية تنخب المريتوقراطيا، والتي سذت أمامها إمكانات التقدم جراء التمييز العرقي، أتت سياسة الهويات لتقدم إجابة وحلا لمسألة الاحتياجات والمتطلبات الفئوية (الطبقية) لهذه المجموعة (اليهود الشرقيون في إسرائيل)، ومن هنا فقد وجدت طريقها إلى النجاح لدى الجيل الشاب من الشرقيين.

بصورة عامة يلاحظ أن اليهود الشرقيين في إسرائيل، وفي أميركا أيضا، ينشدون المساواة، ومن ضمن ذلك أولئك الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا. إن اليهود الشرقيين لم ينساقوا قط وراء الذين يرغبوا أو طالبوا بتوزيع الكعكة بالتساوي، مثل أعضاء حركة "النفود السود" أو منظمة "القوس الديمقراطي الشرقي". إن الرغبة تتلخص هنا في التقدم في السلم الاجتماعي الذي لا يعرقل نجاح الموهوبين والمؤهلين، لأن ذلك لا يميز العرقي بشكل عائقا أمام تقدم الأفراد الموهوبين.

إن مقارنة الشرقيين تجري دائما بين وضعهم البائس في خمسينيات وستينيات القرن الماضي وبين التحسن في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية منذ نهاية عقد السبعينيات وحتى الآن، أي في ظل عهد حكم حزب الليكود، والذي قطف ثمار انتصار حرب العام ١٩٦٧ دون عناء أو مشقة. وقد كان في وسع السلطة أن تدفع بواسطتهم (الشرقيين) عجلة الاقتصاد والاستعاضة عن الفقراء الشرقيين بالفقراء الفلسطينيين. وفي هذا السياق فقد ساهم أيضا توزيع الأراضي الفلسطينية (المحتلة عام ١٩٦٧) على اليهود وبناء بيوت استيطانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في تحسين وضع الشرقيين بعض الشيء - فنقليات الحافلات التي نظمها وأدارها أريئيل شارون في العام ١٩٨١ إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة) لم تقتصر على مستوطنين أشكنازيين وسحب، وإنما شملت أيضا أبناء الأحياء والبلدات الشرقية الذين بحثوا عن شراء منازل بسعر زهيد (أي في مستوطنات الضفة والقطاع)، وحين يتحدث نتنياهو عن نجاح سياسته الاقتصادية، نجد أن هؤلاء الشرقيين يستذكرون ظروف الفقر التي عاشوها في المعسكرات الانتقالية وبالتالي من السهل أن يثقوا ويصدقوا كلامه، لا سيما وأن الطبقات الدنيا تحظى أيضا في دولة مثرية تسود فيها لامساواة كبيرة، بتحسن ما مقارنة مع وضعها السابق. إلى ذلك فإن الصفقة النيوليبيرالية الإسرائيلية التي جرى فيها مقايضة السلع الاستهلاكية مقابل حالة انعدام يقين تشغيلية (أي في مجال تشغيل الأيدي العاملة) وتعليم ووصمة فاشلين وتصفية الشروط والمخصصات الاجتماعية، كان لا بد من أن تتم قطعا حتى وإن بقي نتنياهو مواطنا أميركيا ولم يعد إلى إسرائيل.

أنا فقط... وحاشيتي!

صك بنيامين نتنياهو مصطلح "النخب القديمة" عندما عاد من الولايات المتحدة بغية تشخيص العدو، المتمثل في نخبة حزب "مباي" المنافسة والبيضة لديه. ولم يعلن نتنياهو عن نفسه وعن محيطه كـ "نخب جديدة" وذلك حتى لا يكون هناك نهائيا تركيز على ما يقوم به، هو ذاته،

بقلم: شوشانا غباي (*)

حرب ١٩٦٧ وانعكاسها على اليهود الشرقيين

كان الوضع الاقتصادي لليهود الشرقيين في البلدان العربية أفضل من المسلمين حولهم بل وأفضل من وضع يهود أوروبا الشرقية، إذ عمل معظمهم في التجارة والصرافة والمهن الحضرية التي تطلبت مستوى عاليا من التعليم والثقافة، وكانوا متحالفين لغرض حماية أنفسهم مع الطبقات صاحبة النفوذ والسلطة في مجتمعات تلك البلدان. هذا يعني أنهم لم يكونوا يشكلون جماهير الشعب كالعمال أو الفلاحين في وطنهم القديم، ولذلك من الصعب التوقع منهم العمل على تطوير وعي بروليتاري هنا في إسرائيل، وأن يتوروا ضد الأغنياء، كذلك فإن إضفاء الطابع البروليتاري على المجتمع الإسرائيلي والهامشي وسياسة التوزيع السكاني التي فرضت عليهم بوحشية في إسرائيل، لم تجعل منهم اشتراكيين.

لقد كان السبيل الممكن أمام اليهود الشرقيين لبلوغ الحركة الاجتماعية في إسرائيل بواسطة الحزب الذي شكل بديلا لاقتصاد المقربين والمحسوبيات المركزي الذي انتجته حزب "مباي". ولا بد من الإشارة هنا إلى أن نظرة الإعجاب تجاه الرأسمالية الأميركية سادت في صفوف الشرقيين في الوقت الذي كان فيه أشكناز الكيبوتسات يكون موت ستالين.

في أعقاب حرب "الأيام الستة" (حرب حزيران ١٩٦٧)، حين تحولت الدولة إلى إمبراطورية يقطعها رعايا جدد، قلصت السلطة سيطرتها على اليهود الشرقيين نظرا لأنها كانت تحتاج لشركاء بغية السيطرة على الفلسطينيين وتوجيه قوة معلمهم الرخيصة نحو الانخراط في بناء الإمبراطورية. وقد ياشر اليهود الشرقيون فورا بإنشاء مشاريع صغيرة مثل مقاولات البناء والتجارة والمطاعم إلى أن تساوت نسبة المستقلين لدى المجموعتين، الأشكناز والشرقيين، لتبلغ في العام ١٩٨٣ حوالي ٧٠٪ - الشرقيون في المشاريع والأعمال الصغيرة والأشكناز في الشركات الكبرى التي أقيمت وعملت في غالبيتها العظمى بتمويل من الدولة. كذلك فإن أكثر من نصف الشبان الشرقيين الذين هاجروا من إسرائيل إلى الولايات المتحدة هم مستقلون وأصحاب أعمال، ويرون فيها (أي الولايات المتحدة) مكانا يمنح قدرا أكبر من المساواة في الفرص مما هي الحال في إسرائيل.

إن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تحول فيها اليهود الشرقيون إلى رعايا في دور "العاماة"، وذلك مقارنة مع يهود شرقيين ناجحين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة العليا والنخب في سائر الدول التي يقيمون فيها: أوروبا الغربية، والأميركيكتان الشمالية والجنوبية، غير أنه كان قد ثبت أن الانتماء الإثني إلى مجموعة عرقية لا يشكل، في حد ذاته، ضمانة تكفل في المستقبل، عندما ينتهي التمييز ضدها، توزيع الثروات والخيرات المادية بصورة نزيهة ومتساوية بين أعضاء هذه المجموعة ذاتها. فهذا الأمر لم يحدث في فترة ما بعد نظام التفرقة العنصرية - الأبارتهايد - في جنوب إفريقيا، عندما جرت عملية إعادة توزيع الأراضي، كما أنه لم يحدث في إسرائيل في توزيع الثروات المادية بين اليهود في السنوات الأولى لقيام الدولة، ومن هنا ليس هناك من سبب لنشوءه أو تكون وعي بالمساواة والعدالة الاجتماعية في صفوف مجموعة اليهود الشرقيين بالذات.

في صفوف الجاليات اليهودية في شرق أوروبا (وكذلك في صفوف الطوائف والجاليات الأشكنازية) كان ثمة وعي متطور بالعدل والإحسان وليس وعيا بالعدالة الاجتماعية، وذلك على الرغم من وجود طبقة شيوعية بين صفوفها. وقد ظل تأييد الأغنياء قائما لدى اليهود الحريديم، وهو ما يمكن ملاحظته في صفوف أحزاب اليهود الشرقيين (حزب "شاس" - والمتدينين الحريديم الأشكناز، التي تتبع سياسة "مطبخ - مطاعم، الفقراء"، كما كان متعبا في الشتات، بينما تؤيد غالبية المصوتين لها النظام الرأسمالي. ولذلك فإن التحالف مع حزب "الليكود" والانخراط في صفوفه في حينه، بغية إختراق طوق "مباي" الخانق، كان اختيارا منطقيًا وعقلانيًا، ولاحقا أيضا، إختيار بنيامين نتنياهو كيمتقذ رأسمالي من أميركا التي يكن لها الشرقيون المودة والإعجاب.

وقد كان الاختيار بين "النيلوبيرالية" التي يتناها شعوم بيريس، الذي سعى إلى زيادة ثراء الأشكنازيين القداما المقربين من الحكم، وبين "النيلوبيرالية" المشابهة التي تتبناها بنيامين نتنياهو، والذي يمكن لهم عن طريقه، أن

قراءة ما بعد كولونيلية

في القومية والديانة والإثنية

يهودا شنهاف شهرباني

اليهود العرب

الترجمة عن الانكليزية: ياسين السيد

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



عن سلطة القضاء على حق ووجود أهل أم الحيران!

كتب هشام نفاع:

تكشف لغة المحاكم الإسرائيلية، بجميع مواقع تراتبيتها، أنها منحازة في المصميم إلى الموقف الحكومي الساعي إلى تهجير قرية أم الحيران مسلوية الاعتراف في النقب. وإذا كانت قضية القرية تدرجت في المحاكم المختلفة، الصلح، المركزية والعليا، فقد كان محكوما عليها سلفًا بالتهجير، لأن السلطة القضائية لم تخرج عن رؤية السلطة التنفيذية في الفرضيات والمبادئ الأولى، على الرغم من لغة شبه التهمم والدعوة لتعويض سخني للمتضررين (على جريمة بحجم ترانسفير).

امتد البحث القضائي في هذا الملف سنوات طويلة، تقع ما بين العام ٢٠٠٢ حين اتخذت الحكومة الإسرائيلية القرار العنصريّ بهدم قرية عتير- أم الحيران، وتهجير أهلها البالغ عددهم أكثر من ١٠٠٠ نسمة، وبناء بلدة حيران اليهودية على اتناض القرية العربية، وبين صدور قرار المحكمة العليا في أيار ٢٠١٥ بالمصادقة النهائية على سياسة الحكومة. وردت في القرار النهائي إسهابات القضاء التي بثّت نوعًا من التعاطف التصريحي النسبي مع أهل القرية والإقرار بأنهم ليسوا سارقين لهبوا الأرض (كما تكذب الحكومة حتى اليوم)، بل تم نقلهم بقرار رسمي إلى حيث يقطنون. ولكن هذا الكلام بتر دوماً باستدراك؛ ولكن من بعد الضريبة الكالامية عاد القضاة جميعًا إلى الرواية المهيمنة والزعم بأن من يملك الأرض هو الدولة ومن حقها متى شاءت وقف الترتيب القاضي بإسكان أهل القرية هناك. أما حقيقة أن هؤلاء المواطنين يقيمون هناك منذ عشرات السنين، فهي مجرد تفصيل تقني على مائدة صنّاع العدل القانوني في إسرائيل.

وفقًا لمنشورات «عدالة»، المركز القانوني لحماية حقوق الأقلية العربية في إسرائيل، الذي مثل أهل القرية وتولى تمثيل نضالهم القضائي، «ثبت بالوثائق الرسمية أن الدولة هي التي أمرت في العام ١٩٥٦ بنقل أهالي القرية إلى هذه الأرض بعد تهجيرهم من قرينهم الأصلية «خربة زوبالة» في العام ١٩٤٨، التي ضمت لاحقاً إلى كيبوتس شوفال. كذلك ادعت الحكومات الإسرائيلية أن المنطقة غير معدة للسكن بحسب الخرائط الهيكلية - لكننا أثبتنا أن المخطط يعد الأرض لإقامة بيوت ووحدات سكنية... إنما

لليهود فقط».

ويجد عباد عدالة «لاحقًا وطلب من المحكمة العليا إعادة البث بقرارها أمام هيئة قضائية موسعة، رأت المحكمة أن القضية «ليست في غاية الخصومية ليتيم البث بها مجردًا». لا خصوصية وفقًا لضامات ضايفيات وقضاة محكمة إسرائيل العليا لقضية تتألف من جريمة ترانسفير بحق ألف مواطن لأم الحيران، بهدف إقامة بيوت لليهود مكانها. لا خصوصية في هذه الأمر كما يصعب العثور على قضية بكل هذه الحدة من حيث طغيان الأيديولوجية القومية العنصرية على كافة معايير الحكم، التنفيذية والقضائية معًا. القضاة هنا تسكوا بمعيار الصهيونية الأساس: «احتلال البلاد»، وتنازّلوا بالكامل عن وظيفتهم كقضاة. هذه ليست مجرد دعوى لمواطنين على سلطة أم الحيران بل هي قضية ملكية أرض، لأنه لو كانت كذلك لأخذ القضاة بالاعتبار أنهم أمام قرية عمرها أكثر من نصف قرن (إسرائيل تكبرها بثماني سنين فقط) ومن غير المعقول القول: لقد أحضروكم إلى هنا ويمكن إزاحتكم كامتعة أو كومة حجارة؛ بل هي فصل جديد من المواجهة القومية على الأرض، وفيها تتخفّن سلطة في غاية القوة والتفوذ والدهاء في التنكيل بمواطنين مستضعفين، وتلعب المحكمة فيها دورًا منمافًا.

استطرادات في النص الأيديولوجي

وفقًا لقضاة المحكمة أيضًا، لا يمكن نفض الاعتراف بحقيقة أن القرية تأسست عام ١٩٥٦ بموافقة الحاكم العسكري الإسرائيلي، بل بقرار مسبق منه، لأنه من قام كممثل للدولة بتفهم إليها من أرضهم الأصلية بعيد النكبة. ولكن في كل مرة يضطر القضاة للاعتراف بهذه الحقيقة، تراهم يتحركون كسكارع التفاوض نحو مستوطنين، وهم يرمون رواية السلطة التنفيذية ويرتقونها ويعدمونها بواسطة وصفها صاحبة الحق في تقرير مصير أرض أهل أم الحيران. ليست هذه نصوص قانونية يضعها قضاة، بل استطرادات في النص الأيديولوجي الذي يحكم البلاد ويحكم إليه حكماها، وقضاة من، في كل ملف عنونه الأضرى.

أما تذيير عدالة عن أن القرار «يعطي الشرعية للسياسات الاستعمارية المتجذرة في أيديولوجيا التمييز، المصادرة والفصل العنصري، التي تنتهج ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل (...) وان أهالي قرية عتير أم الحيران يتمشكون بقهقم الوجودي والاخلاقي والشرعي باستمرار حياتهم في بيوتهم وقرينتهم، فهو لم يؤثر في السمع المصروف لزواد العدالة الإسرائيلية. الأمر نفسه بالنسبة إلى «الأسئلة الجوهرية التي تهرب سلطات الدولة من الإجابة عليها؛ لماذا لا يتم إدراج القرية ضمن المخطط الهيكلي الجديد للمنطقة؟ لماذا يجب هدم البيوت (وتعويضهم جزئيًا) في بلدة حورة (المجاورة)؟ هل يحق للدولة اقتلاع القرية لصالح بناء بيوت جديدة لليهود على جزء من الأرض، وإقامة مراع للمواشي على جزء آخر منها؟ هل يتماشى التخطيط مع المبادئ الأساسية للقانون الإسرائيلي والقانون الإنساني الدولي؟».

لم تبرح المحكمة مساحة البيروقراطية الإجرائية رافضةً بمتهجئة واضحة أن تدخل إلى الحيز القضائي، ولتنترس في أسئلة مثل: هل كان اتفاق نقل السكان إلى مكانهم الحالي نهائيًا أم يحق للدولة التراجع عنه؟ هل وُضع المخطط الجديد وفقًا لقواعد القانون الإجرائي؟ أما اقتلاع بشر من قرية يسكنونها منذ ٦٠ عامًا، فهو تفصيل يمكن زيمه من على درج حصن العدل.

الدعوى التي قدمها عدالة، باسم أهل القرية للمطالبة ببربها بشبكة المياه، وقرار المحكمة فيها، كشف مسبقًا عمليًا وجهة السلطة القضائية المنحازة. منطقيًا، حتى لو رفضت الدولة الاعتراف للسكان بامتلاك الأرض التي يقيمون عليها منذ ستة عقود، فلا مبرر ولا أساس قانونيا لحرمانهم من حنفية ماء. لكن المحكمة رفضت إلزام الدولة بتبليغ هذا الحق الأساس (ماء شرب).

المحكمة التي ترفع مفردة «العدل» في تعريفها اكتفت بوجود «شخص يقدم لأهالي القرية خدمة توصيل وبيع المياه بكميات كافية». قرار المحكمة هذا غير القابل للتبرير مهما حك القضاة بجاههم وشذوذ من صرامة ملامحهم، هو قرار يؤثر الشبهات، لأنه في المنظور التاريخي ينسجم مع مخطط تهجير القرية الذي انسجمت فيه المحكمة بسفور كامل بدور ختم مطاي. هذه فعلا سلطة قضاء بـال التعريف: سلطة القضاء على حق ووجود أهل أم الحيران.

هذه نتائج برافر

توسيعا للسياق، يجب رؤية قضية أم الحيران كجزء من كل؛ إنها واحدة من ٣٥ قرية خططت الحكومة ات الإسرائيلية لهدمها

بموجب مشروع برافر سيء الصيت؛ المخطط الحكومي الذي كانت تجري محاولة صياغته كقانون - وهو أبعد ما يكون عن روح القانون والعدالة - سعى لمصادرة مئات آلاف الدونمات من أرض عرب النقب وبالتالي تهجير عشرات القرى.

مصادرة الأرض، تاريخيا، هي اسم حركي إسرائيلي للقمع والاضطهاد والعنصرية ضد العرب الباقين في وطنهم. والتهجير هو الإسم الحركي الجامع لقضية ونكبة الشعب الفلسطيني بأكمله. وحين يجتمع هذا وذاك يصبح الأمر حربنا حكومية إسرائيلية شاملة على الوجود وفضاءات المستقبل والتطور. في مقابلة سابقة مع شيخ قرية العراقيب التي هدمتها الحكومة مئة وعدة مرات وأضر أهلها على البقاء، المناضل أبو عزيز صياح الطوري، عرّف المشروع بدقة: «نرفض دعاية تطوير النقب، هدف برافر سلب الأراضي بالاحتيا. جميعنا مستهدفون. كل العرب في البلاد. لا فرق بين مسلم ومسيحي ودرزي، كلنا عرب في النهاية». جرائم الهدم الإسرائيلية في الشهر الأخير طالت قرية حرفيش في الجليل، مدينة قلنسوة في المثلث، وأخيرًا أم الحيران في النقب. هذه الأخيرة ترافقت مع جريمة قتل المعلم الشهيد يعقوب أبو القيعان برصاص البوليس. السلوك الوحشي لعناصر البوليس الإسرائيلي يثير دوما التساؤل؛ ماذا يفكرون عن العربي؟ أين هم سياسياً؟ هل يضعون معتقداتهم جانبا أو يتركونها في البيت حين يرتدون الزي الأمني والدرع الواقية والخوذات ويحملون بنادق قذف الغاز وسائر الأسلحة؟ وهل هذا ممكن أصلا؟ هنا تعود إلى الذاكرة ما كتبته «لجنة أوره» في تقريرها عن التحقيق في هبة أكتوبر ٢٠٠٠: «هناك حاجة لإحداث انقلاب مفاهيمي في تعامل الشرطة مع المجتمع العربي (... من المهم العمل على اجتثاث الأراء المتسبقة السلبية التي وجدت حتى عند ضباط شرطة قدامى يحظون بالتقدير نحو المجتمع العربي. يجب أن يكون الهدف تذويت الإدراك عند أفراد الشرطة، بأن الجمهور العربي عامة ليس عدوا لهم ولا يجب التعامل معه على أنه عدو». في موقع آخر كتبت عن «ثقافة الكذب» المتفشية في الجهاز. هل تغير شيء منذ توصيات هذه اللجنة برئاسة قاضي المحكمة العليا قبل أكثر من عقد؟ سلوك الشرطة هنا لا يدل أبدا على تحسن في حالة المريض. بل بالعكس.

تاريخ من التهجير

تعميقًا للسياق، عدتُ إلى كتاب المؤرخ الفلسطيني نور مصالحة الذي يلخّص عنوانه المسألة برمتها: «أرض أكثر وعرب أقل» (١٩٩٧).

في فصل تناول مفهوم «التهودي» كتب: «ارتبطت السياسة الإسرائيلية للاستيلاء على الأرض ارتباطًا وثيقًا بالتفكير الرسمي، بهدف إحلال أغلبية يهودية كبيرة مكان السكان العرب في إقليمي النقب والجليل معًا». وهو يقتبس الباحث يتسحاق عويديد في مقال بعنوان «أرض البدو مهددة بالمصادرة» (١٩٦٤) لإظهار العرق التاريخي لهذه السياسة. يكتب عويديد: «إن العناصر القوية في حكومة حزب العمل حرصة على إبعاد البدو عن النقب... ومنذ أربعة أعوام، رعى موشيه دايان، وزير الزراعة في ذلك الوقت - وربما أشد مساندي ترحيل البدو إلى الشمال - خطة لنقلهم إلى قلب البلاد (في جوار الرملة)».

مصالحة يتوقف عند تلك الفترة، النصف الأول للسبتينيات، بوصفها بلورته سياسات لاحقة لعشرات السنين. وقد أصاب: «عندما تطرق دايان علنًا أول مرة إلى خطة لترحيل بدو النقب، تلقى الجميع التأكيد أن تنفيذ الترحيل سيكون اختياريا كليًا. ازدياد الميل إلى ممارسة الضغط، وهو الذي يمكن أن نلاحظه منذ ذلك الحين، يبين أنه بدأ التشديد على الإكراه، بطريقة أو بأخرى (...) لم ينقل عرب النقب إلى داخل البلاد، إنما تم إجلاؤهم تحت الضغط عن معظم أراضيهم في السنوات التالية، إلى أشباه مدن جديدة في النقب نفسه. في نهاية سنة ١٩٧٦، كانت السلطات الإسرائيلية قد أزلت ٣٦ بلدة للبدو، وكانت تخطط لإجلاء ٥٤ بلدة أخرى».

هذه المعطيات التاريخية توفر منظورًا هامًا لفهم ما تتعرض له أم الحيران اليوم. وتكشف أيضًا أن السياسة تجاوزوا الحيز الإجرائي عن علاقة قانونية بين مواطنين وبين أرض واستخدماها وتخطيطها. وكان قومية هؤلاء المواطنين غير ذات صلة، كما يحاول مسؤولون، وأحيانًا خبراء، إسرائيليون مناقون تصوير الأمر للراي العام. لأن العدوان على أم الحيران في العام ٢٠١٧ يرتبط بتسلسل تاريخي واضح ووثيق بسياسة إسرائيل الرسمية للتلخس من هؤلاء المواطنين، إما بترحيلهم أو بحاصرتهم في تجمعات مكتظة فقيرة ومهشمة، لأنها لا ترى فيهم أبناء للمكان.

هم بالنسبة إليها غزراء أو هم يجب التخلّص منه. مصالحة تناول أيضًا العصابية التي أقامتها الحكومة الإسرائيلية «في محاولة للتعجيل بإجلاء بدو النقب عن أراضيهم وإعادة توطينهم الفسري. [إذ] شكّلت سنة ١٩٧٦ قوة مسلحة خاصة، عرفت باسم الدورية الخضراء، «لتحديد مكان» الذين يعتقد أنهم يعتدون على أراضي الدولة. أي خارج المناطق التي يسمح لبدو النقب بدخولها «وإجلائهم عنها بسرعة». وشكّلت «الدورية الخضراء» قوة مساندة لهيئة الحميمات الطبيعية التابعة لوزارة الزراعة ولهيئة إدارة الأراضي في إسرائيل. إن ما تفعله هذه الدورية هو هي الحقيقة إبعاد عائلات البدو عن أرض النقب وتوجيهها نحو المدن التي تخضع للسلطة الدورية الخضراء. تصادر الحيوانات وتضرب النساء والأطفال وتدمر البيوت، وهي تمارس الضغط أيضًا على اليهود في المناطق المجاورة للتعاون على إبعاد البدو عن أراضيهم (...) شردت عشرات العائلات البدوية، بعد أن خُرقت بيوتها المبنية من الصفيح أو خيامها، أو أحرقت وفي داخلها في كثير من الأحيان أمتعة شاعليها. صودرت قطعان الحيوانات أو شتت؛ استخدم إطلاق الرصاص وقنابل الدخان لإخراج الناس من بيوتهم؛ دمرت السدود؛ اقتلعت أشجار الفواكه والزيتون، وحُرقت الأرض بما فيها من محاصيل. (...) ويتذكر شموئيل طوليادانو، وهو مستشار سابق لرئيس الحكومة في الشؤون العربية، أنه سمع عشرات القصص المرعبة التي سجلت على شرائط من أفراد تعرضوا للمضايقة وضربوا وأجلبوا بوحشية عن بيوتهم، من دون إجراءات قانونية، واستمرت سياسة حكومة إسرائيل القائمة على إجبار بدو النقب على الانتقال من أراضيهم إلى المدن التي كانت تخطط حتى أوائل التسعينيات. كانت أهداف هذه السياسة هي حصر البدو في أضيّق بقعة ممكنة، بحيث يصعب الانتقال إلى المدن الخيار القانوني الوحيد المتقوع أمامهم».

هذه الوحشية هي ما تمارسه الحكومة اليوم أيضًا، وهي ما كان يمكنها أن تستمر لولا الموقف المتواطئ للقضايات وقضاة في المحكمة العليا التي تتصرف، بدلا من الحيطة، كدراغ قضائي الطابع للقبضة الحديدية المستخدمة على امتداد عقود ضد أهل النقب العرب.

تشير تقارير الفقر الإسرائيلية الرسمية السنوية، في السنوات الثلاث الأخيرة على الأقل، إلى أن معدل البطالة العربية في صحراء النقب (في الجنوب) لم يشملها مسح تقرير الفقر، بسبب عدم إمكانية التواصل مع شريحة نموذجية هناك من جراء عدم وجود شبكة اتصالات كافية منظمة. وهذه العبارة الصادرة عن مؤسسة رسمية، في كيان يُعد من الدول المتطورة، تخفي من ورائها الكثير من مشاهد اليأس السائدة في المجتمع الفلسطيني في النقب، الذي يسجل أعلى نسب الفقر على كافة المستويات، وأعلى نسب بطالة وحرمان من كثير من مقومات الحياة العصرية وفرص التطور، وبقارق ملحوظ جدا عن باقي مناطق وبلدات الفلسطينيين الأخرى التي تعاني بطبيعة الحال من تمييز عنصري، ومن حرمان من الميزاتيات والموارد.

وهذا الملف المفتوح بشكل دائم للنقب يلقي اهتماما الآن على ضوء جريمة تدمير ١٥ بيتا ومنشأة في قرية أم الحيران، واستشهاد العربي يعقوب أبو القيعان ابن القرية حينما كان في طريقه إلى عمله كمدرس بموضوع الرياضيات، يوم الأربعاء ١٨ كانون الثاني الجاري.

السكان والأوضاع الاجتماعية

وفق التقديرات يعيش في صحراء النقب حتى نهاية العام ٢٠١٦، حوالي ٢٤٨ ألف عربي فلسطيني، ويشكلون نسبة ١٦,٧% من أصل ١,٤٨5 مليون عربي، من دون القدس والجلولان المحتلين. ونسبة التكاثر بينهم هي في حدود ٢,٦%، وهي النسبة الأعلى بين العرب، الذين معدل تكاثرهم مع النقب هو في حدود ٢,٦%. وهذا نظرا لارتفاع عدد الولادات للأم الواحدة، برغم أن المعدلات في النقب عامة في تراجع مستمر كما هي لدى العرب بشكل عام، وياتت أقل من معدل الولادات لدى المتدينين المترتيم^(١) «الحرديديم» (حوالي ٧ ولادات) والمتدينين من التيار الصهيوني (٥ ولادات). مقابل ٣,٤ ولادة للأم العربية، وفي النقب وحده ٥ ولادات، بعد أن كان هذا المعدل عام ٢٠٠٧ في النقب ٤,٧ ولادة للأم الواحدة، وهذا مؤشر للتراجع الدائم.

ويتشتر المواطنون هناك في ستة تجمعات سكنية ثابتة ومعترف بها، أكبرها مدينة راهط، التي أقامتها السلطات في العام ١٩٧٢ تجميعا لعدة قرى. وفي العام ١٩٩٤ جرى الاعتراف بها مدينة. وحسب التقديرات فإن عدد السكان فيها قرابة ٦٥ ألفا، بناء على إحصائيات العام ٢٠١٥ التي تحدثت عن ٦٢,٥ ألف نسمة، ولكن قسما من السكان مسجل فيها، بينما هو في واقع الحال يسكن في بلدات ترفض السلطات الاعتراف بوجودها على الأرض.

وحسب التوقعات فإن راهط ستحتول في غضون سنوات قليلة إلى أكبر مدينة عربية من حيث تعداد السكان، والمدينة الأكبر حاليا هي الناصرة (في الشمال) التي يعيش فيها ٨٤ ألف نسمة، بنسبة تكاثر ٢,٢%، مقابل ٣,٦% في راهط. ولكن في حال تنفيذ جرائم اقتلاع عدد من القرى فإن عدد السكان في هذه الأخيرة سيرتفع بنسبة كبيرة.

كذلك في النقب خمس قرى أخرى، أقامتها السلطات الإسرائيلية في سنوات السبعين والثمانين من القرن الماضي. وحسب التقديرات، فإن ما بين ٣,٥% إلى ٤٠% من أهالي النقب (من ٨٦ ألفا إلى ٩٩ ألفا) يعيشون في قرى ترفض السلطات الاعتراف بها. إلا أنها ما تزال محرومة من كافة مقومات الحياة العصرية، وبعضها قائم ضمن مجالس إقليمية في المنطقة.

يعاني العرب في النقب من أشد الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية بؤسا، وحسب التقديرات فإن نسبة الفقر بينهم عموما تتراوح ما بين ٦٥% إلى ٧٠%. وبين الأطفال ودهم حوالي ٨٠%. بينما النسبة العامة للفقر بين العرب في إسرائيل بما يشمل النقب هي ٥٤% على مستوى الجمهور العام، و٦٣% بين الأطفال.

وهذا تابع من سلسلة أوضاع أولها الحرمان من فرص العمل. فوفق تقارير دورية صادرة عن سلطة التشغيل الإسرائيلية، فإن نسب البطالة بين عرب النقب شبه

ثابتة، وتتراوح ما بين ٣٠% إلى ٣٧%. وهذا لا يشمل القرى المحرومة من الاعتراف. في حين أن معدل البطالة في إسرائيل في شهر تشرين الثاني ٢٠١٦، بلغ ٤,٦%، وبين العرب عموما تتراوح البطالة ما بين ١٤% إلى ١٦%. والعرب من دون النقب ما يقارب ١١,٥%، وفق تحليل لمعطيات سلطة التشغيل.

الوضع أشد قساوة بين النساء، إذ أن نسبة انخراطهن في العمل لا تتجاوز ٢٨%، وبين الرجال ٦١%. وهذا ليس نابعا من طبيعة الحياة لدى العشائر، بموجب ما تزعم السلطات، وإنما بسبب حرمان البلدات هناك، كما هي الحال في سائر المدن والبلدات العربية في المناطق الأخرى، من المناطق الصناعية ومرافق العمل. وما يزيد بلدات النقب بؤسا، أن منطقة الجنوب ككل أضعف اقتصاديا من باقي مناطق البلد، وأن البلدات اليهودية التي فيها نسبة عالية من اليهود الشرقيين تعاني هي أيضا من نسبة بطالة أعلى مما هو قائم في سائر البلدات اليهودية.

هذه الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية تنعكس مباشرة على كافة الأوضاع الاجتماعية الأخرى، مثل التحصيل العلمي، الذي هو في أدنى مستوياته في البلاد عامة، وأيضا بين العرب. وحسب تقارير وزارة التربية والتعليم في العام ٢٠١٤، فإن نسبة التسرب من المرحلة الثانوية في مدارس النقب، بلغت ٣,٦%. في حين أن النسبة بين العرب ككل بمن فيهم النقب ٢,٢%، مقابل ١,٦% بين اليهود.

كذلك فإن نسبة الحاصلين على شهادة التوجيهي (البحرث حسب التسمية الإسرائيلية) هي الأدنى على الإطلاق: ٢٠% في العام ٢٠١٤، مقابل ١٢% في العام ٢٠٠٠. بينما النسبة بين المواطنين العرب ككل رسميا ٣٦%. وفعليا ما يزيد عن ٤٤%. إذ أنه ضمن نسبة ٣٦% يوجد طلاب القدس المحتلة منذ العام ١٩٦٧، الذين يشكلون نسبة ١٧% من إجمالي الطلاب العرب. وهم في غالبيتهم الساحقة يتوجهون إلى المنهاج الفلسطيني.

واللافت في معطيات شهادات التوجيهي أن النسبة بين الطالبات في النقب ٣٠%.، بينما النسبة بين الطلاب ١٠%. وهذا أيضا دليل على أنه في المجمل العام، الشابة العربية لا تواجه حواجز اجتماعية للخروج إلى الدراسة. وتقول إحصائيات مجلس التعليم العالي إن أعداد الطلاب العرب من النقب في مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية سجلت زيادة بآكثر من الضعفين منذ العام ٢٠٠٨، من ١٣١٣ طالبا في ذلك العام، إلى ٢٨٢٢ طالبا في العام ٢٠١٤. وهذا لا يشمل عددا كبيرا نسبيا، لكن ليس معروفا، لطلاب يتلقون الدراسة الجامعية في الخارج أو في الضفة الفلسطينية المحتلة. ولكن هذه الأعداد تبقى نسبيا أضعف مما هو قائم في البلاد وأيضا بين العرب.

الأرض والاقطلاع

ويملك أهالي النقب قرابة مليون دونم، وقسم كبير من هذه الملكية قائم وفق الأعراف العشائرية، التي ترفض السلطات الاعتراف بها رسميا. رغم أنه في حالات ليست قليلة جرت مقايضة أصحاب الأراضي، إما بتبديل أو شراء الأراضي على أساس شكل الملكية هذا. وحسب التقديرات، فإنه ما زال بيد أهالي النقب أكثر من نصف مليون دونم، بعد المصادرات الكبيرة، ولا تعترف السلطات بملكية نسبة عالية جدا منها.

على مدى السنين سعت كل حكومات إسرائيل إلى اقتلاع عرب النقب من أراضيهم وتجميعهم على أقل بقعة أرض من خلال سلب الأرض، وثانيا عبر تجاهل كلي لطبيعة الحياة البدوية، حتى في التجمعات الثابتة المعترف بها. والهدف الأساس هو إقامة مستوطنات لليهود فقط.

في سنوات الألفين الأولى جرى إقرار قانون المزارع الخاصة، الذي يوجبه «تمنح» السلطات العائلة اليهودية، أو حتى الفرد، عشرات الدونمات في النقب مجانا، أو مقابل سعر رمزي لا يذكر، كإيجار لسنوات عديدة، على أن يقيم فيها مزرعة لمختلف التخصصات، إما زراعة أو تربية الدواجن والماشية.



"النكبة" المتجددة في أم الحيران في النقب.

جرائم الهدم والقتل في أم الحيران تفتح جروح الفلسطينيين في النقب!

***عشرات القرى التي تضم حتى قرابة ١٠٠ ألف نسمة محرومة من الاعتراف الرسمي ومن فرص**

حياة طبيعية* ٤٠ ألف نسمة وأكثر مهددون بالاقتلاع من قراهم *نسبة البطالة بين عرب النقب

تصل إلى ٣٧ % (النسبة العامة ٤,٦ %): *نسبة الفقر بينهم حتى ٧٠ % وبين الأطفال ٨٠ % *

وعلى مدى السنين وضعت أو عالجت كل الحكومات الإسرائيلية مشاريع تهدف بالأساس إلى اقتلاع القرى التي ترفض الاعتراف بها، ومحاصرة العشائر البدوية في بلدات قائمة، وعمليا محاصرتها، واستكمال مصادرة مئات الآف الأراضي.

وأخر هذه المشاريع تبلور بصيغته النهائية في العام ٢٠١١ في ظل حكومة بنيامين نتنياهو، لكن المشروع بدأت بلورته في ظل حكومة "كديما" برئاسة إيهود أولمرت (٢٠٠٦-٢٠٠٩). وقد اتخذ له اسم "مشروع برافر"، ولاحقا هناك من أطلق عليه اسم "برافر-بيغن"، فالأول هو أحد الموظفين في الجهاز الحكومي، والثاني الوزير السابق والنائب الحالي بنيامين بيغن، الذي أجرى حوارات في محاولة للتوصل إلى تفاهات مع المواطنين أو من يمثلونهم للتوصل إلى صيغة ما.

وفي صلب هذا المشروع اقتلاع حوالي ٣٠ قرية وما يقارب ٤٠٠ ألف مواطن من قراهم القائمة ومن أراضيهم وتكريهم في ١٥ قرية قائمة، بضمنها المعترف بها سابقا. لكن لأجل إتمام هذا المشروع، فقد تضمن سلسلة من الأنظمة التي ليس لها أي ذكر في أي من القوانين القائمة، التي تخص التنظيم والبناء وحتى الوراثية وشكل الملكية والتنازل عنها. ومثال على ذلك، إذا كان يوجد خمسة أخوة أو أكثر ورثوا أراضي مشتركة، مهما بلغت مساحتها، فيكفي أن يوافق واحد منهم على التنازل عن أرضه أو القبول بتعويضات، كي يسري "الاتفاق" قسرا على باقي أخوته، حتى وإن كانوا معارضين له.

في حينه تمت مواجهة هذا المشروع من أهالي النقب والمواطنين العرب، بنشاطات كفاحية قادتها لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، وكان هناك ضغط شعبي ملموس ضد هذا المخطط.

لأنه في المقابل ظهرت معارضة أيضا في داخل الحكومة، وخاصة من أحزاب المستوطنين، والحركات الداعمة لهم ميدانيا، وكان اعتراضهم على "بقاء ١٥٠ ألف دونم" بيد العرب، وطلبوا بمساحة أضيّق بكثير، لتجميعهم في بلدات محاصرة، والاعتقاد السائد أن هذا الاعتراض كان العامل الأقوى وراء تجم "مشروع برافر".

وفي الحكومة الحالية طالبت كتلة تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي" وحصلت على إسناد ملف النقب بيد وزير الزراعة، المستوطن أوري أريئيل، وهو من المعارضين لمشروع برافر، وعلى مر السنين حتى العام ١٩٥١، وفيها مقبرة، أحد القبور عليه شاهد على وفاة في العام ١٩٠٨، وأراضيها مسجلة في سجلات "التابو" لأصحابها الوارثين. وكان ادعاء السلطات في ذلك العام أن الإخلاء لأغراض عسكرية مؤقتة، ولكنها لم تسمح لهم بالعودة طوال السنوات اللاحقة.

وفي نهاية سنوات التسعين، قرر الشيخ صياح الطوري (أبو عزيز) العودة إلى القرية، في مقدمة العشرات من أبناء عائلته الكبيرة، وأقاموا في القرية، وبنوا بيوتا على الأرض يوميا. وبحسب إحصائيات، فإنه خلال العام ٢٠١٦ تم تدمير ١٢٠٠ مبنى ومنشأة في بلدات النقب، وغلبيتها الساحقة من بيوت الصفيح، الأكثر انتشارا في كل القرى المحرومة من الاعتراف، وبضمنها أيضا عشرات كثيرة من البيوت والمباني الإسمنتية.

وبضمن هذا تم تدمير قرية العراقيب ١٥ مرة خلال العام ٢٠١٦ وحده، وفي الأسبوع الأول من الشهر الجاري، كانون الثاني ٢٠١٧، جرى تدمير القرية للمرة الـ ١٠٨ منذ شهر تموز ٢٠١٠ وحتى الآن. وهذه القرية كانت قائمة حتى العام ١٩٥١، وفيها مقبرة، أحد القبور عليه شاهد على وفاة في العام ١٩٠٨، وأراضيها مسجلة في سجلات "التابو" لأصحابها الوارثين. وكان ادعاء السلطات في ذلك العام أن الإخلاء لأغراض عسكرية مؤقتة، ولكنها لم تسمح لهم بالعودة طوال السنوات اللاحقة.

وفي نهاية سنوات التسعين، قرر الشيخ صياح الطوري (أبو عزيز) العودة إلى القرية، في مقدمة العشرات من أبناء عائلته الكبيرة، وأقاموا في القرية، وبنوا بيوتا على الأرض يوميا. وبحسب إحصائيات، فإنه خلال العام ٢٠١٦ تم تدمير ١٢٠٠ مبنى ومنشأة في بلدات النقب، وغلبيتها الساحقة من بيوت الصفيح، الأكثر انتشارا في كل القرى المحرومة من الاعتراف، وبضمنها أيضا عشرات كثيرة من البيوت والمباني الإسمنتية.

ومن ثم لتتحول قضية القرية إلى واحدة من رموز الصمود فيها، فمعنى تدمير القرية ١٠٨ مرات أنه تم بناؤها من جديد والحكام والأوامر الإدارية والمعركة ما تزال مستمرة.

ومثل قرية العراقيب عدة قرى أخرى، ولكن أبرز المعارك الحالية هي قرية أم الحيران.

«المشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

٣٥ ألف حساب بنكي لإسرائيليين في الولايات المتحدة

قالت سلطة الضرائب الإسرائيلية إنها شرعت باتصالات مع السلطات الأميركية بموجب اتفاق قائم بين الجانبين، لتبادل المعلومات حول الحسابات البنكية لمواطني كل دولة في البلد الأخر. وبحسب التقديرات الإسرائيلية، ففي الولايات المتحدة أكثر من ٣٥ ألف حساب لحاملي الجنسية الإسرائيلية، في حين أن إسرائيل زدت السلطات الأميركية بمعلومات حول ٧٠ ألف حساب لاميركان في البنوك والمؤسسات المالية الإسرائيلية.

وكما يبدو فإن الحديث ليس فقط عن حسابات تجارية جارية، وإنما أيضا حسابات أفراد، إذ حسب التقديرات فإن حوالي نصف مليون من حاملي الجنسية الإسرائيلية متواجدين بشكل دائم في الولايات المتحدة الأميركية، ونسبة عالية جدا منهم هي في عداد المهاجرين. وحسب مصادر سلطة الضرائب، من المتوقع حصولها لاحقا على معلومات متواصلة حول حركة الحسابات البنكية لحاملي الجنسية الإسرائيلية في البنوك والمؤسسات المالية الأميركية لغرض الملاحقات الضريبية، في حال سمح القانون بذلك، وكما يبدو فإن الحديث يجري حول من هم مقيمون في غالب وقتهم في إسرائيل، ولديهم مداخيل مالية أخرى لا يصرحون بها لسلطات الضرائب الإسرائيلية.

وبموجب القانون الإسرائيلي يحق لكل مواطن أن يدير حسابات بنكية في الخارج، إلا أنه ملزم بإبلاغ سلطات الضرائب عن مداخيله، بما في ذلك أرباح البورصات والأرباح من حسابات التوفير وما شابه. وتقول سلطة الضرائب إنها تسعى للتوصل إلى اتفاقيات كهذه مع دول أخرى، بهدف الوصول إلى أكبر كم من المعلومات حول النشاط الاقتصادي والمالي لذوي الجنسية الإسرائيلية في العالم، ومقارنته مع تقاريرهم المقدمة لسلطة الضرائب.

الجيش يلقي طعاما للنفايات بقيمة ٨٠ مليون دولار سنويا

قال تقرير جديد إن الجيش الإسرائيلي يلقي سنويا بمواد غذائية وطعاما للنفايات بما يعادل ٨٠ مليون دولار تقريبا، وهذا يشكل قرابة نصف البامئة من ميزانية الجيش السنوية، حسب ما ذكرت صحيفة «دي ماركز» الاقتصادية.

وقد أعد التقرير منظمة تعنى بتقديم الأطعمة للمحتاجين. وبحث التقرير عن الجهات التي تلقي بأكبر كميات من الطعام للنفايات، وكان على رأس القائمة قاعات الأفراح والمناسبات، التي حسب التقديرات تبيد سنويا طعاما بما يعادل ٤٤٧ مليون دولار.

ويقول البحث في ما يخص الوضع في الجيش الإسرائيلي، إنه كان بالإمكان انقاذ ٤٠٪ من الأطعمة التي تم التاؤها إلى النفايات، وتجهيز ما لا يقل عن ١٤ر مليون وجبة بقيمة مالية تصل إلى ٣١ مليون دولار. في حين أنه كان من الممكن انقاذ حوالي ١٣ مليون وجبة طعام من قاعات الأفراح والمناسبات، بقيمة ١٣٢ مليون دولار.

كما بين البحث أن المؤسسات التعليمية، التي تحصل على ميزانيات لإطعام الطلاب بقيمة تصل إلى نصف مليون شيكل سنويا (١٣٢ مليون دولار)، تلقي بأطعمة للنفايات بما يعادل ٢١ مليون دولار. كذلك فإن كميات الطعام التي تلقي في المطاعم والفنادق وما شابه هي كميات ضخمة.

وحسب البحث، فإن إسرائيل من أكثر الدول التي يتم فيها إهمال الأطعمة والتأؤها للنفايات، فالدولة الأكثر في هذا المجال هي الولايات المتحدة الأميركية بمعدل ٢٩٥ كيلوغراما للفرد سنويا، بينما المعدل في القارة الأوروبية ٢٨٠ كيلوغراما، وإسرائيل ٢٧٨ كيلوغراما، والمعدل في أفريقيا ١٦٥ كيلوغراما، وأقل المعدلات كان في جنوب شرق القارة الآسيوية حيث بلغ المعد ١٣٠ كيلوغراما للفرد سنويا.

وفرضت وزارة الصحة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة أنظمة مشددة لطهي وإنتاج الأطعمة، كما تم تشديد الأنظمة على نقل هذه الأطعمة من مكان إلى آخر.

وحسب مراقف اقتصادية كثيرة، فإن هذه الأنظمة تشكل عائقا أمام نقل الأطعمة الفائضة إلى مؤسسات محتاجين.

هبوط حاد في استخدام أكياس النايلون

دخل إلى حيز التنفيذ، في اليوم الأول من الشهر الجاري كانون الثاني، القانون الذي يفرض ثمنا على كل كيس نايلون في شبكات التسويق وفي كافة المتاجر، في حين تقدم تسهيلات كبيرة مقابل استخدام سلال خفيفة، أو أكياس من مادة بلاستيكية قوية، تسمح باستخدامها عدة مرات، وذلك في محاولة لوضع حد لإنتاج أكياس النايلون، لما يخلفه إنتاجها وإبادتها من تلويث للبيئة. وحسب التقديرات، فإنه سنويا يتم استخدام ١ر٦ مليار كيس نايلون في إسرائيل.

وبموجب القانون، فإن المستهلك سيكون ملزما بدفع ١٠ قروش مقابل كل كيس نايلون (ما يعادل ٢ر٦ سنت)، وفي المرحلة الأولى يحق له الحصول على الأكياس ذات الاستخدام المتكرر بتخفيض حد أو حتى مجانا، وهذا حسب شبكات التسويق.

وتقول التقارير الأولية إن كافة شبكات التسويق الكبرى شرعت في تطبيق القانون، بينما شبكات تسويق صغيرة أو محدودة الانتشار ما تزال تتلصقا في تطبيق القانون، الذي لا يفرض غرامة مالية خاصة على من لا يطبق الأنظمة الجديدة.

وقال المحلل الاقتصادي «مامون» الصادر مع صحيفة «يديعوت أchronوت»، إن الشبكات الكبرى تتحدث عن انخفاض بنسب كبيرة جدا في استخدام الأكياس الخفيفة، فقد أعلنت شبكة التسويق الكبرى «شوبر سلال» عن انخفاض بنسبة ٥٠٪، ومثلها شبكة «ميغا»، وشبكة رامي ليفي- ٧٥٪، وشبكة فيتكوري- ٩٠٪.

وقد طرح هذا القانون على جدول أعمال الكنيست منذ ما يقارب ١٠ سنوات، وتعثر إقراره في الدورات البرلمانية السابقة، إذ كان الرأي السائد في الحكومات أن تطبيقه صعب، كما أن النص الأولي للقانون لدى إقراره بالفقرة الأولى فرض ثمنا أكبر بكثير مما أقر في نهاية المطاف و١٠ قروش.

سجل التضخم المالي الإسرائيلي الإجمالي للعام الماضي ٢٠١٦ تراجعاً بنسبة ٠٫٢٪، وهو العام الثالث على التوالي الذي يتراجع فيه التضخم، وهذا في حين أقدم مكتب الإحصاء المركزي على تعديل تقديراته للنمو الاقتصادي للفصول الثلاثة الأولى من العام الماضي نحو الأعلى، ما أدى إلى رفع توقعات النمو الإجمالي إلى ٤٪. وهذا نابع بالأساس من ارتفاع الاستهلاك الفردي، ومن زيادة ملموسة في صادرات البضائع، التي سجلت على مدى ثلاث سنوات تراجعات متتالية، كان يعوضها ارتفاع صادرات الخدمات. فقد رفع مكتب الإحصاء تقديرات النمو في الربع الأول من العام الماضي ٢٠١٦، إلى ٣٫٣٪، بعد أن قال التقرير السابق إن النسبة ٣٫٢٪؛ ويذكر أن أول تقرير أعلنه مكتب الإحصاء مع انتهاء الربع الأول، كان يتحدث عن انكماش الاقتصاد بنسبة ٠٫٢٪، ولكن صدرت عدة تقارير لترفع التقديرات تباعا. كما رفعت تقديرات النمو إلى ٥٪، بدلا من ٤٫٣٪ في تقرير سابق. أما الربع الثالث فقد تم رفع تقديرات النمو فيه إلى ٣٫٦٪، بدلا من ٣٫٢٪.

«الأعجوبة الاقتصادية»

ويقول المحلل ميكي بيليد في صحيفة «كالكايست» الاقتصادية التابعة لصحيفة «يديعوت أchronوت»، إن حقيقة أن النمو سجل في الربع الثالث ارتفاعا بنسبة ٣٫٦٪، والتقدير بنمو اقتصادي إجمالي للعام الماضي ٢٠١٦ بنسبة ٤٪، يعد أعجوبة اقتصادية؛ خاصة على ضوء أن أوروبا ما تزال تواجه انعكاسات الأزمة الاقتصادية التي تفجرت في العام ٢٠٠٨. فالمعطيات التي نشرها مكتب الإحصاء المركزي مفاجئة للأفضل، بالذات حينما تراقف هذه المعطيات، معطيات البطالة، التي تتحدث عن نسبة ٤٫٦٪، في شهر تشرين الثاني الماضي.

وينسب بيليد هذه المعطيات لصالح وزير المالية موشيه كلون، بزعم أنه قاد سلسلة من الإجراءات الاقتصادية مع الحكومة، انعكست بهذه المعطيات. ويقول إن المعطيات الواردة ستشهد لاحقا تعديلات أخرى، وليس واضحا حتى الآن، ما هي نسبة النمو الحاصلة في الربع الأخير من العام الماضي، وبالتالي نمو ٢٠١٦ ككل، ولكن حسب المؤشرات الظاهرة حتى الآن، لم يعد من المستبعد أن يسجل النمو ارتفاعا بنسبة ٤٪، ليقب كل التوقعات السابقة راسا على عقب.

ويشير بيليد إلى أن من أكثر مسببات النمو في الأشهر الأخيرة، الارتفاع الحاصل في الصادرات في الربع الثالث، وبشكل خاص صادرات البضائع التي

المنتزه الاسرائيلي

إعداد: برهوم جرابسي

التضخم المالي الإسرائيلي «سلبى» للعام الثالث وتوقعات بنمو اقتصادي بنسبة ٤٪!

«التضخم المالي يتراجع بنسبة ٠٫٢٪، وخلال ثلاثة أعوام بقرابة ١٫٥٪*مكتب الإحصاء يعدل تقديرات النمو للفصول الثلاثة الأولى في العام الماضي نحو الأعلى

ما يرفع توقعات نمو ٢٠١٦ إلى ٤٪ بدلا من ٢٫٤٪ في التوقعات الأولية*محلل اقتصادي يحذر من تزايد ديون الأفراد التي تقود إلى ارتفاع الاستهلاك الفردي*

سجلت ارتفاعا بنسبة ١١٫٢٪ بعد أكثر من عامين في تسجيل التراجعات، التي كانت تعوضها صادرات الخدمات التي ترتفع باستمرار. إلا أن بيليد يحذر من الارتفاع الحاد في الاستهلاك الفردي، الذي لعب دورا بارزا في ارتفاعات النمو الاقتصادي في العام ونصف العام الأخيرين. ويقول بيليد إن قسما جديا من هذا الاستهلاك نابع من تسهيلات القروض التي تقدمها البنوك وبطاقات الاعتماد وشركات التأمين. وأشار إلى أن تقارير بنك إسرائيل تقول إن الدين العام للأفراد والعائلة يرتفع في كل ربع سنوي بنسبة ٢٪، بمعنى ٨٪ سنويا، وقال إن هذا قد يقود إلى وضع تكون فيه الشرائح الفقيرة والشرائح الأضعف ضمن الشريحة الوسطى، عاجزة عن تسديد الديون، وبذلك تتحول هذه الديون إلى أزمة حقيقية.

وحسب تقرير بنك إسرائيل المركزي، فإنه حتى نهاية الربع الثالث من العام الماضي، بلغ الحجم الإجمالي لديون الأفراد والعائلات ٥٠١ مليار شيكل، وهو ما يعادل ١٣١ مليار دولار، من بينه ١٦٤ مليار شيكل، هي قروض اسكانية وتعادل ٤٣ مليار دولار، ويقول بيليد إن هذه الديون قد تتحول إلى فقاعة، وقد تنفجر في حال بدأت الفائدة البنكية في الارتفاع. إذ أن الفائدة البنكية الاساسية التي يطرها البنك المركزي منذ ٢٢ شهرا تلامس الصفر (٠٫٠٪).

فائض الضرائب

في هذا السياق، أعلنت سلطة الضرائب أن خزينتها سجلت في العام المنتهى ٢٠١٦ فائضا بقيمة ٧٥ر مليار شيكل، ما يعادل ١٫٩٧ مليار دولار، عن التقدير المعدل لجباية الضرائب، الذي كان قرابة ٢٧٦ مليار شيكل، أقل من ٧٣ مليار دولار. إذ أن التقديرات الأولى لجباية الضرائب في العام الماضي كانت ٢٧١ مليار شيكل، وجرى تعديل التقديرات إلى الأعلى في منتصف العام.

وتقول السلطة إن مداخيل العام الماضي بلغت أكثر من ٢٨٣ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٧٤٥ر مليار دولار، وهذا زيادة بقرابة ٤ مليارات دولار عما كان في العام ٢٠١٥، أي زيادة بنسبة ٥٫٦٪. وبلغ العجز العام في الموازنة نسبة ٢٫٥٪ من إجمالي الناتج العام، بدلا من نسبة متوقعة ٢٫٨٪، وقد سارعت الحكومة في الشهر الأخير إلى صرف الكثير من الميزانيات، وإجراء تحويلات سريعة في بنود الميزانية، لغرض الاقتراب من العجز المخطط. وحسب تقديرات خبراء اقتصاديين، فإن حجم الدين العام سيكون قد قارب مع نهاية العام الماضي ٢٠١٦ بنسبة ٦٠٪ من

الفجوات قائمة بين كبار الأغنياء أيضا!

«بحث جديد في وزارة المالية الإسرائيلية وجد أن قسما كبيرا من ظاهرة اللامساواة ليس ناجما عن تزايد الفقراء وإنما عن تزايد ثراء الأغنياء الكبار- جمهور الـ ١٪*»

إسرائيل مصدره الـ ١٪ فقط، فالـ ١٪ هذا يهرب إلى الأعلى مع مستويات ثراء فاحش، ويريد من ابتعاده عن جمهور الـ ٩٩٪. وهذا يذكرنا بحملة الاحتجاجات الأميركية التي حملت شعار “نحن الـ ٩٩٪“، وهي حملة احتجاجات للشرائح الوسطى ضد الفجوات الاقتصادية الضخمة جدا، بينهم وبين من هم في عداد الـ ١٪ الأميركيان، وهي حملة عادلة بطبيعة الحال. وهذه بالضبط هي الظاهرة الاجتماعية التي يتضح أنها قائمة أيضا في إسرائيل، وليس فقط في الولايات المتحدة الأميركية.

الفقر ليس الضائقة الوحيدة في إسرائيل

المقارنة العالمية التي أجرتها الخبيرة حنتسيس تدل على أن مشكلة الـ ٩٩٪ الإسرائيلية هي حقا قريبة بحجمها للمشكلة القائمة في الولايات المتحدة الأميركية، حتى وإن كانت في حالتنا أقل سوءا بقليل، ولكن حينما نجري مقارنة بين حجم الظاهرة لدينا وبين ما هو قائم في الدول الأوروبية، مثل الدانمارك أو فرنسا، فحينها تتكشف المشكلة الإسرائيلية بكامل حدتها؛ لدى إسرائيل مشكلة اللامساواة أكثر حدة بكثير مما هو قائم في الدانمارك، إن كان على مستوى أوضاع الفقراء، أو على مستوى أوضاع الأقوياء. وفي المقارنة مع فرنسا لا يوجد ما نتعلم منه، لأن المشكلة في فرنسا مشابهة بحدتها في إسرائيل.

وبين بحث حنتسيس أنه إذا ما استبعدنا الـ ١٪ من المجتمع الإسرائيلي، فإن ظاهرة اللامساواة ستبدو حدتها أقل، وبموجب مصطلحات “مؤشر جيني” لفحص ظاهرة اللامساواة، فإن مستوى الظاهرة في إسرائيل يهبط من ٣٧ نقطة إلى ٢٤٫٤ نقطة، ولكنه يبقى مستوى عاليا، إذ من دون الـ ١٪، تبقى مشكلة اللامساواة قائمة، ولكن بقدر أقل. إن كشف مشكلة الـ ٩٩٪ بحدتها هو كشف جديد، لأنه حتى الآن يتوقع أصحاب القرار في مشكلة تكاثر الفقراء، وبالأساس العرب والحريديم، وليس بتزايد ثراء الأغنياء. وواضح أن مشكلة اللامساواة نابعة من تكاثر الفقراء، ولهذا فإن مكافحة الفقر ضرورية. لكن توجد أيضا مشكلة الـ ١٪، والسؤال الذي يطرح نفسه: ما العمل مع هذه المشكلة، وإذا هي أصلا مشكلة.

تكاثر الفقراء ليس بالضرورة مشكلة

بخلاف تكاثر الفقراء، الذي هو أيضا مشكلة اجتماعية وكل دولة رفاه تريد القضاء عليه، فإن تكاثر الأغنياء ليس بالضرورة مشكلة. على العكس، فإن الدول التي تشجع الاقتصاد الحر، تريد رؤية مواطنيها يفتنون، وكلما تكاثر أعداد الأغنياء فإن هذا أمر محمود. إلا أن مشكلة تكاثر الأغنياء قد تتثير

مشكلة في جانبين، الأول، مسألة الفجوات: هل تكاثر الأغنياء يثير الشعور بالتمييز، وعدم الاستقرار بين أبناء الشرائح الوسطى؟

هذا ما قصده غوربيه بقوله إن الفجوات مقلقة أكثر من الفقر، ولكن في المقابل من الممكن الدعا أيضا أنه إذا كانت الفجوات نابعة من مؤهلات ومبادرات حرة، فإنه ليس للدولة ما تعترض عليه. ويسأل خبراء اقتصاد: “من الممكن حل مشكلة اللامساواة، بواسطة التقاء التقنية العالية من النافذة، فهل هذا ما تريد إسرائيل تحقيقه؟“. وبالتأكيد سيرد الناشطون الاجتماعيون قائلين إن المستثمرين في التقنية العالية ليسوا معنيين بالعيش في دولة ليست مستقرة، ويماني الجمهور فيها من شعور التمييز. والجانب الثاني هو مصدر ثراء الـ ١٪، فهل هو نابع فقط من قدرات ومؤهلات مستثمرين ناشطين، أو أنه نابع من حجم الاحتكارات، وضعف المنافسة، ما يحقق جني أرباح طائلة لعدد قليل من اللاعبين. وبحث حنتسيس لا يرد على هذا السؤال.

فرض ضرائب أكثر على الـ ١٪ لأجل الـ ٩٩٪

وكلا الجانبين يثيران سؤالا: أي سياسة على إسرائيل اتباعها؟ إن السياسة المطلوبة هي الاستمرار في مكافحة الاحتكارات الكبرى، من أجل منع القلة من جرف الأرباح الفاحشة إلى جيوبهم على حساب الكثيرين. والجانب الآخر، الذي يجب البحث فيه، هو زيادة الضرائب على كبار الأغنياء، على افتراض أن الفجوات القائمة تخلق مشكلة. وهناك خلاف حول هذه السياسة، لأن الكثيرين لن يوافقوا على وجود مشكلة في زيادة الثراء الناجم عن المؤهلات والقدرات، ولأنه أيضا توجد مشكلة في فرض ضرائب أكثر مما هو مفروض الآن.

إن ضريبة الدخل القسوى في إسرائيل ليست منخفضة، مقارنة مع النسب القائمة عالميا، والضرائب التي تستطيع إسرائيل فرضها مجددا، هي الضرائب على رأس المال، مثل الضريبة على الورثة وعلى أرباح رأس المال. إلا أنه في ظل العولمة، حينما تتنافس الدول بعضها على تخفيض الضرائب على رأس المال، فإن قدرة إسرائيل على فرض ضرائب أكبر ستكون محدودة، على أي حال، من الصعب الإشارة لسياسة واضحة، قادرة على مواجهة مشكلة الفجوات الاجتماعية بين الأغنياء وحدهم، عدا زيادة الضرائب المفروضة على كبار الأغنياء، من أجل استفادة الـ ٩٩٪، ولربما يكون حينها بقدرتهم الوصول هم أيضا إلى مبادرات تقنية عالية ناجحة.

[عن صحيفة «ذي ماركز»]



من إصدارات «مدار»

يائير أرون

المحرقة، «الإنبعث»، النكبة

ترجمة: أسعد زغبي

رئيس «مركز دراسات الأمن القومي» في جامعة حيفا وأحد أبرز المستشرقين في إسرائيل:

كل المجتمع الفلسطيني مدمن على العنف!

***دان شيفطان: السلام كلمة فظة وليست هناك أي فرصة للتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين* الضر الذي تلحقه “هأرتس” بإسرائيل في العالم كبير جدا**

*** رحيل أوباما عن البيت الأبيض أمر مفرح جدا لدولة إسرائيل نظرا لكونه حرص طوال السنوات الثماني من ولايته على ارتكاب أخطاء في كل قرار اتخذه***



(إبأ)

الاحتلال كحالة عنف- مشهد من القدس المحتلة.

الذين يزعمون أن إسرائيل فاشية مطالبون بتفسير الاعمقور، من حيث أنه تصدر مثلا في دولة فاشية صحيفة تتهم الدولة بالفاشية. لقد تخلى قسم كبير من اليسار عن محاولة إقناع الجمهور الإسرائيلي بعدالة طريقه، الأمر الذي يدعوني لإعراب عن أسفي الشديد“.

(*) سؤال: بوصفك تعتبر نفسك “عماليا” (من أنصار حزب “مباي” العمالي سابقا)، ما الذي ترى أن اليسار المتطرف يفوته؟
شيفطان: “إنهم لا يدركون بأننا وكلما جعلنا الفلسطينيين يعتقدون ويثقون بأنهم لن يدفَعوا ثمن أفعالهم، فإن شهية هذه هؤولاء لإلحاق الضرر بنا سوف تزداد فقط. لو لم تقع حرب في العام ١٩٦٧ لكنت قد تنازلت عن تواجـد إسرائيل في حائط المبكى، ولكن منذ اللحظة التي شن فيها العرب والفلسطينيون الحرب، فإنه يبهمني أن يدفَعوا ثمنا بذلك في المكان الأشد إيلاما لهم وهو الأرض. فهم لا يولون أهمية للإنسان وإنما يولون أهمية للأرض فقط. لهذا السبب فإنه لا أوافق على الانسحاب من هضبة الجولان وسوف أبقي في جميع الأحوال في مستوطنات غوش عتسيون ومعاليه ادميم وأريئيل. أنا لا أسأل الفلسطينيين عن رأيهم وإنما أفرض عليهم إرادتي ورغباتي، وذلك بعدما برهنوا لي جيدا على أنه لا يوجد أي بصيص أمل في التوصل معهم إلى تسوية“.

(*) سؤال: قيل تنفيذ خطة الانفصال (٢٠٠5)، كنت (أي شيفطان) قد نصحت شارون بالانسحاب من كامل قطاع غزة، ومن ضمن ذلك منطقة الحدود الشمالية ومحور فيلدلفيا (جنوبي القطاع)، الآن أنت تدعو إلى إخلاء ١٠٠ ألف مستوطن من “يهودا والسامرة“. ثمة من سيقول بأنك لم تستخلص العبرة؟!
شيفطان: “لقد كان الانفصال أمرا ناجحا وذلك رغم أنني أيقنت وقتئذ تماما بأن حركة حماس ستسيطر على المنطقة وأنها ستقوم إنطلاقا من هناك بأعمال إرهابية ضد إسرائيل، المجتمع الإسرائيلي أصبح أكثر قوة ومناعة بدون قطاع غزة، وليس هناك إنسان عاقل يريد العودة إلى غزة. تلك هي الخلاصة أو السطر الأخير، وهذا أمر مهم، الأناقل لا تشكل بصراحة مشكلة إستراتيجية. كنت أود أن يدرك الإسرائيليون أنه حتى لو قمنا بإخلاء ١٠٠% من مساحة المنطقة، فإن الفلسطينيين سوف يبهرنون على أن رغبتهم في قتلنا أقوى من رغبتهم في بناء حياتهم“.

(*) سؤال: هل يعتبر السلام كلمة فظة في نظرك؟!

شيفطان: نعم، فليست هناك أية فرصة للتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين. لهذا السبب يجب الانفصال عنهم. أنا أريد البقاء في كتل المستوطنات (الكبيرة) وإخلاء ١٠٠ ألف مستوطن من خارج هذه الكتل الاستيطانية، ولكن مع بقاء الجيش الإسرائيلي في المنطقة من أجل منع الإرهاب. ليس لدي أدنى شك بأنه حتى إذا انسحب الجيش من المنطقة، فإن حماس أو ربما منظمات أسوأ منها سوف تسيطر عليها، ويحتشد ستكون مضطربى إلى إعادة احتلال يهودا والسامرة، لكن في هذه المرة سيقبى هناك إلى الأبد. ذلك هو كابوس اليسار. أنا لا أريد العيش مع الفلسطينيين سويا، لا أريد رؤيتهم يعملون هنا (في إسرائيل) ولا أريد الإستماع لخصص عن تعايش سلمي وعن رب عمل إسرائيلي وعمال فلسطينيين. إن الشرق الأوسط ليس المنطقة التي أرغب في العيش فيها من ناحية اقتصادية واجتماعية أو ثقافية. أنا علما أن هأرتس ورجالات اليسار الرومانسي لا يحبون مثل هذه الأقوال، لكن ذلك هو الأمر الجيد لإسرائيل.

لا ينظر شيفطان هنا جزافا لصحيفة “هأرتس“، ففي ضوء الاتصالات المستمرة التي يقيمها مع ساسة ومع أوساط مهنية هارتس المستوى في الولايات المتحدة وأوروبا، يقول: “إن الضرر الذي تلحقه هأرتس بإسرائيل في العالم كبير جدا، ويضيف موضحا: “ثمة أشخاص كثيرون في أوروبا والولايات المتحدة، وفي مقدمتهم الرئيس المنتهية ولايته باراك أوباما، يتبنون وجهة نظر خطيرة فحواها أن اظهار بالضعف يعتبر قوة، وأن ثمة في الضعف ما ينتج نية حسنة. إن هؤلاء المؤيدين للنزاهة السياسية يعيب لهم الإدلاء بأقوال وتصريحات تشنف الأذان، فهم حتى وإن لم يكونوا بالضرورة معادين لإسرائيل، يرون في خط تحرير صحيفة هأرتس بمثابة تأكيد على أن وجهة النظر اليوتوبية المنفصلة عن الواقع ذاتها تحظى بقبول وإستحسان كبيرين حتى في إسرائيل. “إن جهل أوباما التام فيما يتعلق بالمجتمع الإسرائيلي أدى به إلى الاعتقاد أن صحيفة هأرتس تعكس رأي قسم لا يستهان به من أفراد المجتمع الإسرائيلي، وليس مجرد أقلية هامشية ليس لها وزن كبير كما هي عليه الحال في واقع الأمر. إن أوباما وأمثاله يفترضون أن قراء هأرتس ومدير عام منظمة بتسيلم، الذي ذهب إلى مجلس الأمن ليتناشد العالم ممارسة الضغط على إسرائيل، يمثلون الإسرائيلييين الجيدين والمتورين. من هنا فإن خطوة مثل عدم استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن، والذي قوبل بالترحاب من جانب صحيفة هأرتس واليسار، تخدم حسب منطقي إدارة أوباما، إسرائيل “المتنورة“؛ لكن عدم استخدام (فرض) حق الفيتو، يشكل في الواقع، خطوة خرقاء ذات طاقة ضرر مدمرة لإسرائيل“.

(*) سؤال: هل تعتقد أن أوباما عمل بشكل متعمد لإلحاق الضرر بإسرائيل، أم أنه كان يقصد الإضرار بنتنياهو شخصيا؟
شيفطان: “ربما كان هنا أيضا عامل عاطفي، غير أن الحديث يدور بشكل

من المواطنين العرب الذين شملهم الاستطلاع ذاته بأنهم ما كانوا يعملون من أجل منع وقوع قتل يهود على خلفية قومية.

وتطرق شيفطان في كتابه إلى “وثائق الرؤيا” التي صادف مؤخرا مرور عشر سنوات على نشرها، والتي عرضت فيها قيادة الجماهير العربية في إسرائيل المبادئ الأساس التي توجه الأقلية العربية للدولة العبرية. ويقول شيفطان إن هذه الوثائق التي نالت تأييد قرابة ٩٠ في المئة من المواطنين العرب في إسرائيل، تنسم بـ “رفض وانكار شرعية المشروع القومي للشعب اليهودي من أساسه، وبصورة تحيل إلى أن تصفية هذا المشروع فقط يمكن لها أن تصحح الظلم“.

وفيما يتعلق بأعضاء الكنيست العرب كتب شيفطان “إن من يطلب لنفسه قيادة النضال – داخل صفوف المجتمع العربي في إسرائيل – سيواجه صعوبة في كسب تأييد شعبي واسع، إذا ما رفض النضال الهادف إلى تقويض الدولة اليهودية“.

ويرى شيفطان تأكيدا على صحة تحليله في التصريح الذي أدلى به رئيس القائمة المشتركة أيمن عودة ضمن خطابه أمام مؤتمر حركة “فتح” الأخير والذي قال فيه: “لقد أقمنا القائمة المشتركة كي نتمكن من استخدام كل ثقلنا في مساعدة الشعب الفلسطيني“. ووصف عودة رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن الذي يقول شيفطان إنه يحرض نهارا ولبلا على قتل الإسرائيليين بأنه “أخي الكبير” موضحا أن أعضاء الكنيست العرب يرون في أبو مازن قائدا لهم، وقال عودة الذي يتزاس القائمة المشتركة التي تمثل معظم مواطني إسرائيل العرب: “نحن لسنا وحدنا، بل تقف إلى جانبنا ومعنا قيادة وطنية حكيمة يمثلها الرئيس أبو مازن“.

وصول سؤال إذا ما كان يعتقد أن المجتمع العربي في إسرائيل ينظر بخطوة إلى ما قام به النائب غطاس (تهريب هواتف خلوية للمعتقلين الفلسطينيين)، أعاب شيفطان قائلا: “ربما ينظرون إلى ذلك بظورة أقل من الطريقة التي ينظر بها اليهود إلى هذا الأمر، لكنني لن أدشء أو أستغرب إذا ما كان ثمة أغلبية في المجتمع العربي ترفض ما فعله غطاس، فأكثرية المواطنين العرب في إسرائيل لا يرغبون في أن يكونوا متماهين مع أي مساعدة فعالة للإرهاب“.

صحيح أن شيفطان أنهى كتابه قبل نحو ستة أعوام بأقوال تنسم بالتشاؤم فيما يتعلق بمستقبل العلاقات بين اليهود العرب في إسرائيل، ولكن في الوقت الذي تزداد فيه مواقف أعضاء الكنيست العرب تطرفا، يدعي شيفطان أن ثمة فرصة لتغيير إيجابي في الشارع العربي في إسرائيل. ويقول إن “الظاهرة المسماة بالربيع العربي أوجدت تغييرا عميقا لدى العرب في سائر أنحاء الشرق الأوسط، وسوف نرى الانعكاسات الدراماتيكية لذلك في السنوات القليلة المقبلة“. وأضاف موضحا: “لقد أدى هذا التغيير في إسرائيل إلى حدود لدى الكثيرين من المواطنين العرب، الذين يقدرون كثيرا ويقيمون بصورة إيجابية الحياة التي ينعمون بها هنا، على الرغم من مظاهر التمييز المختلفة التي يعانون منها والتي يتعين علينا تصحيحها. كذلك فإنهم يدركون أن حياتهم، بفضل إسرائيل، أفضل بكثير من حياة جيرانهم في الشرق الأوسط، وهذا بالذات لكونهم يعيشون في دولة يهودية، وليس في إحدى الدول العربية الكثيرة الموزعة في المنطقة“.

ويستند شيفطان في سبيل تأكيد وإسناد ادعاءته، على استطلاع أجراه “المعهد الإسرائيلي للديمقراطية” في شهر آب الماضي، والذي صرح فيه ٥5% من بين الذين شملهم الاستطلاع من سكان إسرائيل العرب بأنهم “فقورون بكونهم إسرائيليين“. بالإضافة إلى ذلك أعرب ٥٤% عن المستظلمين عن تأييدهم لمحاربة إسرائيل للإرهاب، كما أعرب ٤٧% عن ثقتهم بالجيش الإسرائيلي.

ويقول شيفطان معقبا “هذه معطيات مدهشة، مختلفة جوهريا عن المعطيات التي نشرت قبل عشر سنوات“.

(*) سؤال: هل سيقضي لنا أن نرى قريبا حزبا عربيا يضم نوابا في الكنيست يعتقدون بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية؟
شيفطان: “هذا لن يحدث مع الأسف في القريب. فمعظم مواطني إسرائيل العرب ما زالوا يشعرون بأنه يتعين عليهم حتى يكونوا فخورين ومرقوعي القامة انتخاب ممثلين يدلون بأقوال بغیضه ضد دولة إسرائيل، حتى وإن كانت أراهم مختلفة كليا بصورة فعلية حول الدولة. هذه سيروعة يجب العمل من أجل إنضاجها. ولعل ما يجعلني أقل تشاؤما مما كنت عليه في الماضي هو وجود اتجاهات إيجابية في صفوفهم، أما التفاوض، إذا كان ثمة محل للتفاوض، فسوف ينشأ على المدى الأبعد“.

“أوساط من اليسار الإسرائيلي تخلت عن الديمقراطية“

يوجه شيفطان انتقادات شديدة للهجة للحملة التي تديرها منظمات يسارية متطرفة مثل “بتسيلم“ و”لنكسر الصمت“ بتحويل من “الصندوق الجديد لإسرائيل“، والتي تهدف، حسب شيفطان، إلى “استدعاء ضغط دولي على إسرائيل كي تسحب قوات الجيش الإسرائيلي من يهودا والسامرة وتنتهي الاحتلال“.

ويضيف مؤكدا “إن هذا اليسار لا يدرك أن فرض تدخل دولي على إسرائيل

لن يتوقف عند مسألة البناء في المستوطنات، وإنما سيمتد أيضا ليشم

تدخلًا في المسائل الأمنية.. إن فرض الإرادة الدولية يمكن أن يعرقل

النشاط الهجومي الذي تقوم به إسرائيل، وأن يتسبب في وضع يشكل فيه

الإرهاب المنطوق في الضفة الغربية والقدس والشرق الأوسط خطرا على إسرائيل

بوتأثر أعلى بكثير مما هو عليه حاليا. هناك خطر كبير في الوضعية

التي يرغب فيها مواطنون في أن يفرضوا على دولتهم خطوات تفسر من

قبل أكثرية ساحقة من الجمهور على أنها خطيرة على أمننا. إن أكثرية

الجمهور الإسرائيلي تعي حقيقة أن الاحتلال الذي تتحدث عنه منظمات

مثل “بتسيلم“ ليس لطيفا على أقل تقدير، وأنه مرتبط بإحتكاك مستمر

بين الجيش الإسرائيلي والسكان المدنيين الفلسطينيين، بل ويجبر إسرائيل

على دفع ثمن دبلوماسي باهظ. ولكن خلافا لاتباع اليسار، فإن الجمهور

يدرك أيضا أن عمليات الإحباط والنشاطات الوقائية التي تقوم بها قوات

الأمن الإسرائيلية ليليا في الضفة الغربية والقدس الشرقية تنقذ حياة

إسرائيليين كثيرين ومن ضمنهم اتباع هذا اليسار ذاته“.

(*) سؤال: هل تثق برؤساء منظمتي “لنكسر الصمت“ و”بتسيلم“ عندما يدعون بأنهم يعملون انطلاقا من دوافع وطنية؟
شيفطان: “أعتقد أن الغالبية العظمى من أفراد اليسار لا يرغبون بخراب الدولة، وإنما يظنون حقا أنهم مفيدون لإسرائيل، لكن الواقع معاكس لذلك بطبيعة الحال. ففي الإختبار العملي نجد أن تلك المنظمات والشخصيات تخلت عن الديمقراطية الإسرائيلية. لم يعد في مقدورهم الإدعاء بأنهم ديمقراطيون. في ألمانيا النازية على سبيل المثال يمكنك أن تقول إنهم مارسوا سياسة كم الأفواه، ولذلك لم يكن هناك خيار سوى استدعاء ضغط من الخارج. إن الذين يدعون في إسرائيل والرئيس ٢٠١٧ بأنهم مجردون من حق الكلام والتعبير عن الرأي إنما هم بلهاء تامون. إن القائمين على صحيفة هأرتس

بقلم: غلعاد تسفيك

يعتد بـ دان شيفطان، الذي يتزاس “مركز دراسات الأمن القومي” في جامعة حيفا، وأحد أبرز المستشرقين في إسرائيل منذ سنوات عديدة، بحكم خبرته وتخصصه الأكاديميين، من المقربين من دوائر صنع القرارات في الدولة العبرية. ويعتبر شيفطان أيضا شخصية مركزية في مجال تاهيل المستويات العليا في المؤسسة السياسية والأمنية، كما أنه يقيم علاقات مكثفة ومستمرة مع شخصيات ومحافل سياسية ومهنية في الخارج حول شؤون الشرق الأوسط.

وتتناول أبحاث شيفطان، من ضمن ما تتناول، علاقات إسرائيل مع دول الجوار ودور وتدخل القوى العظمى في الشرق الأوسط، وشبكة العلاقات بين الدول العربية المختلفة.

ويولي شيفطان في منشوراته اهتماما لسعي قسم كبير من الفلسطينيين، على جانبي الطخ الأخضر، من أجل “إعادة عقارب الساعة التاريخية إلى الفترة والظروف التي لم يكن فيها وجود لدولة يهودية“. كما كتب في مؤلفه السميك الأخير “فلسطينيون في إسرائيل“ (إصدار: زمورا بيتان، ٢٠١١).

عملية الدهس الأخيرة التي نفذها فلسطيني من سكان في جبل المكبر في القدس، والتي لقي فيها أربعة جنود إسرائيليين مصرعهم وجرح أكثر من عشرة جنود آخرين، تشكل في نظر شيفطان تذكيرا إضافيا بالترزام الفلسطينيين الثابت والعميق بتحقيق حلمهم المتمثل - حسب رايه - في إعادة إسرائيل، وقد صرح قائلا في مستهل هذه المقابلة الصحافية إن “العنصر الأخير الذي يمكن أن نعزوه للاعتداء في أرمون منتسيف هو عنصر المفاجأة“. وأضاف قائلا إن “المجتمع الفلسطيني كله مدمن على العنف، فقتل اليهود يعتبر لديه بمنزلة طقس من طقوس العبادة، ورجال الدين الذين يقومون بهذه الطقوس هم القتلة“.

لا أريد رؤية فلسطينيين

يؤيد شيفطان، الذي يصف نفسه بأنه “مباثي” (أي من الجبل الذي نشأ وتربى في أحضان حزب “مباي” الصهيوني العمالي بزعامة دافيد بين غوريون)، إعادة تقسيم القدس وإخلاء حوالي ١٠٠ ألف مستوطن من مستوطنات الضفة الغربية وذلك في إطار انسحاب أحادي الجانب، لكن مع إبقاء قوات من الجيش الإسرائيلي في المنطقة. ويقول موضحا: “أريد انصافا كاملا عن الفلسطينيين، لا أريد رؤيتهم“. مع ذلك يؤكد شيفطان عدم وجود صلة بين ما يصفه بـ“الإرهاب الفلسطيني“ وبين سياسة “توسيع المستوطنات اليهودية“ أو الأحاديث عن النقل المحتمل لسفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس، ويقول: “لا توجد صلة أو علاقة بين الإرهاب الفلسطيني وبين الإجراءات والضخوات التي تقوم، أو لا تقوم، بها إسرائيل، أو هوية الرئيس الموجود في البيت الأبيض“. ويضيف “إن الحديث يدور هنا على دافعية يمتد عمرها لأكثر من مئة عام، للتفويض على رغبة اليهود في العيش في أرض إسرائيل.. إن الاعتداءات - الهجمات - هي نتاج مباشر للتحريض الذي تمارسه السلطة الفلسطينية ورئيسها، إذ يعتبر كل من يقوم بقتل يهود بمنزلة بطل (شهيد) يخلد اسمه في المدارس وفي ساحات وميادين المدن الفلسطينية، كما تحظى عائلته بتعويض مالي سخى“.

ويذكر شيفطان في هذا السياق بمسيرة جرت في وقت سابق من هذا الشهر في بيت لحم، رفعت خلالها صور للال المغربي، التي قادت في العام ١٩٧٨ مجموعة فدائية نفذت عملية اختطاف لحافلة ركاب على الطريق الساحلي (شمال تل أبيب) أسفرت عن مصرع ٣٥ إسرائيليا، بينهم ٢٢ طفلا، وهي فترة ما زالت تعتبر واحدة “فترات الإرهاب“ الأكثر قسوة في تاريخ دولة إسرائيل.

ويقول شيفطان: “لقد نالت دلال المغربي إحتراما وتجيلا لا يحظى بهما إلا الملوك فقط لكونها (حظيت) بقتل عدد كبير من اليهود في عملية منفردة“. وتساءل مستغربا بشأن الشعار الذي اختاره المنظمون للمسيرة في بيت لحم “مسيرة من أجل السلام“، وأضاف قائلا: “يجب أن نتذكر أمرا آخر، فإذا كان الفلسطينيون يلجأون بصورة دائمة لاستخدام عنف قاس أحدهم ضد أخيه أو أخته، فإنه ما من سبب يدعونا حينئذ لافتراض بأنهم سيتصرفون على نحو مختلف تجاه اليهود“.

حول عملية الدهس في القدس

حول سؤال وجه له في هذا السياق ذاته، بشأن مظاهر الابتهاج التي عجز عنها الفلسطينيون من خلال شبكات التواصل الاجتماعي بعد مشاهدة فيديو يظهر الشاحنة أثناء دهس تجمع للجنود الإسرائيليين في جبل المكبر، قال شيفطان: “مع الأسف، ليس هناك ما يدعو للمفاجأة في هذه الحالة أيضا.. عندما يخرج الصهيون لتوزيع الحلوى في الشارع أو يعبرون عن ابتهاجهم في شبكات التواصل الاجتماعي، نجد أن لأحد، لا من القيادة الفلسطينية ولا من الشارع الفلسطيني، يخرج ضدهم ويقول إن المعتقلين والمبتهجين لا يمثلوننا! نحن لم نشاهد قط فلسطينيين يتظاهرون من أجل إسرائيل، أو يطالبون قائدهم بإبداء مرونة في مطالبهم بغية التوصل إلى اتفاق أو تسوية مع إسرائيل“. بطبيعة الحال ثمة فلسطينيون قلائل يشجبون الاعتداءات، لكن المجموع الفلسطيني نشأ وتربى على مبدأ وجوب تصفية هذه السطرور لم يصدر عن أعضاء الكنيست من القائمة المشتركة، ومن ضمنهم رئيسها أيمن عودة، أي بيان أو تصريح يشجب عملية الدهس في القدس.

ويضاف الصمت الذي لزمه عودة وملاؤه إزاء مشهد قتل إسرائيليين بدم

بارد إلى تظاهر خطيرة أخرى مثل هجوب أعضاء الكنيست العرب دقيقة صمت

تخليدا لأدركى “مخربين“ قتلى، وشجب القرار الذي يعتبر حزب الله منظمة

إرهابية، وتأييد الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) لنظام

الرئيس الأسد، ومؤخرا أيضا ما نسب إلى عضو الكنيست باسل غطاس من

تقديم مساعدة لـ “الإرهاب“ عن طريق تهريب هواتف خلوية لمعتقلين

فلسطينيين يعضون أحكاما بالسجن في إسرائيل.

وكتب شيفطان في مؤلفه الشامل حول مسألة الأقلية العربية في إسرائيل

(“فلسطينيون في إسرائيل“) إن “كثيرين من أبناء الجيل الشاب العرب

يعتقدون أن من المشروع والممكن النضال ضد إسرائيل بكل الوسائل

الناجحة، ومن ضمن ذلك وسائل العنف“. وقد أشارت استطلاعات نشرها

شيفطان في كتابه إلى أن ربع المسلمين من سكان إسرائيل رأوا في العمليات

الانتحارية التي وقعت خلال الإنتفاضة الثانية، والتي قتل فيها قرابة ألف

إسرائيلي، وسيلة نضالية مشروعة. إضافة إلى ذلك أكد أكثر من ٤5 في المئة

[نقل عن موقع «ميذا» اليميني الإلكتروني، ترجمة خاصة: سعيد عياش]

متابعات

يعلن الجيش الإسرائيلي أنه يجري تدريبات عسكرية متواصلة منذ سنوات استعدادا للحرب متوقعة بين إسرائيل وحزب الله. وشددت وثيقة "استراتيجية الجيش الإسرائيلي" - التي نشرها رئيس هيئة أركان الجيش، غادي آيزنكوت، في نهاية العام ٢٠١٥، وتشكل بوصلة لبناء القوة العسكرية وتفعيلها، على أن حربا ضد حزب الله هي سيناريو يخبغي الاستعداد له.

ورأى التقييم الإستراتيجي الأخير للحكومة الإسرائيلية أن حزب الله هو

الذراع التنفيذي "المحور الشعبي" بزعامة إيران، وأنه الآن يشكل "التحديد العسكري المركزي على إسرائيل".

على ضوء هذا المفهوم الإسرائيلي، صدر في مطلع الشهر الحالي عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب كتاب تضمن مجموعة دراسات بعنوان "العقد الهادئ - حرب لبنان الثانية ونتائجها، ٢٠٠٦ - ٢٠١٦"، واستعرضت دراسات الكتاب الظروف السياسية والجيو - إستراتيجية التي اندلعت فيها هذه الحرب، ونتائجها وتبعاتها على إسرائيل والشرق الأوسط والعلاقات الإسرائيلية - الأميركية، إلى جانب التوقعات حيال حرب مقبلة محتملة. وصرح ضباط ومسؤولون أمينيون إسرائيليون بأن حربا كهذه هي مسألة وقت وحسب.

ويعتبر هؤلاء الضباط والمسؤولون الأمنيون الإسرائيليون أن الحرب الدائرة في سورية ربما أرجأت نشوب حرب كهذه، لكنها في الوقت نفسه تدفع باحتمال نشوبها، وذلك لعدة أسباب أولها إمكانية أن يقيم حزب الله قاعدة عسكرية له في هضبة الجولان المحررة، وهو ما تعتبره إسرائيل "خطأ أحمر" ولن تسمح بحصوله، وتؤكد أنها ستتعامل مع خطوة كهذه مثلما تتعامل مع عمليات نقل أسلحة من حزب الله في لبنان، أي شن غارات وقصف مواقع حزب الله في الجولان. وسبب آخر لاحتمال نشوب حرب يتعلق بسعي إسرائيل إلى وقف عملية تسلح حزب الله وتعاطف قوته، وسط توجس إسرائيلي واضح من اكتساب حزب الله خبرة كبيرة جدا في القتال البري من خلال مشاركته في الحرب إلى جانب قوات النظام السوري.

تأجيل حرب مقبلة

أشار الباحث في الشؤون العسكرية، غابي سيفوني، في دراسة حول "دروس الجيش الإسرائيلي من حرب لبنان الثانية وتطبيقها، إلى أن انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان، في أيار العام ٢٠٠٠، والانتفاضة الفلسطينية الثانية، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٥، ألزمت الجيش الإسرائيلي بتنفيذ تغييرات بعيدة المدى في مفهوم ممارسة نشاطه والحرية العملانية التي تم منحها للقوات في ميدان الأحداث.

وأضاف سيفوني أن تركيز الجيش الإسرائيلي على القتال ضد الأنشطة الفلسطينية خلال الانتفاضة والتغييرات التي مرّت على الجيش في أعقاب ذلك «جبت ثمنا على شكل تراجع حاد في جهوزية الجيش الإسرائيلي للعمل في مواجهة (عسكرية) واسعة النطاق، تشمل تفعيل أطر كبيرة واستيفاء قدرات فرق عسكرية متنوعة كما هو مطلوب في الحرب، وتضائل حجم الموارد التي تم رصدها للحفاظ على القدرات القتالية المتكاملة، وبالكاد جرى تاهيل ضباط وتدريب وحدات».

إلى جانب ذلك، تطورت بصورة حادة فجوة إدراكية جوهرية، إذ استند مفهوم محاربة الإرهاب الداخلي (الانتفاضة) بالأساس إلى نشاط بوليسي لإحباط (عمليات)، من خلال التنسيق مع باقي الجهات الأمنية. وهذا المفهوم لم يوفّر أساسا من الخبرة لقتال واسع ومتكامل (بمشاركة أسلحة متعددة) في لبنان مثلا. ولذلك فإنه ليس عجيبا أن قدرات الجيش الإسرائيلي كانت متدنية في محاربة حزب الله، في العام ٢٠٠٦. ودلّت التحقيقات التي جرت لاحقا على وجود إخفاقات غير قليلة سواء في بنية قوة الجيش الإسرائيلي أو في استخدامها، وألّزمت هذه الإخفاقات إجراء عملية تصحيح عميقة، وإلى جانب ذلك، وفي موازاته، ازداد إدراك الجيش الإسرائيلي لملامح التهديد الذي يضعه حزب الله في شمال الدولة وحماها والمنظمات الأخرى في جنوبها. ولا تزال عملية استخلاص الدروس من حرب لبنان الثانية مستمرة».

ووفقا لسيفوني، فإن الجيش الإسرائيلي عاد إلى مهمته التقليدية المتمثلة بالاعتماد على «الاجتياح البري التقليدي، الذي يعتبر أداة مركزية

في أي قتال يخوضه، وذلك إلى جانب نيران التشكيلات العسكرية». ولهذا الغرض «شكل الجيش الإسرائيلي مقرات قيادة من أجل تفعيل قوات خاصة وعمليات في العمق، وحتى لواء كوماندوس، والحديث عن ضرورة الاجتياح البري يتعلق أيضا بجوانب إدراكية متعلقة بالصعوبة المتزايدة في تحقيق حسم بمفهومه الكلاسيكي أمام لاعبين غير دولتيين، ولذلك تتزايد الحاجة بشكل كبير إلى بلورة رد متكامل من أجل تحقيق حسم سريع ضد العدو والقضاء على قدرات عمله، وبالإمكان القيام بذلك بواسطة احتلال منطقة، القضاء على بنية تحتية وقوات وإزالة تهديدات داهمة، من خلال نقل القتال الأساسي إلى أرض العدو وممارسة القوة في وقت واحد وبصورة متعددة الأبعاد، تدمع ما بين الاحتلال الفوري والعنيف مع النيران الدقيقة للتشكيلات العسكرية المتنوعة».

ولفت سيفوني إلى أنه يتزايد الإدراك في الجيش الإسرائيلي أن تأجيل الحرب المقبلة هو أحد أهداف الجيش المركزية، «والوسيلة التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي من أجل تحقيق هذا الهدف هي «المعركة بين الحروب»، وغاياتها هي تعظيم إنجازات الحرب الماضية، الحفاظ على الردع وتصعيده، إضعاف العدو وتقليص تعاطف قوته، خلق ظروف أفضل للحرب المقبلة، تحسين الشرعية لعملية إسرائيلية وسحب الأساس الشرعي لنشاط العدو».

حرب ليست مطلوبة

اعتبر القائم بأعمال رئيس «معهد أبحاث الأمن القومي»، أودي ديكل، أنه «على الرغم من القرارات الإشكالية والإخفاقات في جهوزية وتفعيل القوة من جانب الجيش الإسرائيلي في حرب لبنان الثانية، فإن الفجوة في القوة العسكرية بينه وبين حزب الله أبقى المنظمة اللبنانية متضررة جدا واضطرها إلى تغيير طبيعة أنشطتها وأدائها الإستراتيجي ضد إسرائيل. وكان القدر في السنوات التي أعقبت الحرب أن دخل حزب الله إلى الحرب الأهلية في سورية، وهكذا حظيت إسرائيل بعقد من الهدوء عند حدودها الشمالية».

إلا أن ديكل حذر من شن إسرائيل حربا جديدة ضد حزب الله «من أجل تصحيح نتائج وصورة الحرب السابقة، وبينهي دراسة أي حرب بموجب السياق الإستراتيجي الخاص والمتغير وتوجيه ممارسة القوة وفقا لغايات إستراتيجية تضعها حكومة إسرائيل».

وأضاف أنه «يحظر أن يؤثر شعور «إهدار فرصة» وعدم استفادها في توجيه ضربة شديدة لحزب الله في حرب لبنان الثانية على الهدف الإستراتيجي لحرب مستقبلية ضد الحزب، وبالإمكان القول إنه في الوضع الإستراتيجي الراهن، الاحتمال الأكبر هو أن حربا كهذه ليست مطلوبة».

الجيبة الداخلية الإسرائيلية غير جاهزة

تناولت دراسة وضعها عدد من الباحثين موضوع الجيبة الداخلية أثناء حرب لبنان الثانية، وقد لفتوا إلى أن هذه الحرب «وُصفت من جانب الكثيرين بأنها كانت نقطة تحول في التعامل مع التهديد على الجيبة الداخلية الإسرائيلية واستعداداتها للتهديدات الأمنية عامة وتهديدات الصواريخ خاصة».

وأكد الباحثون أنه «في العام ٢٠٠٦ لم تكن الجيبة المدنية جاهزة بالشكل الكافي للهجمات الصاروخية من جانب حزب الله، ويبدو أن الفشل لم يكن وظائفيا فقط، وإنما كان بالأساس إدراكيًا - إستراتيجيًا، من ناحية غياب إدراك كاف للقيادة الأمنية والمدنية لمركزية التهديد على السكان في الرؤية الشاملة للأمن القومي الإسرائيلي».
وتركزت جل جهود أجهزة الجيبة المدنية في إسرائيل على الاستعداد لسيناريوهات متنوعة من الهجمات بالصواريخ والقذائف الصاروخية، وهكذا، طرأ تقدم ملحوظ في مركبات الرد الإسرائيلي على سيناريوهات من هذا القبيل. كما أن الجيبة المدنية استعدت أيضا لمواجهة تهديدات إرهابية وهجمات من نوع آخر، بينها هجمات سايبير وكوارث طبيعية».
وشملت هذه الاستعدادات دفعة أخذ بالتلاشي «عندما اتضح أنه منطوية في مجال الدفاع الفعال، رصد موارد أوسع، زيادة لفت انظار الجمهور وغرس واسع لبرامج في مجال تعزيز المناعة المجتمعية».

رغم ذلك، شدد الباحثون على أن «القفرة المطلوبة من أجل سد الفجوات في

عشر سنوات على حرب لبنان الثانية:

إسرائيل تسعى إلى تأجيل حرب مقبلة مع «حزب الله»!



ردع متبادل، مدينة عكا بعد تعرضها لصفص حزب الله أثناء «حرب لبنان» الثانية!

جهوزية الجيبة الداخلية لم تحدث بعد، لأن التهديدات الأمنية على الجيبة الداخلية ازدادت كثيرا، كما ونوعا، وكذلك لأن عملية تنظيم الجيبة المدنية ما زالت تجري ببطء. وهكذا نشأت فجوة كبيرة بين التهديدات المحتملة والرد المتوفر على تهديدات السيناريوهات الأمنية، وحتى أن الفجوة أكبر إزاء السيناريوهات الأخرى، مثل هرّة أرضية هدامة».

ردع متبادل

تناولت دراسة أخرى في الكتاب مفهوم حزب الله لردع إسرائيل بعد الحرب، كما تجلّى من خلال خطابات أمين عام الحزب، حسن نصر الله، وكتب الباحثان كرميت فالنسي ويورام شفايتسر أن «تحليل خطاباته (نصر الله) يدل على تطور في مفهوم الردع وأسسـه، ويعكس هذا التغيير الظروف الداخلية والإقليمية التي يعمل حزب الله في إطارها، وكذلك عملية التعلم وبناء قوة الحزب في السنوات الأخيرة».

ورأى الباحثان أنه «حتى بداية سنوات الـ ٢٠٠٠، تميّز خطاب الردع لحزب الله في إبراز الفوائد الكامنة في حرب الأنصار وعجز إسرائيل عن مواجهة هذا النوع من التهديد، وبدعا من العام ٢٠٠٦، في أعقاب إنجازات حزب الله في حرب لبنان الثانية، أبرزت خطابات نصر الله قدرة الحزب على مزج شكل قتالي تقليدي مع حرب أنصار وإرهاب، واستعرض هذا المزج على أنه مفهوم قتالي جديد، يتحدى بشكل أكبر قدرات الرد من جانب جيوش نظامية».

وأضافا أنه «منذ العام ٢٠٠٨، وعلى ضوء اغتيال «رئيس هيئة الأركان العامة» للحزب، عماد مغنية، تناول جزء كبير من خطاب الردع من جانب نصر الله أنشطة حزب الله ضد أهداف إسرائيلية ويهودية في العالم، وما يصفه بـ«الحرب المفتوحة»».

لكن الباحثين اعتبرا أن «الجهود من أجل تنفيذ هجمات ضد إسرائيل في الحلبة الدولية نابع على الأرجح من الردع الذي تمارسه إسرائيل ضد الحزب في الحلبة الإقليمية، وكذلك من اعتبارات داخلية، في أساسها الرغبة بالامتناع عن (الدول في) مواجهة أخرى مع إسرائيل، وتبرز خطابات نصر الله، من العقد الثاني لسنوات الألفين، محاولته لصنع مساواة إستراتيجية مع إسرائيل، أي استعراض قدرات هجومية متطورة ليس أقل من قدرات إسرائيلية العسكرية، وذلك إلى جانب مواصلة الجهود الهجومية للحزب في الحلبة الدولية».

وتابع الباحثان أن «سبب انشغال نصر الله بمبدأ «السن بالسن» هو الضرر الحاصل في ميزان الردع لحزب الله ضد إسرائيل في أعقاب ضلوعه العميق في الحرب في سورية، الذي أدى إلى غياب صراع الحزب المباشر ضد الجيش الإسرائيلي، وعلى هذه الخلفية، تتناول خطابات نصر الله، بشكل كبير،

المسؤول الأميركي السابق إيوت أبرامس:

الولايات المتحدة اعتبرت أن حرب لبنان الثانية ستحرك المسار الإسرائيلي - الفلسطيني نحو اتفاق أو خطوات أحادية الجانب!

الحلبة السياسية».

وأضاف أنه «بالنسبة لبرائس، كانت لذلك تبعات هامة في السياق الإسرائيلي - الفلسطيني، فقد كانت السياسة الأميركية تجاه الفلسطينيين، في العامين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، هي دعم رئيس الحكومة شارون وسياسته بالانصـال عن قطاع غزة. وعندما صعد أولمرت إلى الحكم، في العام ٢٠٠٦، كانت السياسة الأميركية تقضي بدعمه ودعم خطته بالانطواء... وبعد حرب لبنان الثانية أدركت الولايات المتحدة عمليا أن فكرة «الانطواء» في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) ماتت في لبنان عمليا. وبهذا المفهوم، تم خط مباشر بين قانا وآنابوليس، بين اللحظة التي توصلت فيها راييس إلى الاستنتاج أنه لا يمكنها الاعتماد على قوة إسرائيل وحكمتها وبين العملية السياسية التي بادرت إليها في محاولة للتوصل إلى اتفاق إسرائيلي - فلسطيني».

ووفقا لأبرامس، فإن راييس أدركت عدم قدرة إسرائيل على إدارة موضوعها الأمني بنفسها، إضافة إلى انعدام ثقة شخصية بينها وبين أولمرت. «وبرأي راييس انتهت احتمالات أن يتوجه أولمرت إلى الفلسطينيين. وخطت راييس أن تملأ الفراغ الحاصل، وهكذا وُلد مؤتمر آنابوليس».

وأكد أبرامس أن مؤتمر آنابوليس لم يكن ناجحا، لكنه «لم يلقح ضررا بإسرائيل، بل إن إدارة بوش «ملأت الحيز السياسي بين حرب لبنان الثانية ونهاية ولاية بوش، وبذلك حمت إسرائيل من ضغوط إضافية، مثل خطط جديدة وجهود أوروبية وما إلى ذلك».

واعتبر أبرامس أن «الضرر اللاحق بمكانة إسرائيل في المنطقة بدأ يتحسن فقط في أيلول العام ٢٠٠٧، عندما قصفت المفاعل النووي السوري، وعندما اتذكر النقاشات الداخلية في البيت الأبيض حول طريقة العمل بعد اكتشاف المفاعل، على أن أقول إنني كنت متفاجئا في البداية من قرار الرئيس بوش بعدم قصف القوات الأميركية للمفاعل، لكن بنظرة إلى السوراء، من الجائز أنه أمن بأن مهمة كهذه يجب إبقاؤها لإسرائيل، لأنه إذا نفذتها إسرائيل، ستكون هذه خطوة هامة في ترميم الثقة بقوتها العسكرية، سواء بعينها نفسها أو بأعين الدول العربية المجاورة. قوة الدولة اليهودية يجب أن تكون بيدها كي تصمد في الشرق الأوسط».

يذكر مزارع شعبا، وهو موقف رفضه الاثنان وحقق. وفي بداية الأسبوع الثالث للحرب بدأتنا ندرّك أنه على الرغم من مقولة «لن تكون عودة إلى الستاتيكو» إلا أنه على ما يبدو هذه هي النتيجة التي ستكون. وعمليا، كلما طالت الحرب وكلما نجح حزب الله في الصمود أمام الهجمات الإسرائيلية، تعاطفت شعبية حزب الله».

رايس تفقد الثقة بأولمرت

في ظل هذا الوضع، بدأت راييس ببلورة شروط وقف إطلاق النار بحيث تبدو أنها منسجمة مع المواقف الأميركية والإسرائيلية، «وكان يتوقع أن تحظى هذه المبادئ بموافقة شاملة، وإن اعتقد الكثيرون أن الحديث عن بيان وحسب»، وكان يتعين على راييس أن تزور إسرائيل ولبنان وتعود إلى نيويورك من أجل الإعلان عن اتفاق وقف إطلاق نار.

لكن في ليلية ٢٩ - ٣٠ تموز، خلال الأسبوع الثالث للحرب، وقعت مجزرة قانا الثانية، عندما قصفت إسرائيل مبنى وسقط عشرات القتلى، وكتب أبرامس أن «التقارير حول الواقعة التي حولتها إسرائيل إلينا تغيرت كل ساعة تقريبا وعمقت انعدام ثقة راييس بأولمرت والجيش الإسرائيلي».
ولفت أبرامس إلى أنه عندما وقعت مجزرة قانا كانت راييس تعتزم الوصول إلى بيروت من أجل الحصول على موافقتها على خطتها لوقف إطلاق النار، ثم العودة إلى الأمم المتحدة من أجل إنهاء الحرب والاحتفال بانتصارها، ووفقا لأبرامس، فإنه «بالنسبة لإدارة بوش، الذي كان يفوض في وحل الحرب الفاشلة في العراق وعانى من شعبية متدنية، كان من شأن إنجاز كهذا أن يكون بالغ الأهمية. لكن كل شيء تدد دفعة واحدة، واتصلت راييس بالسنيوررة صبيحة ٣٠ تموز، فابلغها بالا تاتي إلى بيروت».

وانتهت الحرب في ١٣ آب ٢٠٠٦، بصدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١، وكتب أبرامس أنه «لم يكن بإمكان إسرائيل أن تحقق في الأمم المتحدة ما لم تنجح في تحقيقه في ميدان القتال، ولم يكن بإمكان الولايات المتحدة أن تحقق ذلك من أجلها، فإسرائيل لم تهزم حزب الله، والفشل في تحقيق الأهداف العسكرية التي وضعتها لنفسها لم يسمح بتحقيق غاياتها في

غبار عراك وسائل الإعلام يغطي على شبهات فساد أخطر ضد نتنياهو!

***الشبهات تشير إلى أن نتنياهو حصل على هدايا بحجم "أموال غير مشروعة" إلا أن هذه الشبهات غرقت في تغطية المحادثات بين نتنياهو وصاحب صحيفة "يديعوت أحرونوت" *نتنياهو يسعى إلى تغيير التوجهات في الصحيفة مدعياً أنها تهاجمه *أبرز صنّاع الرأي وجدوا أنفسهم في معمعان التغطية ويكافحون لتنظيف أسمائهم *حسب ما نشر فإن نتنياهو مستعد للتضحية بالصحيفة التي صدرت لأجله مقابل تغطية أفضل في "يديعوت أحرونوت" ***



نتنياهو وموزيس، مساومات على حساب الجمهور؟

الإداري في وسائل الإعلام، وصولاً إلى آخر العاملين. وفي أعقاب هذا، تقل تدريجياً قدرة وسائل الإعلام على الصمود في مواجهة التحديات. وفي أجهزة وبنابر عديدة، فإن الصحفيين الذين يحاولون المبادرة لتقارير وتحقيقات ضد جهات قوية يتم لهم، وبشكل عام بصورة غير مباشرة، ولاحقاً يستوعب الصحفيون وجود جهات من الأفضل لها أن لا تنشغل بها، ولهذا فإن الصحفيين يفضون على أنفسهم رقابة ذاتية".

ويؤري توكير أن توطيد العلاقة بين كبار أصحاب وسائل الإعلام والسياسيين تم بشكل خاص في السنوات الأخيرة، في أعقاب تدهور الأوضاع الاقتصادية في وسائل الإعلام المختلفة. فالهبوط الحاد بنسبة ٥٠٪ في مداخيل الصحافة المطبوعة في العقد الأخير، عمق أزمة الصحف، من جهة، وعمق تعلقها بالسلطة الحاكمة، من جهة أخرى. مثلاً في إطار المنافسة على مداخيل الصحف من الإعلانات الحكومية، وبطبيعة الحال من الشركات الكبرى، ووسائل الإعلام الإلكترونية التجارية غارقة في أزمات مالية، ومنها ما هو واقع تحت ضغوط كبار المستثمرين؛ وهي تواجه ضغوطاً ناجمة عن تحركات تهدف إلى إجراء تغييرات إدارية، من خلال أنظمة سلطة البث الثانية، التي تشرف على البث الإعلامي، القائم على تراخيص الملكية الخاصة. وبشكل صحيفة "يسرائيل هيوم" مثلاً صارخاً قوياً على ظاهرة شرارة الأرقام، وهي خائفة "صنّاع الرأي" يوجد

كتاب كانوا ذات يوم قريب محسوبين على معسكر اليسار الصهيوني، بينما هم اليوم من أبرز أبقاق الدفاع المقنوع عن بنيامين نتنياهو وسياسته اليمينية المتشددة. ومن المفارقة أن بينهم من شن معارك قلمية على صحيفة "يديعوت أحرونوت" وعلى كتاب فيها بسبب انتقاداتهم لشخص نتنياهو.

وما قاله توكير حصل على إثبات قوي جداً في الأيام الأخيرة، حينما تجند كبار صنّاع الرأي، للدفاع عن خط صحيفتهم، ومنهم من سعى إلى تنظيف اسمه، ولكن في محاولة التفاقية لتبرئة مالك الصحيفة. وهذا ما جرى في "يديعوت أحرونوت"، وأولهم المحلل البرز ناحوم بارنياع، وتلته سيما كدمون، ثم رئيس تحرير الصحيفة رون يرون. ونشر هؤلاء وغيرهم مقالات على صدر الصفحة الأولى للصحيفة، يقولون فيها إنهم لم يكونوا في أي وقت تحت أمره صاحب الصحيفة أرنون موزيس، وأن الأخير لم يطلب منهم في أي وقت كتابة مقالات في اتجاه سياسي ما، ويرد عليهم آخرون في وسائل إعلام منافسة، أن موزيس ما كان بحاجة للتوجه إلى أي من الكتاب مباشرة، وتكفي لفظة الإشارة، ولكن في ما يخص أرقام وكدمون على وجه التحديد، فإنه لم ترصد مقالات لها تدافع عن نتنياهو، بل هي مقالات انتقادية بامتياز.

وعسب ما كان ينشر في وسائل الإعلام، فإن موزيس كان قد أضحى لنتنياهو أنه لا يستطيع مطالبة أحد بتغيير توجهاته. ولكن موزيس عرض على نتنياهو تسمية فترة جدد لضمهم إلى الصحيفة، ليكتبوا بالتوجه العناصر لشخص نتنياهو.

توقعات المستقبل

لا يمكن معرفة مصير ملف نتنياهو هذا، خاصة على ضوء وجهات النظر المتناقضة بين خبراء الحقوق. ومجرد الاختلاف هذا يدعم الاستنتاج بأن القرار النهائي بشأن نتنياهو في هذه القضية العينية، بقصد محادثاته مع صاحب "يديعوت أحرونوت"، سيكون بعيداً نسبياً. ويضاف إلى هذا تجارب السنوات الأخيرة، وخاصة ملف وزير الدفاع أفغيدور ليرمان، الذي استمرت التحقيقات فيهِ ما يزيد عن ١٠ سنوات، وبعد أن جرى حديث عن أضخم ملف فساد، تقصم إلى تهمة إدارية هامشية، لم تمنع استمرار ليرمان في أداء عمله السياسي. ويبدو أنه نتنياهو لن يكون إيهود أولمرت الثاني، الذي تم البت في ملفه في غضون أشهر قليلة وبتسارع أيضاً غير مهوود. فنتنياهو اليوم مسيطر على مقاليد السلطة بشكل غير مهوود في العقود السبعة الماضية لأي رئيس وزراء إسرائيلي، وما من شك في أن أضرعا عدة ستعمل على اغراق دوائر القرار في النيابة في أبحاث قد تستمر فترة طويلة تكون كافية لينهي فيها نتنياهو ولايته الحالية على الأقل، بعد أكثر من عامين.

بإدارتها قبل أقل من ثلاث سنوات. وكان واضحاً في محيط نتنياهو، أن الأخير لم يكن راضياً عن التعيينات في الشركة الحكومية الجديدة، بادعاء أن عدداً كبيراً من الأشخاص الذين تم تعيينهم في وظائف مختلفة، لديهم توجهات "يسارية".

٢٤٠ مليون دولار خسائر "يسرائيل هيوم"

جانب الإثارة الأكبر في محادثات نتنياهو مع موزيس، والتي تم تسجيلها، هو أنهما تفاوضا حول شكل فرض قيود على انتشار "يسرائيل هيوم"، مقابل أن تحسن "يديعوت أحرونوت" من توجهاتها لنتنياهو. ومعروف أن هذه الصحيفة التي أصدرها ويملكها ويمولها الثري شلدون إدلسون، خدمة لشخص نتنياهو، قد سجلت في السنوات السبع الأولى لصورها، بمعنى حتى نهاية ٢٠١٤، خسائر بما يعادل ١٩٠ مليون دولار. وسبب التقديرات، فإن الخسائر الاجمالية تزايدت في العامين الماضيين إلى ما بين ٣٢٠ مليون حتى ٢٤٠ مليون دولار، وهناك من يرى أن هذه الصحيفة هي الرشوة الأكبر التي يحصل عليها نتنياهو يومياً، تحت سمع وبصر الجمهور، ولكن لا يوجد من يتابع، كما لا تتم مساءلة صاحب الصحيفة عن جدوى إصدارها أمام واقع هذه الخسائر الفادحة، التي يسدها واحد من أكبر أثرياء العالم، ويملك واحدة من أكبر شبكات القمار في العالم.

وفي الأيام الأولى لنشر تفاصيل التحقيق ومضامين التسيديتات بين نتنياهو وموزيس، كانت تغطية "يسرائيل هيوم" معتدلة، ودل هذا على حالة إرباك في الصحيفة، التي اعتادت على الرد بعنف كلامي، على كل هجوم على نتنياهو، ولكن في الأيام التالية، عادت الصحيفة إلى خطها القائم منذ صدهورها، بالدفاع عن نتنياهو ومهاجمة وسائل الإعلام المتورطين بهذه القضية، وقضية الفساد الأخرى.

ومن الواضح أن هناك شيئاً يحررك من وراء الكواليس، وعلى الأغلب تطمينات من نتنياهو لصديقه الأكبر شلدون إدلسون، وبالإمكان دعم هذا الاستنتاج بما صرح به رئيس كتل الائتلاف الحاكم النائب دافيد بيتان، للإذاعة الإسرائيلية الرسمية، الذي قال إن المحادثات بين نتنياهو وموزيس نفى عليها الكتب، أن كل ما قيل لم يتم تنفيذه على أرض الواقع.

الأقلام الأبرز تتجدد للمعركة

قبل أكثر من ثلاثة أشهر، نشرت صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية، التابعة لصحيفة "هارتس" الإسرائيلية، تقارير حول سطوة حيتان المال على وسائل الإعلام الإسرائيلية، وعلى الرغم من أن هذه ظاهرة قائمة عالمياً، إلا أن في إسرائيل لها ميزات خاصة بها. وهذه القضية طرحت مرارا هنا، ومن أبرز عناوينها أن وسائل الإعلام، خاصة الصحف الورقية منها، انتقلت في العقدين الأخيرين من مشاريع استثمارية، إلى مشاريع خسارة اقتصادية، ولكنها تسد احتياجات مالكيها، للسلطة على الرأي العام، بموازاة السطوة على السياسيين، الذين يسعون إلى وسائل إعلام "ودودة" لهم تسوهم.

والقضية الأبرز التي طرحتها تقارير "ذي ماركر"، هي العلاقة فوق العادة التي تربط أصحاب أقلام إسرائيليين بحيتان المال وبالسياسيين، وتسخير كتاباتهم بما ينسجم مع طبيعة تلك العلاقة، وهذا موجود تقريبا في جميع وسائل الإعلام، إن لم يكن كلها. وطرح الصحافي والكاتب ناتسي توكير نماذج عديدة، مرفقة بأسماء صحافيين. ويقول توكير إن هذا المثلث - المستثمرون والسياسيون والصحافيون - كان من المفترض أن يكون مثلثا متساوي الأضلاع، كي لا تقع وسائل الإعلام تحت سطوة وتأثير الآخرين، وكي تقوم بواجبها بشكل ناجح، وهو الانتقاد، والتحذير، وقيادة التغيير. ويكتب توكير: "إلا أنه في السنوات الأخيرة تم خرق هذا التوازن بين الجهات الثلاث، إن كان على المستوى العالمي، أو في إسرائيل، وقوة وسائل الإعلام أمام المستوى السياسي تتراجع باستمرار، وبدلا من أن تكون كلب الحراسة، الذي يهاجم قوة الآخرين، فقد تحولت الصحافة إلى أسيرة بيد أصحاب رأس المال والسياسيين".

ويتابع توكير كاتباً "إن كون وسائل الإعلام أسيرة بمدى كبير بأيدي المستوى السياسي، وأصحاب رأس المال، هو ظاهرة واضحة كثيرا في (إسرائيل، بدءاً من رأس الهرم

لا شك في أن المعركة الدائرة بين وسائل إعلام إسرائيلية بارزة في الأسابيع الثلاثة الأخيرة، أوضحت أكثر طبيعة الإعلام الإسرائيلي، الذي شهد في العقدين الأخيرين انقلابات عدة، وبات خاضعا لحيطان المال، في حين أن الإعلام "الرسمي"، خسر أكثر من ذي قبل من حيز الاستقلالية المحدود، الذي كان يتمتع به، لصالح سطوة سياسية أشد. وفي كلا قطاعي الإعلام، الخاص والرسمي، فإن شخص نتنياهو ظاهر بقوة، إما داعماً أو مهاجماً. ولكن هذا العراك تخطف المنطق في حجم تغطيته، وطفى على شبهات أخطر بكثير تحوم حول نتنياهو، تحقق بها الشرطة جنائياً، وقد يواجه نتنياهو بشانها لوائح اتهام، رغم أن تجارب السنوات الأخيرة، توحى بأن نتنياهو المسيطر على مقاليد السلطة، ما زال بعيداً جدا عن تلك اللحظة التي سيضطر فيها للنزول عن المسرح السياسي.

وعلى الرغم من الصخب الإعلامي، حول نشر تفاصيل محادثات مسجلة بين بنيامين نتنياهو، وصاحب صحيفة "يديعوت أحرونوت" أرنون موزيس، فإن هناك شكاً كبيراً في أن هذه القضية بالذات، ستعنى الزاي العام بأنها قضية فساد تستوجب استقالة نتنياهو، خاصة وأن وجهات النظر الحقوقية متناقضة، ومتماشية مع توجهات وسيلة الإعلام التي تنشرها، فمثلا الحقوقيون الذين تظهر تقديراتهم في صحيفة "هارتس" مصزون على أن محادثات نتنياهو - موزيس، تستوجب لائحة اتهام واستقالة نتنياهو، بينما في صحف أخرى، مثل "يديعوت أحرونوت" وغيرها، ثمة تشكيك في ما إذا ستنتهي التحقيقات في هذا الملف العيني بلائحة اتهام.

ونشير إلى أن نتنياهو مشتبه أيضا بحصوله على "هدايا" تقدر بمئات آلاف الشيكلات (عشرات الآف الدولارات) من أثرياء، كان نتنياهو سعى إلى مصالح لهم، إن كان في البلاد أو في الخارج. ومثل هذه القضايا، التي تنفخ الرأي العام بكونها فساداً، غابت عن واجهة الإعلام، لصالح التركيز على محادثات نتنياهو - موزيس.

هوس نتنياهو الإعلامي

شكك كثيرون قبل عامين حينما قال محللون سياسيون إسرائيليون إن بنيامين نتنياهو أقدم في خريف العام ٢٠١٤ على حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات برلمانية مبكرة، كي يمنح إقرار القانون الذي كان من شأنه أن يوجه ضربة قاصمة لصحيفة "يسرائيل هيوم"، التي تصدر مئانا منذ العام ٢٠٠٧ وحتى اليوم، وتعد الأكثر انتشاراً في أيام الأسبوع، باستثناء الجمعة، وهي كلها مجندة لشخص نتنياهو منذ أن كان رئيساً لحزب الليكود المعارض في ذلك العام، ولاحقاً رئيس حكومة.

وكان الكنيست قد أقر في صيف العام ٢٠١٤ بالقراءة التمديدية مشروع قانون يفرض قيوداً على الصحف الجمانية اليومية، من حيث عدد صفحاتها، وعدد النسخ اليومية. وإسار إلى ذلك القانون الذي كان من شأنه أن يوجب "العمل" إبتان كابل، ولكنه حظي بدعم من كتلتي "يوجد مستقبل" و"البيت اليهودي"، اللتين كانتا في ائتلاف نتنياهو الحاكم في حينه. وحظي القانون بأغلبية كبيرة رغم معارضة نتنياهو له، إلا أن كل جهوده فشلت في منع القانون.

وبعد ذلك بعدة أشهر، فاجأ نتنياهو بقراره حل الحكومة للنوجه إلى انتخابات مبكرة، كان لمنع استمرار تشريع القانون الذي يوجه ضربة لصحيفة "يسرائيل هيوم".

وفي الأيام الأخيرة، وفي محاولة نتنياهو إثبات أنه لم يسع للفرد بالمخفية المجدده، نشر على صفحته في شبكة "فيس بوك" معتزفاً حقيقة أنه حل حكومته بسبب ذلك القانون، إذ كتب: "كوني ممنوعاً من الدخول في تفاصيل تحقيق لا يمكنني إلا أن أقول الأمور التي هي علينية ومعروفة للجميع، فالكل يعرف بأنني عارضت مهارة فسد شديدة قانون "يسرائيل هيوم"، ذلك الذي أعده آخرون وبادروا إليه قبل انتخابات ٢٠١٣. وكثير، وعلى مدى أشهر طويلة منعت طرح القانون على التصويت العاجل، وما أن جاء التصويت حتى صوت ضد القانون مع مجموعة من النواب ضمت أغلبية رفاقي في الليكود، ومعروف أيضاً أنه لاقرار القانون، كما أن الكل يعرف أنه مع إقامة الحكومة الجديدة بعد الانتخابات أدخلت بندا صريحا في الاتفاقات الائتلافية لمنع تكرار مثل هذا التشريع".

ويقتصد نتنياهو بندا واضحاً في الاتفاقيات الائتلاف تتعهد فيه الكتل المشاركة في الائتلاف بعدم تأييد مبادرة تتعلق بوسائل الإعلام، يعارضها نتنياهو والليكود، لمنع إقرار هذا القانون مجدداً، إذ أن الانتخابات البرلمانية أوقفت كلياً تشريعه واختفى بذلك عن جدول الأعمال، وحتى أعداد هذا التقرير، فإن إبتان كابل لم يطرح مشروع القانون مجدداً على جدول الأعمال، ويبقى هذا أمراً مستغرباً من نائب المعارضة، الذي يعرف اشكالية القانون في صفوف الائتلاف.

ولم يكتف نتنياهو ببند الاتفاق هذا، بل احتفظ لنفسه بحقيبة الاتصالات التي هي أيضا مسؤولة عن الإعلام، وهو يشرف بشكل دائم على سلطة البث الرسمية، التي سستتدل في شهر نيسان المقبل إلى شركة حكومية، كان نتنياهو قد حاول حلها قبل أكثر من شهر، بعد أن

مؤتمر باريس للسلام

إسرائيل ركزت على "إنجاز" تخفيف حدّة البيان الختامي وعلى أنها تنتظر إدارة ترامب!

تبدلها الولايات المتحدة للتخفيف من حدّة البيان الختامي"، كما أبلغه بأنه "لن تكون ثمة أية نتائج استثمارية لمؤتمر باريس"، لأن الولايات المتحدة "ستعارض أي اقتراح قد يتم طرحه في مجلس الأمن لاحقا".

وقال موقع "واي نت" الإسرائيلي، نقلا عن "المصادر السياسية" ذاتها، إن "نتنياهو قال لكيري إن الضرر على إسرائيل قد حصل وأصبح ناجزاً، بمجرد أن الولايات المتحدة لم تعارض قرار مجلس الأمن السابق ولم تتصدّ له" "أورد كيري" بتأكيد تعهده أمام رئيس الحكومة" (١) بأن لا يكون أي استمرار للمؤتمر، لا في مجلس الأمن وفي في المؤتمر ذاته، في غضون الفترة المتبقية حتى انتهاء ولاية إدارة الرئيس باراك أوباما، في العشرين من الشهر الجاري"!! أما إذا حصل وجرت أية محاولة ل طرح مشروع قرار في مجلس الأمن على أساس بيان المؤتمر "فستعارضه الولايات المتحدة وتستخدم حق النقض (الفيتو)". وفق المصادر الإسرائيلية نفسها!

وقد أكد وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، نفسه، ما نشرته وسائل الإعلام الإسرائيلية في هذا الصدد، إذ أوضح للصحافيين في باريس، عقب اختتام أعمال المؤتمر، أن "الولايات المتحدة سعت في مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط للحيلولة دون معاملة إسرائيل بشكل غير منصف"؛ وأضاف أنه "لم يتم التوصل إلى هذه النتيجة الإيجابية إلا بعد إصرار دبلوماسيين أميركيين على تضمين البيان لفظة قوية تدعو التحريض والهجمات الفلسطينية على الإسرائيليين!!" كما أكد كيري حقيقة اتصالة، من باريس، برئيس الحكومة بنيامين نتنياهو "لطمأنته!!"

ترامب ... المنقذ من محاولات التأثير الأوروبية

تبني الحكومة الإسرائيلية موقفها المذكور آنفاً على الآمال العريضة التي تعلقها على إدارة الرئيس الأميركي ترامب، وما تبعته تصريحات (ومضغ تعيينات) ترامب في مواقع مفتاحية في إدارته المرتقبة من "طمأنينة" في قلوب الساسة الإسرائيليين الرسميين.

وهي تسعى، في بنائها هذا، إلى مواصلة تحييد دول القارة الأوروبية خصوصاً، ودول العالم أجمع عموماً، عن كل ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والمساعي لحلّه، خاصة وأن أوروبا هي أول وأكثر المتضررين المباشرين من استمرار هذا الصراع في الدائرة الأوسع من دائريته المحلية والإقليمية، وهو ما يشكل، بين أشياء أخرى، دافعا مركزيا وجوهريا يشد بأوروبا نحو لعب دور، وجيه قدر الإمكان، في مساعي حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وإنهائه. وفي المقابل، تبدل إسرائيل جهودا كبيرة من أجل إبقاء الصراع "ثنائياً فقط"، ليكون حلّه بالتالي "ثنائياً فقط"، أيضاً، من خلال ما تسميه «مفاوضات ثنائية مباشرة، لا راعي لها ولا وسيط فيها سوى الطرف الوحيد الأوسع - الولايات المتحدة الأميركية، الحليف الأكبر والأهم، إستراتيجياً وسياسياً وعسكرياً واقتصادياً، لإسرائيل.

ويتيح هذا «الإطار الثنائي» لإسرائيل مواصلة تنفيذ سياستها الرسمية القاضية بإدارة الصراع وفق موازين القوى الراجحة لصالحها بوضوح، من خلال الرضاه العجلي لمبدأ «حل الدولتين» وتكتيف كل ما من شأنه إجهاضه /و/ أو جعله غير قابل للتحقق على الأرض، إطلاقاً، سواء في مواصلة نهب الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وتكتيف البناء الاستيطاني عليها أو في أية ممارسات وإجراءات أخرى على أرض الميدان. وإطلاقاً من هذه الرؤية، تحديداً، اتخذ رئيس الحكومة

الإسرائيلية موقف الهجوم اللفظ على مؤتمر باريس معتبراً أنه «يعيد عجلة السلام إلى الوراء»، وواضفاً إياه بأنه «خدعة فلسطينية برعاية فرنسية، تهدف إلى اعتماد مواقف أخرى معادية لإسرائيل». وشنت نائبة وزير الخارجية الإسرائيلية، تسيبي حوتوبيلي (نتنياهو هو الذي يشغل منصب وزير الخارجية)، هجوماً شخصياً على الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، وقالت إن «المساواة بين الإرهاب وبناء المستوطنات تعبر عن تشوّه أخلاقي»، وأضافت: «بينما تبعث إسرائيل الحياة من خلال البناء، يقصد الإرهاب الفلسطيني موت الأبرياء... إن من لا يندد بالإرهاب ضد إسرائيل ويساوي بينه وبين الاستيطان فإنها يسحب البطاطا من تحت المعركة العالمية ضد الإرهاب الإسلامي الراديكالي»!

كما شن وزير الدفاع الإسرائيلي، أفغيدور ليرمان، هجوماً على مؤتمر باريس واعتبره «محاكمة درايفوس بطبعتها الحديثة، مع فارق بسيط - أن الذي يجلس في قعر الاتهام هذه المرة كل شعب إسرائيل وكل دولة إسرائيل وليس شخصاً يهودياً واحداً فقط». ويفيد ما نقله مراسل صحيفة «هارتس» للشؤون السياسية، باراك رفيد، نقلاً حياً، عن مداوات المؤتمر والاتصالات على هامشه، بأن تصريحات الرئيس الأميركي ترامب، ومستشاريه حول نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وتعيين ديفيد فريدمان المؤيد للاستيطان الإسرائيلي سفيراً جديداً للولايات المتحدة في إسرائيل، ورد ترامب على قرار مجلس الأمن الأخير بشأن الاستيطان وعلى خطاب كيري، إضافة إلى زغاريدي الفرخ في إسرائيل في الحكومة وفي المستوطنات في أعقاب فوز ترامب في الانتخابات الأميركية. كل ذلك هو جزء فقط من الأسباب التي تثير مخاوف كبيرة لدى كثيرين من وزراء الخارجية الذين شاركوا في مؤتمر باريس!

اكتفت إسرائيل الرسمية، والإعلامية عامة، باستثناءات هامشية - بشن هجوم على «المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط»، الذي انعقد في العاصمة الفرنسية باريس قبل أكثر من أسبوع، وواصلت التمسك بموقفها الرفضي القاطع لهذا المؤتمر، منذ الإعلان الأول عن النية لعقده، بزعم أن «المؤتمرات الدولية والقرارات الأممية تُبعد السلام، لأنها تشجع الفلسطينيين على التشتيت بموقفهم الراض لل دخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، من غير شروط مسبقة» وأن «السبيل الوحيد لتحقيق السلام هو عبر التفاوض المباشر بين الطرفين، كما حصل مع مصر والأردن».

وحاولت إسرائيل الرسمية، جاهدة، إبراز مدى حجم وأهمية «الإنجاز، السياسي - الدبلوماسي الذي حققته الحكومة وأذرعها، وفي مقدمتها رئيسها شخصياً (المتورط في فضائح فساد تجري بشأنها تحقيقات جنائية مختلفة)، وذلك بالتركيز على ما يلي: - «عدائية» المؤتمر ومنطلقاته ومقاصده من جهة أولى؛ - ٢ - إبطاء اعتماد المسودة الأولى للبيان الختامي التي كانت «أشد

وطأة»، حيال إسرائيل وانتهاء المؤتمر دون أن يطالها باتخاذ إجراءات عينية محددة ودون أن يضع جدولاً زمنياً واضحا للخطوات لاحقة تتخذها الدولة المشاركة فيه من جهة ثانية؛ - ٣ - التعاون والتنسيق الوثيق مع الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة، إدارة الرئيس دونالد ترامب، بما سيضمن تحييد أي ضغط جانبي من أي طرف ثالث ويضمن الدعم الكلي المطلق ليس لدولة إسرائيل والهجومات الفلسطينية وسياساتها أيضاً.

لكن المؤكد، من جهة أخرى، أن مجرد انعقاد مؤتمر باريس شكل هزيمة سياسية - دبلوماسية لنتنياهو وحكومته، بعد الجهود الحثيثة جدا التي بذلها في إطار محاولته إشغال عقده، وهي محاولات بلغت إحدى ذراها بالتعميم الذي ورعته وزارة الخارجية الإسرائيلية على مختلف دول العالم، وطالبت فيه دول العالم «بمقاطعة المؤتمر»؛ ويشكل المؤتمر دليلاً على عزلة إسرائيل الدولية، التي تجلت في عقد مؤتمر باريس وبيانه الختامي، رغم معارضةها المستميتة، وفي قرار مجلس الأمن الأخير من قبل حول الاستيطان والمستوطنات.

والملاحظ أن هذا المؤتمر، ببيانه الختامي ومدخلات المشاركين فيه، لم يحظ بأي تعاط يذكر من جانب الأحزاب والحركات السياسية في إسرائيل والتي بدت كأنها لم تسعج بمطالعة (!) وقد تفسر هذه الحقيقة حقيقة أخرى هي أن المؤتمر لم يحظ بتغطية إعلامية لافتة في إسرائيل، كما لم يحظ ولو بجزء يسير، نسبياً، من كم التعليقات والتحليلات التي تُخرّج في وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة، في العادة، مثل هذه النشازات/ المحطات الدولية، ولا حتى على ضوء استقطابه اهتمام ومشاركة ٧٠ دولة و٥ منظمات دولية مركزية، وقد اقتصرت القراءات الإعلامية لهذا المؤتمر ومخرجاته، بصورة كلية تقريباً، على التوجه الذي أرساه رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بقوله إن هذا المؤتمر «من المسكرات الأخيرة في عالم الأمم، بينما الغد سيكون أفضل، والغد قريب جداً»، في إشارة إلى انتهاء عهد الرئيس باراك أوباما (عالم الأسس) وبدء عهد الرئيس دونالد ترامب (عالم الغد)، الذي بدأ يوم العشرين من الشهر الجاري (الغد قريب جداً)، وشدّت عن هذا «الإجماع»، في هذا السياق، صحيفة «هارتس» التي أفردت مقالها الافتتاحي (يوم انعقاد المؤتمر، قبل بدء أعماله وقبل صدور بيانه الختامي)، لموقف المقاطعة الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية ورئيسها، نتنياهو، من المؤتمر، معتبرة إياها «مقاطعة عبثية ولا طائل منها»!

«بيان مخفّف»!

رأت «مصادر سياسية مسؤولة» في إسرائيل أن نص البيان الختامي الذي صدر عن مؤتمر باريس كان «أخفّ» وأكثر مرونة من المتوقع، صحيح أن البيان الختامي ورعاه المضيفون الفرنسيون في وقت سابق.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية مختلفة عن هذه «المصادر السياسية المسؤولة» ذاتها قولها إن هذا النص المخفف جاء «بفضل الضغوط التي مارسها الأميركيون»؛ وأضافت: صحيح أن البيان الختامي للمؤتمر (باريس) أيد قرار مجلس الأمن الأخير (حول المستوطنات)، لكن النص الذي دعا الدول المشاركة إلى التمييز بين إسرائيل والمستوطنات، والذي اعتبرته إسرائيل «يوابة للمقاطعة»، قد تم إسقاطه وشطبه، و«دلت» المصادر السياسية الإسرائيلية» على تخفيف حدّة البيان الختامي بالقول، أيضاً، إن «المؤتمر قد أزال التخوف من احتمال اتخاذ قرار إضافي آخر ضد إسرائيل في مجلس الأمن لدى انعقاده بعد بضعة أيام، كما شطبت من البيان الختامي بنود إشكالية بالنسبة لإسرائيل، من ضمنها المساواة بين الاستيطان والعنف، إضافة إلى عدم التمييز بين إسرائيل والمنطق» المحتلة.

أسقط من البيان الختامي للمؤتمر، أيضاً، أي ذكر لحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ باعتبارها أساساً للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، كما أسقط البند الذي يدعو رئيس الحكومة الإسرائيلية، نتنياهو، والرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إلى «التنصل من أوساط في حكومتيها تعارض حل الدولتين»!

وقالت وسائل الإعلام الإسرائيلية، أيضاً، إن وزير الخارجية الأميركي، جون كيري - «كان على اتصال دائم من باريس» مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إذ «كان يطلع، أولاً بأول، على المساعي التي

ازدياد كبير في عمليات الهدم والإغلاق العقابية الانتقامية في الضفة الغربية والقدس الشرقية!

في العام ٢٠١٤- هدم ٤ منازل وإغلاق منزل واحد؛ في العام ٢٠١٥- هدم ١١ منزلاً وإغلاق اثنين؛ وفي العام ٢٠١٦- هدم ٢١ منزلاً وإغلاق أربعة



متوالية الهدم الإسرائيلي؛ مشهد من النقب.

يوم ٢٠١٦/٧/٩- هدم منزل عائلة حليبي في سردا/ رام الله (عملية من يوم ٢٠١٥/١٠/٣).
يوم ٢٠١٦/٧/٤- هدم منزل عائلة عليان وإغلاق منزل عائلة علاء أبو جمال وكلاهما في جبل المكبر/ القدس الشرقية (عملية من يوم ٢٠١٥/٨/١٣).

يوم ٢٠١٦/٣/٨- إغلاق منزل عائلة سكافي في الخليل (عملية من يوم ٢٠١٥/١١/٣).
يوم ٢٠١٦/٢/٢٣- هدم منزل عائلة خليل في دورا/ الخليل (عملية من يوم ٢٠١٥/١١/١٩).
يوم ٢٠١٦/١/١٩- هدم منزل عائلة ديعيس في بيت عمره/ الخليل (عملية من يوم ٢٠١٥/١١/١٩).
يوم ٢٠١٦/١/١٩- هدم منزل عائلة عامر في نابلس (عملية من يوم ٢٠١٥/١١/١٩).

يوم ٢٠١٦/٨/٣٠- هدم منزل عائلة عميرة في دورا/ الخليل (عملية من يوم ٢٠١٦/٧/١).
يوم ٢٠١٦/٨/١٥- هدم الطابق الثاني (دون الأول والثالث) في منزل عائلة طرايرة في بني نعيم/ الخليل (عملية من يوم ٢٠١٦/٦/٣٠).
يوم ٢٠١٦/٨/٤- هدم الطابق العلوي (دون الطابق الأرضي) في منزل عائلة محمد محامرة في خربة رقعمة/ الخليل (عملية من يوم ٢٠١٥/٧/٨)؛ وهدم منزلة عائلة خالد محامرة في يطا/ الخليل (عملية أخرى في اليوم نفسه - ٢٠١٦/٧/٨).
يوم ٢٠١٦/٧/١٨- هدم منزل عائلة أبو زيد في قباطية/ جنين (عملية من يوم ٢٠١٦/٧/٣).
يوم ٢٠١٦/٧/٧- هدم منزلي عائلتي حماد وعساف في مخيم قلنديا (عملية من يوم ٢٠١٥/١٢/٢٣).
يوم ٢٠١٦/٦/٢١- هدم منزل عائلة مصالحة في قرية حجة/ قلقيلية (عملية من يوم ٢٠١٦/٣/٩).
يوم ٢٠١٦/٦/١١- هدم منزل عائلة ديعيس في بيت عمره/ الخليل (عملية من يوم ٢٠١٦/١/١٧).
يوم ٢٠١٦/٥/٣- هدم منزل عائلة عامر في نابلس (عملية من يوم ٢٠١٥/١١/١).
يوم ٢٠١٦/٤/٢٠- هدم منزل عائلة أبو غوش في مخيم قلنديا (عملية من يوم ٢٠١٦/٢/٢٥).
يوم ٢٠١٦/٤/١١- إغلاق جميع الفتحات في منزل عائلة دويبات في صور باهر/ القدس الشرقية (عملية من يوم ٢٠١٥/٩/١٣).
يوم ٢٠١٦/٤/٤- هدم ثلاثة منازل في بلدة قباطية/ جنين تعود لعائلات: ناصر، كميل وأبو الرب (عملية من يوم ٢٠١٦/٢/٣).
يوم ٢٠١٦/٣/٣١- هدم منزل عائلة مسودة في الخليل (عملية من يوم ٢٠١٥/١٢/٧).
يوم ٢٠١٦/٣/١٠- هدم منزل عائلة عليوي في نابلس (عملية من يوم ٢٠١٥/١١/٨).

إضافيان معدان للهدم أيضًا. وفي المقابل، هدمت المحكمة العليا الإسرائيلية خلال الفترة المذكورة دون هدم ٨ منازل أخرى في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وذلك بإصدارها أوامر تمنع تنفيذ الهدم، استجابة لالتماسات مختلفة قدمت إليها.
ويُضاف إلى هذه، ٩٨ منزلاً آخر أجرى الجيش الإسرائيلي المذكرة دون هدم ٨ منازل أخرى في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وذلك بإصدارها أوامر تمنع تنفيذ الهدم، استجابة لالتماسات مختلفة قدمت إليها.
ويبين التلخيص الذي أصدره "هموكيد" لعمليات هدم المنازل وإغلاقها والتي ينفذها الجيش الإسرائيلي كإجراءات عقابية انتقامية بعد تنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية، أن الهدم طال خلال العام ٢٠١٤ أربعة منازل فلسطينية، بينما جرى إغلاق منزل آخر.
أما خلال العام ٢٠١٥، فقد هدم الجيش، في عملياته العقابية الانتقامية هذه، ١١ منزلاً فلسطينياً وأغلق اثنين آخرين في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.
وأما خلال العام ٢٠١٦، فقد سجل هذه الأعمال العقابية الانتقامية ارتفاعاً كبيراً، نسبياً، إذ قام الجيش الإسرائيلي بهدم ٢١ منزلاً وإغلاق ٦٦ منزل، تم توثيقها على النحو التالي: يوم ٢٠١٦/١٢/٢٣- هدم منزل عائلة أبو صبيح في كفر عقب/ القدس الشرقية (على خلفية العملية من يوم ٢٠١٦/١٠/٩).
يوم ٢٠١٦/١١/١٠- إغلاق غرفة في منزل عائلة زين في خربة رقعمة/ الخليل (عملية من يوم ٢٠١٦/٦/٨).
يوم ٢٠١٦/١٠/١١- هدم منزل عائلة عليوي في نابلس (عملية من يوم ٢٠١٥/١١/٨).

توجه مركز "هموكيد- للدفاع عن الفرد" يوم ١٧ الجاري برسالة إلى قيادة الجيش الإسرائيلي يعترض من خلالها على قرار السلطات الإسرائيلية بإصدار أمر إغلاق لمنزل عائلة الشاب فادي قنبر، في جبل المكبر في القدس، على خلفية عملية الهدم التي نفذها يوم ٩ الجاري في حي "رامون هنتسيف" في القدس وأدت إلى مقتل ٤ جنود إسرائيليين.
وأكد "هموكيد" إن هذا الأمر بحق منزل تقيم فيه عائلة الشاب (والداه وأخوته وأرملته وأولاده الأربعة) هو "خطوة انتقامية ضد العائلة كلها"، إذ أن الشاب نفسه ليس على قيد الحياة وأن أيًا من أفراد عائلته لم يكن ضالعا في تنفيذ العملية ولا حتى على علم بنيتها تنفيذها أصلاً، فامر الإغلاق يشكل "عقاباً جماعياً تعذيباً تعزيمه القوانين الدولية".
ورداً على ادعاء الجيش الإسرائيلي بأن "الأمر ضروري لردع "مخربين" آخرين محتملين"، قال مركز "هموكيد" إن إسرائيل هدمت خلال العامين ٢٠١٥- ٢٠١٦ ثمانية منازل في حي جبل المكبر وفي حي صور باهر المحاذي، في إطار عمليات الهدم العقابية، "وكما نرى، فإن أعمال الهدم هذه لم تكن رادعة"، أكد مركز "هموكيد"!

وبالتزامن مع هذا، أصدر مركز "هموكيد" أيضاً "تلخيصاً مرحلياً" عن أعمال هدم البيوت العقابية - الانتقامية التي نفذتها السلطات العسكرية الإسرائيلية في مناطق الضفة الغربية المختلفة، بما فيها القدس الشرقية، خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦، فيبين أن ٣٥ منزلاً قد هُدمت ضمن هذه العمليات كان ١١ منها في شمال الضفة الغربية، ١٨ في جنوبها و ٦ في القدس الشرقية. وخلال الفترة المذكورة، جرى إغلاق ٧ منازل، ٣ في جنوب الضفة الغربية و ٤ في القدس الشرقية، التي تمّ فيها منزلان

عرض وتحليل لتغيرات في أنظمة الحكم الإسرائيلية تهدف إلى إضعاف الطابع المؤسسي!

التغيرات المتتالية في أنظمة الحكم في شتى المجالات والتغيرات الأخرى التي تسعى لها الحكومة الحالية تقف في مركزها سيطرة أكبر المستوى السياسي وإضعاف المستوى المهني من أجل تسهيل اتخاذ القرارات الاقتصادية بما يخدم توجهات من يسيطرون على رأس الهرم الحاكم *هذه الظاهرة تنعكس على السياسة الاقتصادية بكل تشعباتها وتصل أيضاً إلى السياسة العامة

واحدة، وقد جرى التداول بهذا القانون عدة سنوات، حتى أقر نهائياً في حكومة نتنياهو، ولكن بعيداً عن هدفه الأول، ثانياً، شهدنا المعركة حول الاحتكارات في حقول الغاز، التي سيطرت عليها إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط. فقد سعى نتنهايو إلى منح الشركات الاحتكارية امتيازات استثنائية يتطلب إقرارها معايير أمنية، وغيرها، اصطنعها نتنهايو بشكل غير منطقي لتمرير ما يريد، وحتى قرار المحكمة العليا ببطلان الاتفاقية الأولى، لم يساهم كثيراً في تغيير جوهر الاتفاقية الاستثنائية.

ولغرض تمرير ما يريد نتنهايو، فقد استقال وزير الاقتصاد آرييه درعي من هذا المنصب ليتولى حقيبة أخرى، فيما تولى نتنهايو شخصياً حقيبة الاقتصاد. كما قرر المسؤول عن القيود على الاقتصاد الاستقالة من منصبه لرفضه الاتفاق. وهذه عينة واحدة لاستهداف الجهاز المهني في هذه المرحلة، بحسب أجندة نتنهايو وحكومته. وقد أنهت لجنة وزارية خاصة من إعداد توصيات تهدف إلى زيادة التعيينات على أساس سياسي في الوزارات والمؤسسات الرسمية، بموجب النظم القائم في الولايات المتحدة، وهذا أحد أهداف الحكومة الحالية. فإلزامها يسمح لكل وزير أن يعين عدداً من المستشارين وطاقم مكتبه، وأيضاً تعيين مدير عام للوزارة، وإبتداءً من نواب المدراء العاملين وما دون في مراتب التوظيف يعد السلك المهني، الذي تتم التعيينات فيه بموجب طعناات ومواصفات مهنية محددة.

وبموجب التوصيات الجديدة، سيكون باستطاعة الوزراء تعيين عدد أكبر من الموظفين بما في ذلك نواب مدراء عامين، كما أنه سطرناً تغييرات في شكل عمل لجنة التعيينات الكبرى في الجهاز الحكومي، ولكن كل هؤلاء الموظفين الجدد سيضطرون للمغادرة مع استبدال الوزير، وفي هذا ضرب للجهاز المهني الثابت، مقابل سطوة السياسيين على المؤسسات الرسمية.

العلاقة السياسية

ما نطرحه هنا هو عينات صغيرة لظاهرة أوسع من شأنها أن تغير الكثير من طابع الحكم، الذي كان يظهر في الماضي ثباتاً أكبر، وكان ثمة دور للأيديولوجيات والبرامج الحزبية، لتفرض ضوابط على العمل السياسي، وقد ساهمت هذه التغيرات في تضاعف ظاهرة فساد الحكم عدة مرات. وهذه ليست قضية نظام حكم داخلية، بل لها انعكاسات على السياسة العامة، ففي نهاية المطاف هذه التغيرات بحاجة إلى أحزاب وقوى تقبل بها وتغيرها. وبالإمكان القول إن قوى اليمين واليمين المتطرف قبلت بما يمكن وصفه بـ "الصفقة"، بمعنى سياسة اقتصادية، وتغييرات في أنظمة الحكم بما يخدم تلك السياسية، مقابل دعم سياسات وأيديولوجيات اليمين.

وهذا الأمر بالإمكان اعتباره تفسيراً للانقلاب الذي حصل في توجهات حيتان المال المسيطرين على الاقتصاد. ففي حين كان هؤلاء على قناعة في سنوات التسعين أن الانفراج السياسي من شأنه أن يحقق ازدهاراً اقتصادياً وتيرة نمو عالية، فإن هؤلاء باتوا داعمين من وراء الكواليس لأشد أحزاب اليمين تطرفاً، طالما أن هذه القوى ذات الصوت الصاحب والأعلى في الشارع الإسرائيلي، قادرة على تأمين المصالح الاقتصادية الكبرى لأولئك الحيتان.

الشواكل، التي باتت تحت رحمة أسواق المال وحيثان المال.

الكنيست وجهاز القضاء

لم يبق أي جانب أي وطلاته تغيرات واسعة جداً، ومنها تغيرات جذرية. فقد بادرت حكومة حزب "كديما" برئاسة إيهود أولمرت، من ربيع ٢٠٠٦ وحتى ربيع ٢٠٠٩، إلى تغيرات ملموسة في عمل الكنيست، وحاولت قلب الكثير من أنظمة جهاز القضاء، وخاصة تعيين القضاة، بموازاة استمرار السياسة الاقتصادية الصقرية، حتى وإن ظهرت تعديلات معدودة، بفعل تركيبة الائتلاف الحاكم.

فمن تابع عمل الكنيست على مدى سنوات طوال، لمس التغير الواضح في وتيرة العمل البرلماني، إذ في تلك الدورة الـ ١٧، جرى تقليص حاد لجدول الأعمال، خاصة للمواضيع القضائية، إضافة إلى تحديد سبوتات عمل رئيس المحكمة تشهد ضحياً كبيراً في عمل الهيئة العامة، بات العمل يتركز في يومين، بينما اليوم الثالث أصبح ضعيفاً، وسبق هذا فرض قيود على القوانين التي يبادر لها النواب، ويحتاج تطبيقها لميزانيات، إذ تم فرض أغلبية كبيرة لكل قانون يتطلب ميزانية سنوية تفوق ١٣٠ مليون دولار، وهي ميزانية هزيلة جداً، وجرى الحديث طيلة الوقت في تلك المرحلة عن ممارسات حكومية لإضعاف مكانة السلطة التشريعية، أمام السلطة التنفيذية.

وفي تلك الدورة، بدأت التحركات الأقوى لاستهداف صلاحيات المحكمة العليا، وكان يوهما وزير العدل حاييم رامون، السابق ذكره في النقابات وقانون الصحة، وسعى رامون إلى سن قانون يزيد من وزن السياسيين في لجنة تعيين القضاة، إضافة إلى تحديد سبوتات عمل رئيس المحكمة العليا، وغيرها من الأنظمة. وقد سقط رامون في قضية تحرش جنسي ضد إحدى المجدندات العاملة في مكتب رئيس الوزراء، ليحل محله بعد الاستقالة المحامي دانيئيل فريدمان، الذي كان حتى تعيينه يقف وراء الكواليس، لتوجيه ودعم تحركات رامون في كل ما يتعلق بجهاز القضاء.

وجهاز القضاء مستهدف من عدة أوساط، أبرزها أحزاب وقوى اليمين، الذين يرفضون صلاحية المحكمة العليا في نقض القوانين. كما أنهم معنيون بزيادة وزن السياسيين في لجنة تعيين القضاة، وهناك المتدينون المتمزتون "الديريديم"، المعنيون هم أيضاً بإلغاء صلاحية المحكمة في نقض القوانين، كسي يضمونها بقاء واستمرار قوانين الكراه الديني التي يعج بها كتاب القوانين الإسرائيلي.

وحتى الآن، لم تنتج أي من الحكومات في إحداث تغيير جذري في جهاز القضاء، باستثناء تغيير شروط تعيين رئيس المحكمة العليا، بشكل سمع للقاضي أشرف غرونيس أن يتولى رئاسة المحكمة، بموجب ترشيح قوى اليمين، ولكن المحاولات مستمرة، وهذا ما تنص عليه اتفاقيات الائتلاف الحاكم الحالي برئاسة بنيامين نتنهايو.

القوانين الاقتصادية والجهاز المهني

في حكومتي نتنهايو الحالية والسابقة شهدنا إجراءات وقوانين اقتصادية، جاءت لتخدم حيتان المال. ففي العام ٢٠١٤، أقر الكنيست قانون الاحتكارات، بعد أن تم إجهاض النص الأول، الذي كان يفرض قيوداً صارمة على حجم الاحتكارات، ومنع تعدد الاحتكارات بيد مجموعة اقتصادية

والحقاً رأينا أن اتحاد النقابات فقد وزنه في القطاع الخاص، الذي انتشرت فيه الاتفاقيات الخاصة. كذلك بدأ ينتشر نمط خصخصة أقسام من الوظائف في الشركات الكبرى، والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية، لتتولها شركات قوى أعماله، تفرض ظروفها استبدادية على العاملين، الذين يتم حرمانهم من التثبيت في مكان العمل، ومن الضمانات التقاعدية. بمعنى أنه حتى منتصف سنوات التسعين، بدأ تغير جذري في هيكلية الحزبين الأكبرين. وتم ضرب مكانة اتحاد النقابات العام "الهستدروت"، وبدا عهد توغل غير مسبوق لحيتان المال في الاقتصاد، وأيضاً في الأحزاب، وكانت هذه بدايات لما تم لاحقاً.

اتساع خصخصة القطاع العام

الحلقة الثانية التي شهدناها في سنوات التسعين، كانت الارتساع الكبير في ظاهرة خصخصة القطاع العام، إذ أن الخصخصة بدأت قبل سنوات عديدة، ولكن وتيرة الخصخصة في سنوات التسعين ولاحقاً، شكلت قفزة كبيرة، وشاركت فيها حكومات "العمل" و"الليكود" و"كديما". وفي صلبها اعتماد سياسة ما يسمى "الحكومة الصغيرة"، بقصد اعتماد موازنة عامة سنوية أقل، بعد تقليص الضرائب، مقابل تقديم خدمات أقل، والمستفيد المباشر من هذا، هم أصحاب رأس المال، بكونهم المستفيدين الأكبر من تخفيضات الضرائب. في حين أن الخاسرين هم بالأساس الشرائع الفقيرة والضعيفة، وغالبية الشرائع الوسطى، التي تتضرر من تقليص المخصصات الاجتماعية، بفعل تقليص مذكرات الخزينة العامة.

القطاع الأكبر الذي فتحت أبوابه أمام كبار حيتان المال كان قطاع الصحة، بعد الانقلاب الذي حصل في قانون الصحة العام، في فترة حكومة إسحاق رابين، بينما الوزير الذي قاد التغيرات هو حاييم رامون ذاته، قبل أن يتولى رئاسة الهستدروت، فالنظام القائم هو انتساب كافة المواطنين لواحدة من شبكات العيادات الصحية شبه الرسمية. بينما القانون الجديد جعل رسوم الصحة تدفع لمؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية، التي تدفع بدورها أموالاً لشبكات العيادات. هذا القانون قلص حجم خدمات الصحة الأساسية، وفرض رسوماً أكبر على شراء الأدوية، وعلى خدمات صحية أخرى، عدا رسوم التأمين الصحي العام، وأبقى القانون الكثير من الخدمات المتطورة خارج تغطية التأمين الصحي العام، وفي المقابل فسح المجال أمام شركات التأمين، لبيع بوليصات تأمين صحي مكمل. وهذه الظاهرة أدفقت المليارات سنوياً على شركات التأمين، وفي المقابل أفرزت ظاهرة "طب للأغنياء وطب للفقراء".

كذلك ارتفعت وتيرة خصخصة خدمات اجتماعية وتعليمية وصحية لشركات خاصة، وطلت الخصخصة الغالبية الساحقة من خدمات الدولة، إما خصخصة مباشرة، أو جزئية أو غير مباشرة.

وهذه السياسة الاقتصادية لاقت قفزة أكبر في حكومة أريئيل شارون الثانية مطلع ٢٠٠٣، وحتى نهاية ٢٠٠٥، حينما كان وزير المالية بنيامين نتنهايو، الذي اتبع سياسة تقشفية قاسية جداً، مقابل تخفيض حد في الضرائب المفروضة على الشركات الكبرى، ولكن الخطوة الأبرز، كانت تعويم صناديق التقاعد في أسواق المال، والحديث يجري عن مئات مليارات

فيدياية جرى تحطيم جدران الهيئات الحزبية، باتباع نظام الانتخابات المفتوحة لرئاسة الحزب، وللهيئات العليا، أو وفق ما يسمى "البرايمرز"، بحيث يضم عشرات الآلاف من الجمهور الواسع إلى الحزب لغرض الانتخابات الداخلية، وعلى أساس هذا النظام، الذي تم إتباعه ابتداءً من العام ١٩٩٢، عاد إسحاق رابين إلى رئاسة الحزب، وأيضاً بدأت النمط تم تشكيل القائمة الانتخابية، التي ضمنت وصول جيل جديد إلى الأماكن الأولى في قائمة الحزب، ولاحقاً امتد هذا النمط إلى حزب الليكود في العام ١٩٩٦، ومن ثم إلى أحزاب أخرى.

وهذا النظام الجديد أنهى الطابع التقليدي للأحزاب المحكومة بدساتير مشددة وهيئات حزبية مقلصة، لينتقل وزن التأثير إلى كبار أصحاب رأس المال، الذي فتحوا جيوبهم لتمويل الحملات الانتخابية لرئاسات الأحزاب الكبرى، وللمرشحين في قائمة الحزب، لينتقل الولاء الأول من الحزب إلى الممولين.

والحدث الثاني التالي، جرى هو أيضاً في حزب "العمل" تمهيداً لانتخابات اتحاد النقابات، التي كان يشارك فيها أكثر من ثلثي البالغين من الجمهور، فاتخذ النقابات "الهستدروت" كان يكتسب ٣٠٪ من الاقتصاد الإسرائيلي، من بينه البنك الإسرائيلي الأكبر "هوبوليم"، وواضح شبكة عيادات مرضى، وإلى جانبها أكبر شبكة مستشفيات، وقبل هذا، أكبر شركات البنى التحتية، خاصة شركات البناء، وغيرها.

وكان يتناوب على رئاسة "الهستدروت" القيادة القديمة لحزب "العمل"، فرغم سقوط هذا الحزب عن الحكم في العام ١٩٧٧، إلا أن "الهستدروت" بقي مغلقاً على حزب "العمل"، كمعقله الحزبي. وونات الشخص صاحب الصوت الأعلى لإتباع نظام الانتخابات المفتوحة في حزب "العمل" - هو أيضاً قاد الانقلاب الداخلي على القيادة العجوز في الهستدروت، وهو حاييم رامون، الذي انشق صورياً عن الحزب لغرض انتخابات النقابات، وشكّل قائمة موازية، حققت فوزاً ساحقاً على قائمة الحزب التقليدية، وتولى رئاسة الهستدروت.

الخطوة الأولى التي أقدم عليها رامون، كان أن قرر بيع الشركات الاقتصادية، ولم يبق في المرحلة الأولى سوى نسبة صغيرة للنقابات، فتحوّل الشركات لعنيفة كبرى لكبار أصحاب رأس المال، الذين كانوا في تلك المرحلة يسحبون استثماراتهم في الخارج، ويستثمرون في البلاد، مستفيدين من عاملين موازيين: أجزاء الانفراج السياسي في ظل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية والعربية. وثانياً، موجة الهجرة التي تدفق خلالها مئات آلاف المهاجرين اليهود على إسرائيل، ورفعوا بنسبة كبيرة حجم القوة الشرائية. خاصة وأنهم حصلوا على أموال من الحكومة "للتأقلم" مع واقعهم الجديد. وهذا إضافة إلى مشاريع البنى التحتية الضخمة التي كانت لاستيعاب تلك الأعداد.

الخطوة الثانية، التي بادر لها رامون ونفذها، كانت فك الربط بين عضوية النقابات وعضوية شبكة العيادات الخاصة باتحاد النقابات، إذ حسب ما كان قائماً، فإن الهستدروت كان يجبي نسبة له من الرسوم الصحية التي كانت تدفع لشبكة العيادات، وهذه الحال ساهمت في هبوط عدد المنتسبين للهستدروت من قرابة ٣ ملايين شخص، من بينهم مليونان من ذوي حق الاقتراع (بالغين)، إلى أقل من نصف مليون شخص، وهنا فقد اتحاد النقابات قوته وتأثيره على الحكومة.

كتب برهوم جرابيسي:

يشهد نظام الحكم الإسرائيلي منذ سنوات التسعين الأولى من القرن الماضي تغيرات متتالية، بدأت في تغير تركيبة الحزبين الأكبرين اللذين كانا يتناوبان على الحكم، "العمل" و"الليكود"، مروراً بتغيرات اقتصادية شبه جذرية، والانتهاير النسبي للنقابات المهنية، ومحاولات استهداف الجهاز القضائي، والعديد من جوانب الحكم، وأخرها تحطيم جدران الجهاز المهني في مؤسسات الحكم، وجعل المسؤوليات الكبرى فيه خاضعة للتعيينات الحزبية.

والهدف من هذا هو تسهيل صدور القرارات الاقتصادية والسياسية، دون حواجز فرضتها على مر السنين الأنظمة التي تهدف إلى ثبات الحكم وفق ما يخدم المصالح العامة، لتخدم هذه الأنظمة مصالح من يقودون الحكم، وهذا من شأنه أن ينكمس على كافة مجالات الحكم، بما فيها القضايا السياسية الكبرى.

وهذه العملية لم تبدأ مع وصول بنيامين نتنهايو إلى الحكم، بل إن الأخير عاد إلى رئاسة الحكومة في العام ٢٠٠٩، ووجد أن الكثير من التغيرات قد تحققت، لذا انطلق نحو مجالات أرق، ويردد نتنهايو في الأشهر الأخيرة مقولة: "إن الشعب اختارنا لنحكم، ونحن نريد أن نحكم وفق رؤانا"، وهذه العبارة أكثر نتنهايو من ترديدها بعد انتخاب دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة، كون طابع الحكم الرئاسي الأمريكي يركز بقدر أكبر على التعيينات في الجهاز الرسمي على أساس سياسي حزبي، ويريد نتنهايو نسخ النموذج.

وقبل هذا، كان نتنهايو يستخدم عبارة "كسر الحواجز البيروقراطية"، وهي العبارة التي استخدمت أكثر في كل ما يتعلق بإدارة الاقتصاد، ويرددها معه كبار المسؤولين في المؤسسات المالية الرسمية، وأولها بنك إسرائيل المركزي، والبيروقراطية التي يعينها نتنهايو كثرة التراخيص والمعاملات لفتح المصالح الاقتصادية، وأيضاً تلك التي تفرض قيوداً على الشركات والمشاريع الاقتصادية الضخمة، وغيرها.

على سبيل المثال تعديل قانون القيود على الاحتكارات، واضطرار المسؤول عن هذه القيود إلى الاستقالة، كي يبرز نتنهايو مبتغاه، في ما يتعلق بالاحتكارات في قطاع الغاز.

في البدء: الأحزاب والنقابات

في مطلع سنوات التسعين، أدركت إسرائيل أنها مقبلة على مرحلة عالمية جديدة، في ظل "العولمة" الاقتصادية، وبيد مرحلة "القطب الواحد" بعد تفكك منظومة الدول الاشتراكية؛ في الوقت الذي تعاطفت فيه الأزمت الإسرائيلية الداخلية على ضوء انتفاضة الحجر الفلسطينية، وأقوى هذه الأزمت غرق إسرائيل في أزمة اقتصادية مستمرة، وهروب أصحاب رأس المال إلى الخارج لغرض الاستثمارات، كذلك فإن الصهيونية وجدت نفسها أمام فرص استخدام مئات آلاف اليهود، لإنقاذ مشروعها، إسرائيل، من "الورطة الديغرافية"، وهذا كله تطلب، وفق قادة سياسيين، إحداث انقلابات متعددة في الحكم.

وبالإمكان القول إن الحدثين الأبرزين اللذين شكلا نقطة انطلاق لسلسلة من التغيرات السياسية والاقتصادية اللاحقة كانا في حزب "العمل"، الذي كان حزبا مؤسسياً، يفرض أنظمته وأحكامه على منتخبى الجمهور الذين يعتبرونه.

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناننا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madar-center.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcneter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة

موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي